مخطوط رقم	3792 م.ك	الموضوع	منطق
العنوان	حكمة العين		
المؤلف	الكاتبي نجم الدين ابوالحسن علي بن عمر بن محمد بن القزويني ـ 675 هـ		
أوله			
آخره			
تاريخ النسخ	731 هـ		
إسم الناسخ	علي بن احمد بن محمد البقال		
نوع الخط	نسخ ممتاز	عدد الأوراق	111
لغة المخطوط		عدد الأسطر	0
تاريخ التأليف		المقاس	
الملاحظات			
مصدر المخطوط	شستربيتي		
المراجع			

PIETERSE DAVISON
INTERNATIONAL Ltd
microfilm service
Chester Beatty
Library
MS

3792

ḤIKMAT AL-ʿAIN, by AL-KĀTIBĪ (d. 675/1276 or 693/1294).

[A well-known treatise on logic.]

Foll. 111. 15·2 × 10·7 cm. Excellent scholar's naskh.

Copyist, ʿAlī b. Aḥmad b. Muḥammad al-Baqqāl.

Dated Monday, 12 Rabīʿ I 731 (24 December 1330).

Brockelmann i. 466, Suppl. i. 847.

MS 3792

MS 3792

792

حکمة العین

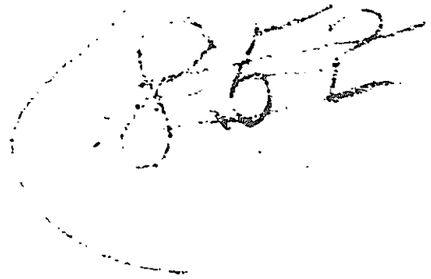

MS 3792

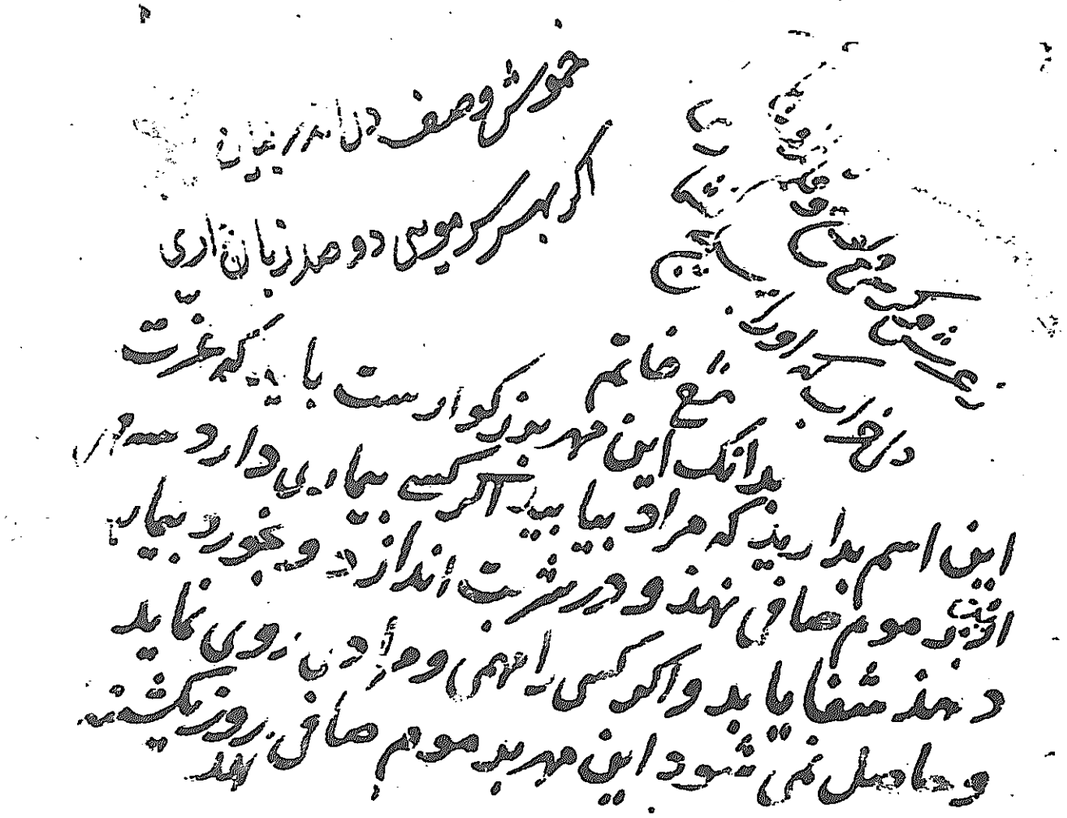

MS 3792

حسنة العين

MS 3792

بند روز یکشنبه بساعت آفتاب برامدن در مسجد جامع
بسوزاند یکی و یکی بدر حمام مردان بسوزاند که مراد
حاصل شود الحمد لله الحمید المجید و اگر خواهند که کسی را دوست
خود کرداند سه مهر بر موم عروسی نهد و روز پنجشنبه
بساعت اول به نیت آنکس در آتش اندازد که
آنکس دوست او شود و اگر کسی در بلائی باشد
این مهر با کفن نهد و با خود دارد آن بلا از وی خلاص
شود و اگر کسی از پادشاهی یا از بزرگی ترسد سه مهر بر
موم نهد و در گلاب اندازد و بجائی نهد تا استارگان
بگذرند و هر روز که نزد پادشاه رود از آن گلاب
قدری بوی مالد که اگر خونی کرده باشد خلاص یابد
و از گناه او در گذرد و اگر کسی قرض دارد این مهر بر
موم پاک نهد یکی در دستار نهد و یکی در کیسه نهد
و یکی در میان بندد که پانزده روز قرض او بگزارده
شود و اگر زنی دشوار زاید این مهر بر موم
نهد و در زیر هر دو پای نهد که زود خلاص یابد
و اگر کسی [illegible]

و اگر خواهند که خواب کسی را به بیند این مهر بر موم نهند بنام او
و مازرش و در زیر بالین نهند و سخن نگوید و بخواب رود
آنکس را خواب نیاید و اگر خواهند که غایبی را بیاورد موم صاف
بازرنیخ و مشک و گلاب حل کنند و سه مهر بسازند و مهر
برانجا نهند و هر شب یکی با عود بسوزاند به نیت غایب
که غایب حاضر شود و باید که بساعت سعد باشد و اگر
خواهند که دوستی حاضر کند چنانچه اگر بزنجیر بسته باشد بگسلد
و بیاید بستاند یک لوح مسین و این مهر بروی نویسند بساعت
سعد بنام او و مازرش و بنام خود و مار خود و با آتش نهند تا
سرخ شود که آن شخص را آرام نیاید و اگر کسی را غم بسیار بود
دو مهر بر موم نهد و بر بام نهد تا ستارگان بر وی بگذرند
و چون نماز صبح بگذرد در شربت اندازد و بخورد هرگز غم کرد
نشاید و از برای محبت روز پنجشنبه قدری موم پاک بستاند
و مهر بروی نهد بنام هر که خواهد و مازرش و دیگ سفالین
نو بیاورد و قدری دوشاب و شراب در وی کند و بیست
دانه فندق بران اندازد و آن موم که مهر بروی نهاده بود
آتش نهد و بر بشاند که عجایب به بیند و اگر خواهد که کسی را
بکشاید به سر آب روان رود و این مهر بر موم نهد و
در طاس آب اندازد و بر سر فرو کند که گشاده شود و اگر کسی

و اگر کسی در سفر باشد خواهد که بداند
زنده مهر بر موم پاک نهد و چون مرده خفته
بسر جاه رود و مهر را در جاه اندازد و اگر دران
آواز خنده شنود آنکس زنده است و اگر آواز گریه
شنود آنکس مرده است و اگر کسی از دیو و پری
در زحمت باشد این مهر با خود دارد بشرط پاکی
از آن بلا نجاة یابد و هر که این مهر با خود دارد هرچند
راه رود خسته نشود و اگر کسی در میان لشکری رود
سه مهر بر موم صافی نهد یکی بر دست راست کرد و
یکی بر دست چپ و یکی در میان بندد بسلامت از
لشکر باز آید و اگر خواهند که میان دو حلال الفت افتد
سه مهر بر موم پاک نهد و هر شب یکی بر در مسجد با عود بسوزاند
جمعیت پیدا شود و اگر کسی از حرام باز دارد این مهر
بر سه پارهٔ موم نهد یکی بر در مسجد با عود بسوزاند و بگوید
بر در حمام مردان و یکی بر سه راه بسوزاند آنکس از حرام
باز آید و اگر خواهند که خواب کسی
به بندد قدری خرده کنید بستاند
دو مهر برانجا نهد و روی مهر هم کند
و بموی سر انگبین به بندد و از بالا بیاویزد
که خوابش سبک شود و مهر اینست

اشطیع النور یا شمعلونیا
سیداه یا عملاه یا رتاه سواسه
الحی القیوم یا ذی الجلال
و الاکرام یا ذی الطول
و الانعام یا ذی العظمة
و الاقتدار یا ذی الکبریاء
و السلطان یا الله یا الله الا انت
یا مجیب دعوة المضطرین

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

نحمدك اللهم حمد الشاكرين ونصلي على محمد وآله الطاهرين

وبعد فانا اردنا ان نجرد اصول المنطق ومسائله على الترتيب ونكسوها حلى الايجاز والتهذيب تجريدا يتيسر به للحافظ تكرارها ولا يتعسر على الضابط تذكارها فجعلنا تلك الاصول مرتبة في تسعة فصول الفصل الاول في مدخل هذا العلم

اللفظ يدل على تمام معناه بالمطابقة دلالة الانسان على الحيوان الناطق وعلى جزئه بالتضمن دلالته على بعض اجزائه او على ما يلزمه خارجا عنه بالالتزام دلالة الضاحك عليه والواحد من الالفاظ يدل على معناه الواحد الموجود في كثيرين على السواء بالتواطؤ كالانسان على اشخاصه او لا على السواء بالتشكيك كالموجود على الجوهر وقسيمه ويدل على معانيه المختلفة للاشراك كالعين على انواعها سواء عمها الوضع اتفاقا او خص بعضها

ثم الحق الباقي به لسبب من شبه او نقل والالفاظ الكثيرة تدل على معناها الواحد بالترادف كالانسان والبشر على معناهما او على معانيها المتكثرة معها بالتباين كالانسان والفرس على معنييهما واللفظ الذي لم يجعل لاجزائه فيه دلالة اصلا فهو مفرد كالانسان والذي جعلت اجزاؤه دالة على اجزاء المعنى فهو مركب كالحيوان الناطق ويسمى قولا وينقسم الى تام وناقص لان المفرد ما يتم دلالته بنفسه ومنه ما لا يتم والاول ان تجرد عن الوقوع في احد الازمنة الثلثة اللاحق به بحسب العوارض فهو اسم والا فهو فعل ويسمى كلمة والثاني حرف ويسمى اداة والمانع مفهومه وقوع الشركة فيه جزئيا كان المشار اليه وغير المانع كلي كالانسان وان لم تقع فيه الشركة كالشمس والعنقاء الموصوف الواحد كالانسان وصفاته كالضاحك والكاتب اذا جعل كل بعضها مقولا على بعض كيف اتفق كقولنا الانسان ضاحك مثلا فالانسان

قوله فيما يأتي في اللفظ احترازعن صل فانهما انسان وعبدالله اذا كانا علما لانهما وان لم يدخل لاجزائهما فيهما حال كونهما علمين دلالة تركب جملي وعن عماد دلالة مثل الشرط وعبد المملوك ٥

موضوع والضاحك المقول عليه محمول وذلك بالمواطاة واما
الضحك فمحمول ايضا عليه ولكن بالاشتقاق وكل اعم من حيث المفهوم
فهو بالطبع محمول على ما هو اخص منه كالضاحك والحيوان على
الانسان واما بالعكس فليس كذلك وكل محمول بالمواطاة فانه بالطبع
واما ذاتي لموضوعه او عرضي والذاتي ما يقوم ذاته غير خارج
عنه كالحيوان والناطق للانسان وكالانسان لزيد وهو غير ما
يقوم وجوده والعرضي ما يلحقه بعد تقومه بالذاتيات ولازما
بينا كذي الزوايا للمثلث او غير بين يلحقه بتوسط غيره كمساوي
الزوايا القائمتين له واما مفارقا بطيئا كالشاب لزيد او سريعا
كالقائم له والمسئول عنه بما هو له ماهية هي هي بجميع ذاتياتها
التي يشاركها غيرها فيها والتي يخص بها فيجب ان يجاب بها قال
سيل بما هو عن حقيقات تكثر بالعدد فقط كزيد وعمرو معا
او فرادى فليجب حال التي الشركة والخصوصية بالحقيقة المتفقة

المنفعة فيها وهي الانسان وان سئل عما يختلف حقايقها كالانسان
والثور معا فليجب بكمال ما يشركه فيه وحده وهو الحيوان
وان خص واحدا منها بالسؤال كالانسان فليضم الى ذلك ما يخصه
به ايضا كالناطق ويكون الجواب في الحالتين مختلفا واعني بها اعني
ما يقال على مختلفات الحقائق في جواب ما هو بالشركة هو الجنس
لكل واحد منها وهي انواعه وقد تصاعد الاجناس الى ما لا جنس
فوقه وهو جنس الاجناس وتتنازل الانواع الى ما لا نوع تحته
بل تليه الاشخاص وهو نوع الانواع وكل من المتوسط جنس
لما تحته نوع لما فوقه وما يقال في جواب ما هو على ما يشترك العدد
فقط نوع ايضا لتلك الكثرة ولكن بمعنى آخر والذي يقال في جواب
ايما هو في جوهره اعني في جواب خصوصية كل نوع هو فصل
مقوم لذلك النوع ولما تحته مقسم لجنسه ولما فوقه فالكليات
الثانية جنس ونوع وفصل والعرضية ان عرضت نوعا واحدا

فقط سواء ساواته او اختصت ببعضه فهي خاصة فان شملته
وغيره فهي عرض عام وهذه هي الخمسة المفردة الفصل الثاني
في المقولات من الاجناس العالية الجوهر وهو موجود لا في موضوع
والموضوع محل يوجد متقوما دون ما يحل فيه والحال فيه العرض
كما ان المادة محل يقوم بما يحل فيه والحال فيها الصورة فالصورة
والمادة والجسم المركب منهما جواهر وكذلك المفارقات اعني
العقل والنفس ومنها الكم وهو ما لذاته يقبل المساواة واللامساواة
بالتطبيق وينقسم الى متصل قار وهو الخط والسطح والجسم وغير قار
وهو الزمان والى منفصل وهو العدد والثلثة الاول تختص
بالوضع دون الاخير ومنها الكيف وهو هيئة قارة لا
تقتضي قسمة ولا نسبة وقد يتضاد ويشتد ويضعف
فمنه ما يختص بالكميات كالاستقامة والانحناء والشكل
والزوجية ومنه الانفعاليات والانفعالات وهي المحسوسات

لحمرة الدم والخجل ومنه الملكة والحال وتختص بذوي الانفس
كصحة المصباح وغضب الحليم ومنه القوة واللاقوة كالبصر
والصلابة وما يقابلها ومنها المضاف وهو ما يعقل
بالقياس الى غيره ولا وجود له سوى ذلك كالابوة والبنوة وقد
يعرض للمقولات جميعا ومنها الوضع والنصبة وهو
هيئة للجسم تعرض من نسب بعض اجزائه الى البعض لوقوعها
في الجهات كالقيام والانتكاس ومنها الأين وهو كون الشيء
في مكانه كالماء في الكوز ومنها متى وهو كون الشيء في زمانه
كقيام زيد الساعة ومنها الملك والجدة وهو التملك
للشيء وقيل كون الشيء مشمولا بما ينتقل بانتقاله كالتلبس
والتختم ومنها ان يفعل وان ينفعل وبهما يتم غير قار
تعرضان للمؤثر والمتأثر حال التأثير كالاحراق والاحتراق
في النار والحطب وهذه هي المقولات العشرة وكون التسعة عرضا

عرضي لها والمتقابلان شيآن يمتنع تعلقهما معًا بموضوع واحد
ينسبان اليه من جهة واحدة ومعقل او يوجد احدهما بآزاء
الآخر او في غاية البعد من الآخر وانقسام المقابل اربعة اقسام
الايجاب والسلب كقولنا فرس ولا فرس او زيد كاتب زيد ليس
بكاتب وهو بحسب القول وثانيها التضايف وقد مر ذكره
وثالثها القضاة ورابعها الملكة والعدم والمشهور ان
الضدين امران يتعاقبان الى موضوع ولا يمكن ان يجتمعا فيه كالسواد
والابيض والتحقيق يقتضي كونهما موجودين في غاية التخالف
تحت جنس واحد قريب يصح منهما ان يتعاقبا على موضوع واحد
او يرتفعا عنه كالسواد والبياض واما الملكة فالمشهور انها
ما يوجد في موضوع وقتا ما يمكن ان يعدم عنه ولا يوجد بعده
كالابصار والعدم ما يعدمها عنه في وقت امكانها كالعمى
والتحقيق يقتضي انها ما ينسب الى موضوع يكون طبيعة ذلك

الموضوع الشخصية او النوعية او الجنسية قابلة له كالانوثية
والعدم عدمها بالنسبة الى قابلها كالفردية وظاهر ان حكم
هذين القسمين في العموم بحسب الاعتبارين منعكس والمتقدم
والمتاخر قد يكونان بالزمان كالاب وابنه او الذات كالعلة
ومعلولها او بالطبع كالواحد والاثنين او بالوضع كالصف
الاول والثاني او بالشرف كالمعلم ومتعلمه وكذلك المع وما في
هذا الفصل لا يتعلق بذلك العلم لكنه يفيد فيه

الفصل الثالث في القضايا واحوالها

وجود الشيء في الكتابة بحسب الاغلب يدل على وجوده في العبارة وهو دائما
يدل على وجوده في الاذهان وبما بالوضع وهو على الذي في الاعيان وهو
وهو بالطبع والاطراف بتوسط الاوساط الا فاويل انواع
منها التقييدي وهو في قوة المفردات كالحيوان الناطق فهو
بمنزلة الانسان ومنها الجزمي وهو الذي يعرض له لذاته ان

نشعلة

ان يكون المع عمنه اشيا اعما
بالوضع او الذات وبالطبع او
بالطبع او الشرف ٥

الكتابة تدل على وجود الشيء في الاذهان
بتوسط اللفظ واللفظ يدل على وجوده
في الاعيان بتوسط الاذهان ٥

احترز بالاشتقاقات
لان قضية الصدق الدهرا
لا دوام وصحة الامر حينما هو في
قوة الحكم الدوام حقا او فرضا ثم
في قوله الدهر ممكن الضرورة فالاولى
بسببه لا بسببه هذا

المقصود

يكون صادقا او كاذبا ويسمى قولا جازما وقضية وتما اخص بالعلوم وسائر الانواع كالاستفهام والامر والتمنى وغيرها اخصر المجاورات وكل قضية تشمل على جزئين ما نحكم عليه وما نحكم به والتاليف الاول يكون من مفردات تام الدلالة وجزؤه موضوع هو اسم لا محاله ومحمول نربطه به رابطة تما لا يتلفظ بها ويكون القضيه ثنائية كقولنا زيد كاتب او يتلفظ فيصير ثلاثيه كقولنا زيد هو كاتب وفي الفارسية لا بد منها وهي لفظة است بلغتهم والمؤلفة هذا التاليف جملية اما موجبه يحكم فيها بكون المحمول مقولا على ما يقال عليه الموضوع سواء وضع ذلك وحدها او مع صفة كقولنا الانسان او الضاحك كاتب او سالبة كقولنا ليس الانسان او الضاحك بكاتب والتاليف الثاني يكون من قضايا والمؤلفة منها شرطيه فسمى جزاها مقدما وتاليا وقواما بصاحبه ويسمى متصله كقولنا في الايجاب

ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وفي السلب ليس ان طلعت الشمس فالخفاش يبصر او بمعاندة ويسمى منفصلة كقولنا في الايجاب العدد اما زوج واما فرد وفي السلب ليس العدد اما زوجا واما منقسما بمتساويين وروابطها اداة الشرط والجزاء والعناد وقد تالف الشرطية من الحمليات والشرطيات مرة بعد اخرى وهذا التاليف يخرج اجزاءها عن ان يكون قضايا فقصيره الايجاب والصدق ومقابلا بما يتعلقه بالربط ولا يلتفت فيها الى احوال اجزائها ومن المتصلة لزومية كقولنا ان كان زيد يكتب فقد يتحرك يده ومنها اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والكاذب يستلزم الكاذب او الصادق والصادق لا يستلزم الكاذب وقس الممكن والمحال عليهما ولا اتفاقية الا عن صادقتين ومن المنفصلة حقيقية تمنع الجمع والخلو كما مر وتالف عما في قوة طرفي المنفصل ومنها

لعل ان كان زيد كاتبا كان الشمس طالعة فالنهار موجود ومن المنفصلة كقولنا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا او اما ان يكون منقسما بمتساويين او لا

قولنا ان كان الانسان فرسا كان ناهقا ان كان الانسان حيوانا كان ناهقا وهكذا في الممكن والمحال

ما منع الجمع فقط كقولنا هذا الشخص اما حجر او شجر وكحدث من
تخصيص احد الطرفين او منع الخلو فقط كقولنا زيد اما في البيت
واما عمرو في الدار وكحدث من تعميمه وكل واحد من الامرين ان اخذ
شاملا للحقيقة كان بسيطا والا فمركب وبيانه ان كل متصلتين
مقدمهما واحد في الكم وتاليهما طرفا النقيض وهما مختلفان
بالايجاب والسلب وتشترط في اللزومية تعلق الايجاب والسلب
باللزوم وفي المنافية المسالبة صدق المقدم ويلزم المتصلة
اللزومية متصلة من نقيض تاليها ومقدمها ومنفصلتان
مانعة جمع من عين المقدم ونقيض الثاني ومانعة خلو بالضد
فيهما والمنفصلة متصلة تتالف من عين احد الجزئين ونقيض
الآخر واجزاء المنفصلة قد تزيد على اثنين واذا ركبت اداة
السلب مع لفظ محصلة صيرته معدولا كقولنا لا انسان
فاذا جعل جزء قضية وخصوصا محمولها صارت معدولة

فتقارب المسالبة في المعنى الا ان السلب في احديهما داخل
على الرابطة رافع للايجاب وفي الاخرى يخالفه وايضا المسالبة
اعم من معدولة المحمول فانها تصدق على غير الثابت اذ اخذ
من حيث هو غير ثابت بخلاف المعدولة فانها موجبة و
الايجاب يقتضي ثبوت شيء حتى يثبت له شيء اما في الموضوع الذي
لا يوجد غير ثابت فيهما مثل لا زمان وكثرة الاجزاء تكثر القضية
اذا كثر المحكوم ولا تكثرها اذا لم يتكثر وموضوع الحملية ان كان
جزئيا كانت القضية شخصية وسميت مخصوصة كقولنا
زيد كاتب او ليس بكاتب وان كان كليا ولم يتعرض لعموم الحكم
وخصوصه سميت مهملة كقولنا الانسان كاتب وليس بكاتب
وان تعرض سميت محصورة ومسورة فان تناول الحكم كل واحد
من اشخاصه الموجودة والمفروض وجودها مما لا يمتنع ان يتصف
به سميت كلية كقولنا كل انسان ولا شيء من الناس وان احتمل

بعض غير معين سميت جزئية كقولنا بعض الناس ليس
بعضهم وليس كلهم فان سلب العموم وان احتمل عموم السلب
لكنه يستلزم خصوصه قطعا وكذلك صيغة الخصوص
فانها وان احتمل معها صدق العموم وكذبها لكنها تدل
على الخصوص فقط وايضا الاهمال وان احتمل العموم لكنه
يستلزم الخصوص فالمهملة في قوة الجزئية والشخصيات
شاقطة في العلوم فاذن القضايا المعتبرة اربع وشخصيته
الشرطيات تخصص حكمها بالاحوال والاوقات المعينة كقولنا
ان كان الجو ضاحيا فهو ملاق غريمه او الساعة اما كذا
او كذا وكليتها صدقه في جميعها بشرط ان لا يكون لها اثر في الاستحقاق
او العناد كقولنا كلما كان وليس البتة اذا كان او دائما اما
وليس البتة اما وجزئيتها صدقه في بعضها كقولنا قد يكون
وقد لا يكون اذا كان او اما ان يكون واما ان لا يكون والاداة

الحاصرة

كل وبعض تسمى سورا وكلية الحكم وجزئيته كميته واجابته
وسلبه كيفيته والحملية التي تركب السور مع محمولها يسمى
منحرفه والشرطية التي تحرف عن صيغتها كقولنا لا يكون كذا
ويكون كذا محرفة الكلام في مواد القضايا وجهاتها الكل
محمول الى الكل موضوع نسبه اما بالوجوب او بالامكان او بالامتناع
كما في قولنا الانسان حيوان او كاتب او حجر بخلاف النسبة
في بعض الامور مادة وما يلتفظ به منها او يفهم عند جهة
والممكنة رباعية والحالة عند ذكرها مطلقة ثم الوجوب
والامتناع لشركان في ضرورة الحكم ويفترقان بانتشابها الى
الايجاب والسلب فالقضية اما ضرورية واما ممكنة واما مطلقة
والامكان المقابل لكل من الضرورتين شامل للاخرى ولذلك
تقيدنا العام والذي تخلى عنهما معا بالخاص وهو مركب من
الامكانين والمطلقة تقتضي ثبوت الحكم بالفعل في احد الجانبين

فقط ويشمل الدائم وغير الدائم وتخلى عن الدائم المقابل فقط
فهي عامة وما تخلى عن الدائمين معا اخص وتسمى وجوديه
وهو مركب من الاطلاقين واذا نسب الامكان الى الاطلاق
كان الاطلاق اخص لانه تناول الحكم بالقوه وتناوله الامكان
فالدائم اعم من الضروري لان مقابل الاخص يكون اعم من مقابل
الاعم ولعلها في الكليات تجريان مجرى واحد وهذه النسب
اذا لم يقيد كان الحكم بها على ذات الموضوع فان قيدت بوصفه
توضع للجمل مع الذات كما في قولنا الكاتب كذا عند كونه كاتبا
صارت وصفيه والدائمة الوصفية تسمى عرفية لان
الاوصاف تتعارف في العلوم وفي بعض اللغات لاسيما في
السلب هو هي والضرورية الوصفية تسمى مشروطه وتكون اخص
من العرفيه كما عرفت واذا قيدت بوقت بعينه صارت وقتيه
او لا بعينه فصارت منتشره والتقييد بوقت غير ضرورة

ولا امكان بحث لا يبقى في الدائمة ولا الضرورة ولا مقابليهما
اطلاق عام وقتي والشرط ان لا يكون للوقت اجزاء فالمطلقه
الوقتية في الجانبين يتقابلان واما المطلقة المنتشرة فكالعامة
وحكمها مر سنه من حكمها واذا قيدت الدائمة الى العرفيه وجدت
العرفية اعم لان ما يدوم مع الذات يدوم مع جميع اوصافه
الثابته والدائمة ولا ينعكس فان التغير الدائم بدوام الحركة
في قولنا المتحرك متغير قد يدوم مع الذات كما في الفلك
وقد لا يدوم كما في المحرف العرفية اعم من الدائمه ومقابلتها
اخص من مقابله الدائمة وقس عليها الضرورية والمشروطه
وذهب قوم الى ان قسمة القضايا بالمطلقة والضروريه والممكنه
مانعة الجمع والخلو فجعلوا المطلقة للضروريه لينقسم
الفعليه لهما وهي مطلقة خاصه والوجوديه اخص منها
ويدخل فيها الضروريات المقيدة وخصوا الممكنة بما بالقوة

وكما المشروطه شرط وصف الموضوع على الوجه الاول
لا تشمل الضروري الاول وشرط الجواز شرط وقته للعين
وشرط الوجود الخير المعين فهذه الاربعة مع الدائم
الغير الضروري اسامر المطلق الغير الضروري ○

والامكان

فقط فان الخروج الى الفعل يكون ضروريا ما دام الشيء موصوفا بالوصف الذي اخذ ضروريا به لان الواقع في سائر الان ممتنع الانفكاك عن كونه واقعا فيه لامحالة فعليا ولما كانت المطلقة في العلوم هي المعرفة بكونها كذلك في مثل هذا الاعتبار فالدائمة كذلك المشروطة وكان من الواجب تركيبها بالضرورة وسموا البسيطتين العامتين والمركبتين الخاصتين والمركبات الممكنة عنها اذكارا كثيرة واعتبارها قليل الجدوى فلنقتصر على الامم واما الشرطيات فليس لها دون اللزوم والاتفاق واشباه العناد جهات تعتد اعتبارها

الكلام في التناقض وما يجري مجراه

اتفاق القضيتين اختلافهما في كل واحد من جزئيهما وفيما يلحقهما من الاضافة والشرط والزمان والمكان والكل والجزء والفعل او القوة حتى يكون كل واحد منهما كانها بعينها نظيرتها وحالها تلك الحال والمتفقتان

المختلفتان في الكم متداخلتان وفي الكيف متقابلتان وهما ان لم يجتمعا على الصدق فمتضادتان فان اقتسماهما الصدق والكذب لذاتيهما فمتناقضتان وتناقض الشخصيتان تقابلهما والاتضاد فيها ولا تداخل واما في المحصورات فالموافقتان في الكيف متداخلتان والكليتان متضادتان والجزئيتان داخلتان تحت التضاد ولا يجتمعان على الكذب والمختلفتان كيفا وكما متناقضتان والمهملتان كالجزئيتين ويعتبر الجميع في المواد واما الموجهات فمتقابلتها ما يشتمل على سلب جهاتها او يقتضي ذلك على سبيل المساواة فالضرورية المطلقة مع الممكنة العامة متناقضتان وكذلك الدائمة مع المطلقة العامة والمشروطة العامة مع الممكنة العامة الوصفية والعرفية العامة مع المطلقة العامة الوصفية والضرورية الوقتية او المنتشرة مع ممكنتيهما العامتين مقيدة بذلك الوقت في الاولى وبالدوام في الثانية والمطلقة

اى الممكنة العامة

المختلفتان

الوقسه مع نفسها وتصدق ضروره الطرفين على سبيل منع الخلو
فقط في بعض الممكنه الخاصة ودليلها كذلك في نقيض الجهة
والضرورية الموافقة مع الدائمة المخالفة كذلك في نقيض المطلقة
الخاصة والدائمة الموافقة مع المطلقة العامة الوصفية
المخالفة في بعض الفرعية الخاصة ومع ممكنة مثلها في نقيض
المشروطة الخاصة وعكس عليها سائرها واما في الطبيات
فبعضه بعدا لاختلاف كيفا وكما ان مكون السالبة في الدوميه
سالبة الترؤم وفي الاتفاقيه سالبة الانفاق وفي العنادية
الحقيقية السالبة التي تصدق معها امكان الجمع والخلو الامكان
العام على سبيل منع الخلو دون الجمع وفي مانعة الجمع ومانعة الخلو
البسيطتين اعني الشاملة للحقيقيه امكانهما العام فقط
وفي المركبتين اعني اللتين لا يشملانها اما ذلك الامكان واما منع
الآخر على سبيل منع الخلو دون الجمع ايضا **الكلام في العكس**

عكس القضيه قضيه اخرى فيها كل من جزئي الاولى التي هي الاصل
مقام الآخر او مقابل كل منهما بالسلب والايجاب مقام الآخر
بشرط بقاء الكيفيه والصدق ان كان فرضا لمحالها والاشتراط
فيه بقاء الكيفيه والجهة والكيف فالاول هو العكس المشهوري
والثاني عكس النقيض واذا اطلق ينصرف الاول وكل قضيه
استلزمت اخرى بهذه الصفه فهي منعكسه وتسمى المستلزمه
فنقول الموجبة كليه كانت او جزئيه تنعكس فعليه ان كانت
فعليه لان كل شئ يقال عليه الموضوع اذا اتصف بالمحمول
كان هو بعينه المقول عليه المحمول متصفا بالموضوع وبمكنه
ان كانت ممكنة لان ذلك الشئ اذا امكن اتصافه بالمحمول يكون
شيئا مما يمكن ان يقال عليه المحمول وقد اتصف بالموضوع بالفعل
واذا لم يمتنع ان يصير ذلك الشئ مقولا عليه المحمول بالفعل فلا
يمتنع ان يكون شئ مما يكون المحمول مقولا عليه المحمول بالفعل متصفا

بالموضوع ووصفيه ان كانت وصفيه او كانت وصفيته لان
اتصافه بالمحمول اذا كان مقارنا لاتصافه بصفه الموضوع عم
اتصافه بصفة الموضوع عند اتصافه بالمحمول ولم يعلم في غير
تلك الحال وهذا العكس لا يحفظ الكميه بحسب المادة لاحتمال
ان يكون كل من الجنس اعم من الاخر كما في قولنا كل انسان حيوان
وبعض الحيوان انسان فتعكس الكلي في مثل هذه المادة جزئيا
وبالعكس واما بحسب الصورة فالجهة يحفظها لانه صادق
في الحالين قطعا دون الكلي ولا الجهة لاحتمال ان يكون شيء ضروريا
لما هو ممكن له كالانسان للكاتب فتعكس الضروري في مثله
ممكنا وبالعكس وكذلك في الوصفي واعني بالكاتب ومحرك يده
فحصل من ذلك ان عكوس الموجبات كلها جزئية اما مطلقة او
ممكنة عامتين اما ذاتيتين او وصفيتين وعكس الضروري و
الدائم يصدقان وصفيين لان وصف الموضوع في عكسيهما يلزم

وتحرك ح

ذاته والعرفية والمشروطة اذا قيدتا باللادوام بقي القيد في
العكس لان صفة الموضوع هناك لا تدوم لذاته والا لدام المحمول
الدائم بدوامها لها وهي في الاصل والعكس واحدة واما السالبة
الكلية فان كانت ضرورية انعكست كنفسها لان مناط اتصاف
كل ذات يقال عليها الموضوع بالمحمول يقتضي مناط اتصاف كل
ذات يقال عليها المحمول بصفة الموضوع وذلك لان امكان
اتصاف شيء مما يقال عليه المحمول بصفة الموضوع يقتضي الخلف
وهو كون ذلك الشيء من جملة ما يقال عليه الموضوع اعني من جملة
ما سيحمل ان يقال عليه المحمول وذلك لانه مع فرض الاتصاف
بصفة الموضوع بالفعل يكون من تلك الجملة قطعا فاذن علم انه في
نفس الامر قبل الفرض كان من جملتها لان فرض وقوع الممكن
لا يمكن ان يصير غير ذات الموضوع ذاتا له بل ربما يفيد العلم
بان شيئا مما لم يعلم انه من جملة ما هو ذات الموضوع هو من تلك

الجملة وكذلك اذا كانت دائمة بمثل هذا البيان اذا دخل فيه اشتاع
الأنضاف بعينه في جميع الاوقات وامكانه بوجوده وكذلك
ان كانت مشروطة او عرفية اما بثبوت الضرورة والدوام في العكس
فلمثل ما مر واما التقييد بالوصف فلانه يحتمل ان يتصف الموضوع
ما يقال عليه المحمول في غير الوقت الذي يكون فيه متصفا بالمحمول
وفي المقيد منهما بالادوام بقي القيد في البعض لان الأصل
يقتضي كون كل ما يقال عليه الموضوع موصوفا بالمحمول دائما
فينعكس جزئيا واذا اضاف الى السلب اللازم مع الوصف
جعله لادائما يجب الذات في البعض والمكان والمطلقات
لا ينعكس لاحتمال ان يسلب وصف غير ضروري بالقوة او بالفعل
عما يكون ضروري الثبوت له كالكاتب عن الانسان وكذلك في
الوصفيات واعتبر وكان سلب الكاتب بالقوة او بالفعل عن
متحرك اليد عند التحرك وامتناع عكسه واما السالبة

الحينية فلا تنعكس لصحة سلب الخاص عن بعض العام وامتناع
عكسه الا في المشروطة والعرفية الخاصتين فان الأصل فيهما
يقتضي ان كون الشيء وصفان منافيان يوجد كل منهما في وقت
فكما يسلب عنه احدهما لادائما بل عند وجود الاخر كذلك الآخر
يسلب عنه لادائما بل عند وجود الأول وهذا العكس يعمهما
ويبعده في ابواب لا يقيسه مما عثر عليه الفاضل أشرف الدين
الابهري رحمه الله واما عكس النقيض فاحكام الموجبات والسوالب
المذكورة في العكس المستوى باعيانها تتبادل فيه وذلك لان
كل قضيتين لم يؤخذ موضوع احدهما من حيث انه منتف فانهما
اذا كانتا متحدتين في الموضع والكيف متقابلتين بالجزئية
والعدول كانتا متلازمتين متحدتين في الجهة كما مر ذكره فاذا اخذ
لكل قضية عكس لازمتها المخالفة لها في الكيف تعاكست
انتقل حكم العكس بعينه الى مخالفة الكيف في تلك الجهة ثم اذا

بحث في الفرق بين العكس المستوى وعكس النقيض وبيان كون الاول اعم من الثاني

اخذا ملازمة العكس عادت كيفيتها الى ما كانت في الاصل
فكانت عكس نقيضه وملازمة له اولا ينعكس ملازمته
فلا عكس نقيض لها واما الشرطيات فالمتصلة تنعكس
موجباتها جزئية وكيفيتها في اللزوم والاتفاق وسالبتها الكلية
كيفيتها مطلقا ولا تنعكس جزئيتها وبيانها سهل ولا مدخل
للعكس في المنفصلة لعدم تمايز اجزائها بالطبع فهذه احكام
العكس وقد بقي حال الكمية واللهمة اعني انحفاظها في
بعض الصور دون البعض، واما الكذب فانما لا ينحفظ
لان حمل الخاص على جميع اشخاص العام كاذب ايجابا وسلبا
وعكسها بالوجهين صادق الفصل الرابع في القياس
القياس قول مشتمل على اقوال يلزم من وضعها بالذات قول اخر
بعينه اضطرارا اقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فانه
يلزم من وضعها بالذات ان كل انسان جسم فذلك قياس وهذه

نتيجة وكل واحد من القولين مقدمة وهي قضية جعلت جزء قياس
واجزاؤها حدود والقياس بسيط او مركب والبسيط اما
اقتراني وهو الذي لا يكون النتيجة ولا مقابلتها مذكورة بالفعل
فيه او استثنائي وهو ما قابله والاقتراني قد تتالف حملياتٍ
ومن شرطياتٍ ومن كليتهما فنبدأ بالحمليات فنقول لما تمثلنا
به اقتراني حملي ونتيجته يشارك كل واحد من مقدمتيه نحو ما
كذلك المقدمتان ويسمى موضوع النتيجة حدا اصغر ومشاركها
فيه مقدمة صغرى ومحمولها حدا اكبر ومشاركها مقدمة كبرى
والمشترك من المقدمتين حدا اوسط ومن شأنه ان يجمع الحدين
وتسقط من بينهما نتيجة واعلم انه مع الحدين شكل فان كان
محمول الصغرى موضوع الكبرى فهو اول الاشكال وان كان محمولها
معا قتانها او موضوعهما قتالثها او على عكس الاول قتالبعها
واذ يمكن وقوع كل واحدة من المحصورات في كل مقدمة فقد لزم كل

شكل ستة سرمدي ضروبه لكن بعضها منتج وبعضها عقيم
وللانتاج شرايط وقد شرك الاشكال في عقم المؤلف من سالبتين
لايلزمهما موجبتان ومن جزئيتين مطلقا ومن صغرى سالبة لايلزمها
موجبة كبراها جزئية وهذه المشتركات لوازم للشكلة الأول
وشرايط للاربعة ثم لكل شكل شرطان فشرطا الاول الجاي الصغرى
وكلية الكبرى وشاركه الثاني في ثانيهما وخص بالفعل او بالقوة ويشاركه الثالث
ايضا في اولهما وخص بانه لابد فيه من كلي وينفرد الرابع بعد
الاشتراط بالثلثة المشتركة شرطين عدميتين هما ان لايجمع
السلب مع الجزئية في مقدمة عن منعكسة ولا ايجاب المهملة
ايجابا لايلزمه سلب مع جزئية الصغرى فيصير الضروب
المنتجة بحسب البساطة من كل واحد من الاولين اربعة ومن
الثالث ستة ومن الرابع خمسة وبحسب التركيب من كل واحد

ثمنية ومن الاخيرين اثنى عشر والنتائج تابعة لاخس المقدمات
في الكم مطلقا والكيف اذا لم يتركب جهاتها فالاول عام الانتاج
ولا ينتج الثاني موجبة ولا الثالث كلية ولا الرابع موجبة كلية
والقياس منه كامل ينتج الاول بعكس ضروب الشكل
الاول ومنه غير كامل يحتاج الى بيان كالثلثة الاخرى و
اخرجها الرابع الشكل الاول ان لم يكن الاصغر داخلا بالايجاب
تحت الاوسط او في حكم الداخل او لم يكن الحكم شاملا بجميع
الاوسط بجميع الاوسط لم يجب ان تعتبر حكم الاوسط اليه
فالضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كليه كما مثلنا
به اولا والثاني من كليتين كبراهما سالبة ينتج سالبة كليه والثالثة
من موجبتين صغراهما جزئية ينتج موجبة جزئية والرابع
من صغرى جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية والجميع
قد انتج المحصورات الاربع فهذا بحسب القول المطلق واما

اذا اعتبرنا الجهات فنقول اذا كانت الصغرى سالبة لزمها موجبة
فانها مع الكبرى منتج لقوة الايجاب ما تنتجه الموجبتان الصغريات
لفعليتها الى اقتضى دخول الاصغر في الاوسط بالفعل مع الكبريات
الذاتية تنتج كالكبرى لان الاصغر فيها بعض جزئيات الاوسط
فحكمه حكمها والصغريات الممكنة مع الكبريات الحالية عن الضرورة
والدوام تنتج ممكنة لان الاصغر غير داخل في الاوسط الا
بالقوة ومع الكبرى الضرورية او الدائمة تنتج كالكبرى لان مقتضى
الصغرى ان لا يكون الاوسط ذاتا لغير ذات الاصغر
والكبرى يقتضي ثبوت الاكبر لها دون الاوسط قبل اتصافه
بالاوسط ومعه وبعده فخروج الصغرى الى الفعل بحسب
الفرض المقتضي لدوام النتيجة او ضرورتها لا يقتضيه الا بالقياس
الى العقل لانه ثابت في نفس الامر قبل خروجها الى الفعل والكل
اذا اختصت باحدى المقدمات سقط اعتبارها في النتيجة

لسقوط ما تعلق بها اعني الاوسط اما اذا عمت فان اشتركت
الدوام انتجت كالمقدمتين او تابعة لاخس الوصفين ان اختلفا
وكذلك ان اشتركتا في الكبرى فقط اما ان اشتركتا في الصغرى
وحدها او لم تشتركا في احدهما سقط اعتبار الوصف لاحتمال
اختلاف الوصفين والصغرى الدائمة والضرورية مع الكبرى العرفية
والمشروطة العامتين منتجان دائمة ان لم تتم الضرورة المقدمتين
وضرورية ان عمت وعلمنا قضايا الكبرى العرفية والمشروطة
الخاصتين لان الكبرى تقتضي لدوام وصف الموضوع في الاوسط
للذات كليا والصغرى تقتضي دوامه في بعض الصور فان استنتج
منها انتج محالا وان لم تحملت الكبرى الدوام او الضرورة مع ذلك
حملت عليها فعادا الى الاقتران من الدائم والضروري الشكل الثاني
ان تفقت مقدمتاه في الكيف او اختلفتا بحيث يصدق نقيضا
لم يعرف حال احدى النتيجة اشيائها لسلب شملهما الحكم بالاوسط

ام منلاقان بالايجاب وان اختص الاوسط بعض الاكبر فيرف
انتاج الاصغر امبانٌ لذلك البعض ام مُلاق للبعض الذى
ليشعلق الحكم به اما اذا حصل الشرطان اثخنا سالبة لاغير
فالضرب الاول من كليتين صغراهما موجبة كقولنا كل انسان
ضاحك ولاشئ من الفرس بضاحك ينتج لاشئ من الانسان بفرس والثانى
من كليتين صغراهما سالبة ينتج مثلها والثالث من صغرى موجبه
جزئية وكبرى موجبة كليه ينتج جزئية والرابع من صغرى سالبة
جزئيه ينتج مثلها وبيان الانتاج بعد ما تقدم بان يعكس كبرى
الاول والثالث من الضرب فيرجعان الى الشكل الاول او يقلب
مقدمتى الثانى بعد عكس صغراه ثم يعكس النتيجة واما الرابع فبتبيته
بالافتراض وهو ان يفرض بعض الاصغر الذى ليس بوسط فرضا
وتسميته باسم فيكون لاشئ من ذلك المسمى بوسط والكبرى كل اكبر اوسط
فنصير الضرب الثانى بعينه وينتج لاشئ من ذلك المسمى باكبر ولكن

بعض الاصغر هو ذلك المسمى فينتج رابع الاول ما ادعيناه والخلف
فى الجميع وهو ان تقول ان لم يكن النتيجة المدعاة حقا فنقيضها
حق ونضيف النقيض الاكبرى للقضيه فينتج من احد الضروب
الاول نقيض صغراها فيكون باطلا وعلته وضع نقيض النتيجة
فهى حقه هذا بالقول المطلق واما عند الجهات فان اختلفت
المقدمتان فى الجهة بحيث لا يمكن تلاقى حدى النتيجة بالايجاب
كالممكنة والمطلقة والعرفية والمشروطة مقيدة كلها باخاصة
مع ضروريه الصغرى وكبرى مختلفتى الكيف او مشقتيه انتجت
ضروريه وان كانتا بحيث لا يمكن افيان بداكا لوجوديه والخاصتين
مع الدائمة على الوجوه كلها انتجت دائمة وضال نصير الضرب
المنتجه بمانيه لانتاج المشقات فان كانتا بحيث يمكن ملاقيهما كالممكنة
والمطلقة بسيطتين ومخلوطتين لم ينتج لعدم الشرط الاول
والوصفيات المختلفة الكيف المنتجة تتبع وصفيته تابعه للمقدمتين

معض

حال البساطة وللاختلاط حال الاختلاط والصغرى الذاتيه
مع الكبرى الوصفيه ان كانت جهتاهما من غير اعتبار الوصف
مختلفتين والوجودية مع العرفية متفقتين ومختلفتين
انتجتا بحسب الذات ممكنة ان لم تكن الصغرى فعليه او مطلقه
ان كانت ولا ينتج ضروريه ولا دائمة لان البيان يحتمل ان لا يكون
واجبا او في جميع الاوقات فان كانت الصغرى مقيده بوقت
معين او غير معين بقي القيد في النتيجة وان كانتا ممكنتي انتجتا
ممكنة وكذلك ان كانت الوصفية صغرى والذاتية كبرى فان الكاتب
متحرك ما دام كاتبا والانسان ليس بمتحرك مطلقا وسلب الانسان
عن الكاتب ممتنع والكبرى الدائمة بدوام الوصف دون
الذات تنتج مع اي صغرى اتفقت مطلقة عامة لان النتيجة
الدائمة يكذب بها فيصدق نقيضها ولا ينتج هذا الشكل

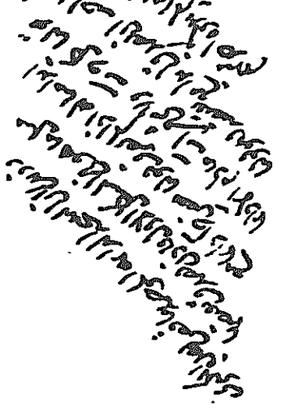

غير

غير محتمل للضروري اصلا لاحتمال بيان الحتين في كل حال
الشكل الثالث اركان الاصغر خارجا عن الاوسط والاكبر
اما خارج عنه بالبعض لاحتمال عمومه موجبا او بالكل
مسلوبا لم تعرف حالهما امتلافيان خارجا ام متباينان
وان كانت الغريبة من جزئتين لم يعرف ايضا هل تحدا جزآن
المحكوم عليهما من الاوسط اما افترقا والعالم بعد هذا الشكل
الا شخصيا او تباينا عند الاوسط فقط ولم تعرض لما عداه
لم ينتج كليا فالضرب الاول من موجبتين كليتين كقولنا كل انسان
حيوان وكل انسان كاتب والثاني من كليتين كبراهما سالبة والثالث
من موجبتين صغراهما جزئية والرابع من موجبتين كبراهما جزئيه
والخامس من كبرى سالبة جزئية والسادس من صغرى جزئيه
وكبرى سالبة وبيان الانتاج بعد ما مر انما بعكس الصغرى اذا
كانت الكبرى كلية وبالقلب وعكس النتيجة اذا كانت جزئية منعكسة

او بالافتراض كيف كانت فسمي البعض من الأوسط الذي ليس باكبر
مثلا باسم فيكون كل ذلك المسمى وكل اوسط اصغر فينتج من الاول
ان كل ذلك المسمى هو اصغر وكان لا شيء منه باكبر فينتج من ما في الضرب
ما تريد واما بالخلف في الجمع وذلك ان يضاف نقيض النتيجة الى
الصغرى لينتج من الشكل الاول اما يضاد الكبرى او ناقضها فاذا
الخلف واما اعتبار الجهات فالمسؤول له للمسئلة الموجبات
تنتج بقوتها ويحمل الضروري ثم عشر ثم الفعليات تنتج فعليه
والممكنات بسيطة ومخلوطة تنتج ممكنة الا اذا كانت الكبرى
ضرورية او ما بمعناها تنتج مثلها المباحة في الشكل الاول فان
عكس الصغرى رد الشكل اليه والوصفيات المخلوطة بغيرها تنتج
بحسب الذات وكذلك البسيطة التي لا تستلزم الدوام اما
المستلزم له فينتج وصفيته لانها يكون مطلقة ههنا فان
الكاتب بقيد ان وتحرك القلم ما دام كاتبا ولا يجب منه كون بعض

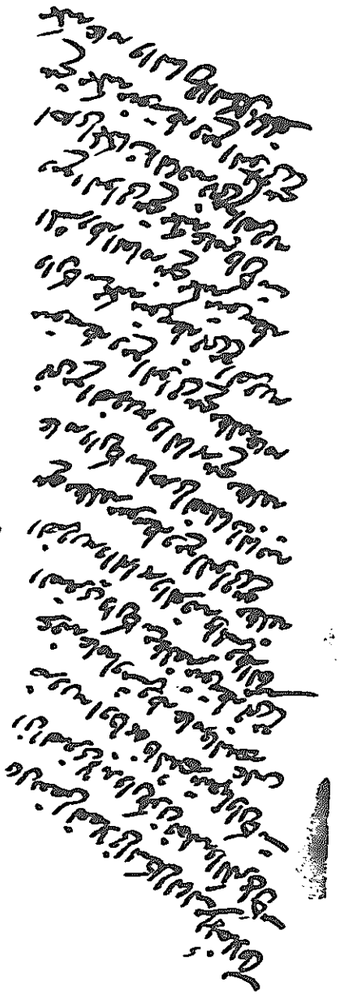

النقطة

الى نقطة متحرك للقلم ما دام متحركا بل في بعض احوال نقطته و
الصغرى الدائمة او الضرورية فيه لانا نقض الكبرى بعرفه
والمشروطة الخاصة بخلاف الشكل الاول لصدق قولنا
كل نائم حيوان بالضرورة وساكن ما دام نائما لا دائما بل بامكان وجود
الشكل الرابع اذا كانت مقدمتاه سالبتين لم يلزمهما موجبة
لم تعرف حال الحدين امتلاقيان بخارج الاوسط ام متباينان
واذا كانا متباينين لم تعرف هل الحد الاكبر البعض المحكوم عليه والبعض
المحكوم به من الاوسط حتى يكون موردا للحدين واحدا ام لا وان
كانت الصغرى سالبة صرفة والكبرى جزئية لم يعرف حال
الاصغر هل يلاقي الاكبر بخارج الاوسط ام لا وهذه هي الشروط
العامة ثم اذا كانت صغرى الممكنتين جزئية او اجتمع السلب
والجزئية فيها بحث لا ينعكس وكانتا الكبرى لامحالة موجبة
كلية تعلق الحكم في كل مقدمة بخارج من الاوسط ولم يعرف انما

متحدان امرلا والمكثر في الأخر شعلق الحكم بخرئ من الحدين الأجزء
ولم يعرف امثلة فان امرلا فالضرب الأول من كليتين موجبتين
كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان والثاني من موجبتين
كليتما جزئيه وينتجان جزئية لاحتمال ان يكون الأصغر اعم من الأكبر
والثالث من كليتين صغراهما سالبة وينتج والرابع من كليتين كبراهما
سالبة والخامس من صغرى جزئيه موجبه وكبرى كليه سالبة
وينتجان جزئيه ايضا للعكس وهذه هي الضروب البسيطة ويضاف
اليها من المركبات سادس من موجبة كليه صغرى وسالبة جزئيه
منعكسة كبرى وسابع يعكس ذلك بشرط ان يصدق مع كبراه عرفيه
عامة وثامن من سالبه كليه صغرى وموجبة جزئية كبرى مشروطة
او عرفيتين بسيطتين او مخلوطتين صغراهما خاصة والبيان بعد
ما ذكرناه اما بالعكس والرد الى الشكل الاول في الثلثة الاول وفي
الأخرين عكس النتيجة بعكس احدى المقدمتين والرد الى احد

الشكل

الشكلين الباقيين في الباقيه او بالافتراض على قياس ما تقدم
واما بالخلف في الجميع والنتايج ما عينا دالجهات يكون في الثلثة
الأولى وفي الثامن عكس ما كانت تنتج في الشكل الأول لانها بالقياس
يرتد اليه وفي الرابع والخامس ما ينتج بعد عكس كلتي المقدمتين
في الشكل الأول وفي الاربعة التي عدا الاول والسادس والثامن
ما ينتج بعد عكس الصغرى في الشكل الثاني وفي الخمسة التي عدا
الثالث والاخيرين ما ينتج بعد عكس الكبرى في الشكل الثالث
والصغرى المشروطة والعرفية الخاصتان مع الكبرى الضرورية
والدائمة في الثلثة الاولى وفي الاخيرتين ناقصة كما في الشكل الأول
والكبريات الكلية وهي ما عدا الثاني والسادس والثامن اذا كانت
مشروطة او عرفية خاصتين انتجت مع اي صغرى اتفقت مطلقة
عامة سالبة كما في الشكل الثاني فما ينتج منها في شكل ولا ينتج في
آخر فالحكم للمنتج وما ينتج على وجهين فان كانا اعم او اخص فالحكم

للأخص وذلك كالصغرى المطلقة مع الكبرى الخاصة في الضرب
الثاني فانهما ينتجان بحسب الرد الى الشكل الأول مطلقة عامة
وبحسب الرد الى الشكل الثالث وجودية وان لم يكونا كذلك فانهما
لم يتركب منهما ان لم تكونا كالكبرى المشروطة الخاصة في الضرب
الأول مع الصغرى الضرورية فانها ينتج بالرد الى الشكل الأول
مطلقة عامة موجبة وبالنظر الى الكبرى مطلقة عامة سالبة
فيكون النتيجة وجودية ومع الصغرى الممكنة فانها ينتج بحسب
الشكل الأول ممكنة عامة موجبة جزئية وبالنظر الى الكبرى
مطلقة عامة سالبة فيكون النتيجة مطلقة عامة سالبة كلية
وجودية لا ضرورية في البعض وكذا النتيجة مخالفتا الكيف
للمقدمتين وكالصغرى الوجودية في الضرب الثالث مع الكبرى
المشروطة الخاصة فانها ينتج بحسب الايجاب اللازم للصغرى
والرد الى الشكل الأول مطلقة عامة موجبة جزئية وبالنظر الى

حرفه

في بعض

الأول

الى الكبرى مطلقة عامة سالبة كلية ويكون النتيجة كالكبرى مقيدة
بان يصدق الوجودي في بعضها واما ان لم تخلفا فالحكم ظاهر
وذلك كالصغرى المذكورة مع الكبرى الضرورية فانها ينتج بحسب
الأجناب المذكور في الشكلين الأول والثالث مطلقة عامة
موجبة جزئية مخالفة للصغرى كيفا وللمقدمتين كما وقس عليه
فيما عدا ذلك سائر الاقترانات اما المؤلفة من الشرطيات فيشترك
في جزء اما تام او غير تام او تام في احدى المقدمتين غير تام في
الاخرى اما في المتصلات فالأول يتألف على هيئة الاشكال
الحملية وينتج منها الضروب التسعة عشر المنتجة وبحسب بساطة
الجهات في اللزوميات والاتفاقيات البسيطتين متصلات
مثلهما وان كانت الاتفاقيات قليلة الجدوى ولا تخالفها في
شرط ولا بيان وقيل ان اللزوميات لا ينتج متصلة لان ملازمة
الكبرى يحتمل ان لا يبقى على تقدير ثبوت الأصغر مثلا اذا قلنا

كما كان هذا اللون سوادا وبياضا كان سوادا وكلما كان سوادا
لم يكن بياضا وجوابه ان الاوسط ان وقع في الصغرى
كوقوعه في الكبرى اي على الجهة التي بها يستلزم الاكبر لزمت
النتيجة ضرورة والا فلم يكن مشتركا وبيانه في المثال المذكور
ان السواد في الكبرى وقع بالمعنى المضاد للبياض وفي الصغرى
بالمعنى الجامع له ولذلك كان بين الملازمة مع الاصغر فاختلال انما
وقع بسبب عدم اشتراك الاوسط لا بسبب المعارض المانع وان
انتفع اختلال المانع المعارض واما المخلوطة فلا ينتج منها في الشكل
الاول الصغرى اللزومية موجبتين والاتفاقية مختلفتين ولا في
الشكل الثاني لسالبة اللزومية ولا في الشكل الثالث الكبرى
السالبة ولا في الرابع الكبرى اللزومية في ضربي الاولين
والاتفاقية في الثالث ولا الاخيرين والباقي ينتج اتفاقية واما
النتيجة اللزومية منها فالموجبة لزومية مشتعة والسالبة بشرط

ان لا يكون المقدم محالا يلزم حيث الاتفاقية ودونها ايضا ضروري
لزومية في الشكل الاخير بشرط صدق مقدم الصغرى في الثاني
وهو المشترك في جزء غير تام في كليتهما وبشرط ان يكونا موجبتين
غير جزئيتين معا ولا يخلوا اما ان يكون ان يقع في التاليين او في المقدمين
او في الى الصغرى ومقدم الكبرى او بالعكس والحق ان المشتمل ان
على المشترك يشترط في الاول ان يكونا على هيئة ضرب منتج من
الاشكال لينتج متصلة مقدمها مقدم الصغرى وتاليها متصلة
من مقدم الكبرى ونتيجة التاليين وفي الثاني ان يكون نقيضهما لذلك
ليتم المقدمان بعكس النقيض الى الاول ويكون المقدمتان في
النتيجة وتاليها نقيض الى المقدمتين وتالي التالي نتيجة نقيض
المقدمتين وفي الثالث والرابع ان يكون عين الواقع في التالي مع عين
الواقع في المقدم او مع نقيضه كذلك ليتعكس ثالث المقدم اجد
العكسين ويكون النتيجة لما كليته تاليها جزئيته او بالعكس واما

كلما كان كل ج ب وكلما كان كل ب ا فهو منتج كلما كان كل ج ا وكلما كان ليس كل ج ب فهو منتج كلما كان ليس كل ج ا وكلما كان ليس كل ب ا فهو منتج كلما كان ليس كل ج ا وكلما كان بعض ج ب وكلما كان كل ب ا فهو منتج كلما كان بعض ج ا وكلما كان بعض ج ب وكلما كان ليس كل ب ا فهو منتج كلما كان ليس كل ج ا

كلما كان كل ج ب وكلما كان كل ب ا فهو منتج كلما كان كل ج ا وكلما كان كل ج ب وكلما كان ليس كل ب ا فهو منتج كلما كان ليس كل ج ا وكلما كان بعض ج ب وكلما كان كل ب ا فهو منتج كلما كان بعض ج ا وكلما كان بعض ج ب وكلما كان ليس كل ب ا فهو منتج كلما كان ليس كل ج ا

كلما كان كل ج ب وكلما كان كل ب ا فهو منتج كلما كان كل ج ا وكلما كان كل ج ب وكلما كان ليس كل ب ا فهو منتج كلما كان ليس كل ج ا وكلما كان بعض ج ب وكلما كان كل ب ا فهو منتج كلما كان بعض ج ا وكلما كان بعض ج ب وكلما كان ليس كل ب ا فهو منتج كلما كان ليس كل ج ا

كلما كان كل ج ب وكلما كان كل ب ا فهو منتج كلما كان كل ج ا وكلما كان كل ج ب وكلما كان ليس كل ب ا فهو منتج كلما كان ليس كل ج ا وكلما كان بعض ج ب وكلما كان كل ب ا فهو منتج كلما كان بعض ج ا وكلما كان بعض ج ب وكلما كان ليس كل ب ا فهو منتج كلما كان ليس كل ج ا

كلما كان كل ج ب وكلما كان كل ب ا فهو منتج كلما كان كل ج ا وكلما كان كل ج ب وكلما كان ليس كل ب ا فهو منتج كلما كان ليس كل ج ا وكلما كان بعض ج ب وكلما كان كل ب ا فهو منتج كلما كان بعض ج ا وكلما كان بعض ج ب وكلما كان ليس كل ب ا فهو منتج كلما كان ليس كل ج ا

كلما كان كل ج ب وكلما كان كل ب ا فهو منتج كلما كان كل ج ا وكلما كان كل ج ب وكلما كان ليس كل ب ا فهو منتج كلما كان ليس كل ج ا وكلما كان بعض ج ب وكلما كان كل ب ا فهو منتج كلما كان بعض ج ا وكلما كان بعض ج ب وكلما كان ليس كل ب ا فهو منتج كلما كان ليس كل ج ا

تمام والثالث وهو المشترك في جزء تام في احديهما غير تام في الأخرى
ويكون ذات التام وسيطة والاخرى مركبة مثلا يكون الاولى من
حمليتين والأخرى من مقدم حمليته ومتال متصله ليكون المشترك جزءا
من الأولى جزء من الاخرى وباقي الشروط كما مر واذا عرفت الاصول
فعليك البيان وايراد الامثله ولك ان تركب مرة بعد اخرى واما
المولفه من المنفصلات فالشرط احاب المقدمتين وان لا يكونا
معاندتين ولا ما يغني الجمع وليكن اجزاؤها اثنين فقط ولا يكون
في هذا القياس في حدى النتيجة ولا بد المقدمتين مشاركا بالطبع
فلا تالف اشكال واذا جعل احديهما صغرى يكون النتيجة حسبها
اما المشتركة في ما متن فالمولفه من حقيقيتين لا يفيد علما لوجوب
ايجاد الباقيين او تلازمهما وينتج من عن كل واحد منهما ونقض الاخر
حقيقته والمولفه من الصنفين ينتج من عن جزء ما نعه الجمع نقيض
جزء ما نعه الخلو ما نعه جمع ومن نقض ذلك وعن هذا ما نعه خلو

كليه

كليه في الكل ان كان ما كليتين والا فجزئيه والمولفه من كليتين
ما نعة الخلو تنتج جزئيه ما نعة خلو وما نعه جمع من نقيض
احد الباقيين وعين الآخر واما المشتركة في غير تام مركبتها
فالأشتراك اما ان يكون من جزء وجزء او من جزء وكل جزء
او من جزء وجزء ومن الاخر وكل جزء لوين كل جزء وكل جزء
او من كل جزء وجزء والثالث والباقي حلفان باحد الاصناف
المقدمتين والنتيجة يكون ذات اربعة اجزاء حسب الاقترانات
الممكنة يشتمل منها في الأول جزء واحد وفي الثاني جزءان
وفي الثالث ثلثه اجزاء وفي الرابع والخامس جميع الاجزاء على
النتائج الحمليه وباقي الاجزاء يشتمل على اجزاء المقدمتين
الى لا يشارك ويكون النتيجة ما نعة خلو كليه من كليتين
والا فجزئيه واما المشتركة في ما ومن غير تام فيكون احديهما
مثلا من حمليتين والاخرى حمليه ومنفصلة والنتيجة من حمليه

دائما اما ات او وجود ودائما اما ات
او كلما كان وجود فخط تخ دائما اما ات
او ار او ح ط

مثل له دائما اما ات او كلما
اما كل فقط او هو مع اما ات او هو
او كل وصلة اي صادق من الصغرى
مع الكبرى اذا كان ذات فقد حصل
المطلوب وان كان كل وكذا الصادق
من الكبرى اذا كان ذات فقد حصل المطلوب
وان كان فقط فيه

ومنفصله هي نتيجه المنفصلتين اعني الأولى وجزء الاخرى
وهي بالحقيقه كشيطة ذات ثلثه اجزاء والشرايط كما مرت
واما المولفه من المتصلات والمنفصلات فالمشتركه منها
ما من اربعه اصناف لان الاشتراك يكون في مقدم المتصلة
او في تاليها وهي اما صغرى او كبرى ولا ينتج من منفصله سالبة ولا
جزئيه ويشترط في سالبة الاتفاق صدق المقدم ليمكن ردها الى
موجبة بدلها من جنسها والمنتجه من كل صنف ستة وثلثون
ضربه والنتايج يكون من الجنسين كلية ان كانت في كلتيهما والبيان
برد كل منهما الى جنس واحد اسهل والمشتركه في غير التالي من اصنافه
اصناف ولرد المقدمتان الى احد الجنسين ليرتد الى ما مر
يعرف من ذلك حالتا والمشتركه في مقدم وعنادها يكون ذات غير التالي
منها مركبة من جزئي احديهما غير مشاركه لاحد جزئي ذات التالي
والآخر مشاركه وهي شرطيه فان كانت من جنس التي هي جزء منها

كان

كان التاليف كالقسم الذي نحن فيه وان كانت من جنس ذات التالي
كان التاليف كاحد القسمين المتقدمين والاصناف والشروط
والنتايج على قياس ما مر واما المولفه من الحمليات والشرطيات
ويكون لا محاله من امر وعنادها فنوعان احديهما من حمليه
ومتصله وهي اربعه اصناف لان المتصله يكون اما صغرى
او كبرى والاشتراك اما في تاليها او مقدمها والنتايج يكون
منفصلات احد جزئيها الجزء الحاصل من الاشتراك بعينه والثاني
نتيجه الآخر مع الحمليه اما الصنفان اللذان يقع الشركه في
تاليهما فمتصلها ان كانت موجبه كانت الشرايط في التالي
والحمليه كما في الحمليات واجزاء النتايج ما ابحث هناك ويكون
الانتاج بتيا وقد يطعن فيما كانت متصله لزوميته مثل ما مر
وهو انه ان صدق الحمليه على تقدير مقدم المتصله اذا كان محالا
وحينئذ لا يجامع القائل على الصدق وجوابه ان اجماع المقدمتين

على الصدق ليس شرطا في انعقاد القياس ولو كان لما انعقد قياس
خلفي ولا الذاتي وان كانت متالية كانت الشرائط في التالي
مقابل ما كانت في مقدم المتالية الى الاولى منها الموجبة كما
يجب ان يكون هناك واما الصنفان الباقيان فيشترط فيهما كون
المتصلة صادقة المقدم ويجب ان يكون الحملية مع احد مقدمي
المتصلة او النتيجة منتجة للآخر على هيئة احد الضروب الحمليات
المنتجة فان كانت الحملية مع مقدم النتيجة منتجة لمقدم المتصلة
المعلوم استلزامه لتاليها علم من ذلك استلزام مقدم النتيجة
لتالي تلك المتصلة بعينه لان وضع المقدم يستلزم وضع
النتيجة استلزاما كليا فوضع مقدم النتيجة المستلزم مع الحملية
الموضوعة مطلقا لمقدم المتصلة يستلزم ما يستلزمه مقدم
المتصلة بعينه وعلى هذا الوجه يكون النتائج كلية وان كانت
الحملية مع مقدم المتصلة منتجة لمقدم النتيجة لم يستلزم

مقدم

مقدم النتيجة مع الحملية مقدم المتصلة استلزاما كليا بل
يستلزم حزئيا لان وضع النتيجة مع احدى مقدمتي العيار
لا يستلزم وضع مقدمة الاخرى كليا فان الموجبة الكلية
لا تنعكس كنفسها فاذن في بعض احوال وضع مقدم النتيجة
يجب ثبوت مقدم المتصلة المعلوم استلزامه لتاليها وفي
ذلك البعض دون ما عداه يحصل العلم باستلزام مقدم النتيجة
لذلك التالي بعينه وعلى هذا الوجه لا يكون النتائج الا جزئية
وقس الاتفاقية على اللزومية وعليك بتفصيل الضروب
فانها تزيد على ضروب الحملية ثمانيتها من حملية ومنفصلة
وهي ايضا اربعة اصناف لان الحملية تكون اما صغرى او كبرى
والاشكال اما في احد جزئي المنفصلة او معهما ويجب كون المنفصلة
موجبة عند الجمع فقط وتكون النتائج منفصلات مانعة الجمع
مشتملة على اجزاء بعضها او جميعها نتائج الحملية مع الاجزاء

المشاركة لها ومن هذه الأشكال ما يسمى وشائف منفصلة
وحمليات بعدد اجزائها مشاركة الاجزاء ويكون في هو الحمليات
لانتاج حملية مثاله في الشكل الاول كل عدد اما زوج او فرد
وكل زوج وكل فرد مولف من آحاد وقس عليه ما في الاشكال
وضروبها **الاستثنائيات من الاقيسة الكاملة** وشائف
من شرطيه واستثناء فالمتصلة الموجبة الكلية اللزومية
ينتج ما سيق استثناء عين المقدم او نقيض التالي عن الجزء الاخر او نقيضه
لوضع اللزوم كقولنا ان زيد كاتب فيده يتحرك لكنه يكتب
ينتج فيده يتحرك لكن يده لا يتحرك ينتج هو لا يكتب. ولا ينتج باستثناء
نقيض المقدم وعين التالي لاحتمال العموم والسالبة الكلية ينتج
بالرد الى الموجبة ما ينتج الموجبة ولا ينتج الجزئيتان والا نفاقه
لا يفيد باستثناء العين علما ولا يستثنى فيها النقيض والمنفصلة
الموجبة الحقيقية ينتج باستثناء عين كل جزء او نقيضه نقيض

الآخر

آخر او عينه كقولنا هذا العدد اما زوج او فرد لكنه زوج
فليس بفرد لكنه ليس بزوج فهو فرد وكذلك في الجزء الآخر
وكثرة الاجزاء تقاس على ذلك ومانعة الحلو ينتج باستثناء
النقيض دون العين ومانعة الجمع باستثناء العين دون
النقيض القياسات المركبة هي قياسات جعلت
نتائج بعضها مقدمات للبعض وهي اما مفصولة محذوفة
النتائج الا الاخيرة كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان
نام وكل نام جسم وكل انسان جسم او موصولة وهي
موردة النتائج والمقدمات بتمامها لواحق القياسات
كل قياس ينتج نتيجة بالذات فقد ينتج لازمها وعكسيتها
وجزئيات نحتها وجزئيات معها بالعرض والمقدمات الكاذبة
قد ينتج صادقة كقولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان الا ان
يكون الكبرى كاذبة بالكل وحدها في الشكل الاول في ضربه

اتمام الحجاج الكبرى في الشكل الاول كاذبة
بالكلية لان نتيجتها اذا كانت صادقة هم وضع صدقها الكبرى
اجماع القياس محال مثل المنتج صادقا وحده جهلا

الأول ومقدمات القياس كتسب تحليل احدى المطلوب
الى ذاتيتهما وعرضيتهما ومعروضاتهما اللازمة والمفارقة
ثم محاولة وضع نقيضه تالفا بينهما منتجا له ايجابا او سلبا
وتحليل القضايا المركبة يتأتى تخليص المقدمات والحدود
عن الزوائد والنظر في اشراك بعض المقدمات من بعض
ومع المطلوب ليطلع على كيفية تالف كل قياس منها وان اقتضت
النتيجة مع عكس احدى مقدمتيها او عينها فاتحت المقدمة الاخرى
صار القياس دائرا وان اقتضت ما يقابلها مع مقدمة لينتجا
ما يقابل الاخرى صار معكوسا ويحتاج في الدور الى مواد اليها
تعكس كنفسها وفي القسم الى ما ينقسم حروفه الاحتمالات ما ذكرناها
كالقديم والمحدث مثلا لينعكس عكسا حصر هذا الموضع كما ينعكس
قولنا كل محدث يقدم الى قولنا كل ما ليس بقديم فهو محدث وفي
الجزئيات الى ما شبه ذلك ولا يمكن ان يبين الكلي بالجزئي ويتميز

كل منهما في الاشكال واستعمالات في المغالطة بالتلبيس
وفي الامتحانيات للتدرب وفي العلوم قد يقع ما يشبه الدور
عند تحويل البرهان الآتي الى اللمي كما يأتي مرتبا والعكس عند
رد الخلف الى المستقيم والخلف هو اثبات المطلوب
بابطال نقيضه وذلك بان يؤلف من نقيضه ومن مقدمة
موضوعة ما ينتج محالا فيعرف منه كذب نقيض المطلوب
فيتحقق صدقه وهو يتركب من قياسين اقترانيين مؤلف من متصلة
مقدمتها فرض المطلوب كذبا وتاليها وضع نقيض المطلوب
وحملية هي المقدمة الموضوعة واستثنائي شرطيته نتيجة
الاقتراني السابق ويستثنى فيه نقيض تاليها المحال فينتج
صدق المطلوب والخلف يفارق العكس لان العكس انما يورد
بعد قياس والخلف قد يورد ابتداء ورده الى المستقيم قياس
معكوس يوخذ نقيض المحال فيه ويضم الى الموضوع لينتج المطلوب

بعينه والاستقراء هو حكم على كلي لكونه ثابتا في جزئياته كذلك
الكلي كالحكم على الحيوان بتحريك الفك الاسفل حاله المضغ لكون
الانسان والفرس وسائر جزئياته المشاهدة كذلك فان
كانت الجزئيات محصورة كان تاما فصار قياسا مقسما والا فتما
اضعف الحكم بمثل التمساح وهو شبه القياس لان تلك الجزئيات
تنوب مناب الاوسط والتمثيل هو الحاق شيء بشبيهه في
حكم ثابت له ويسمى الاول فرعا والثاني اصلا ووجها المشابهة
جامعا وعلة وذلك كالحاق السماء بالبيت في الحدوث لكونه
متشكلا كالبيت وهو كل مستعلم بعض لفقها واقواه ما اشتمل
على الجامع ثم الذي يشتمل ... ع الوجودي ثم الذي يكون الجامع
فيه علة للحكم ومع ذلك فلا يفيد اليقين لاحتمال كون العلة
في الاصل فقط ثم ان صحت عائدة مطلقا صار الاصل جنسا و
التمثيل قياسا برهانيا فهو شبه القياس لولا الاصل والتمثيل

فمان

قياس محذوف الكبرى كما يقال فلان يطوف ليلا فهو لص وحذفها
للايجاز والمغالطة والمقاومة قياس يبطل اقوى المقدمتين
من قياس سالب باثبات ما يضادها او يناقضها والمعارضة
قياس تنتج نقيض نتيجته قياس آخر اوضدها الفصل الخامس
في البرهان والحد العلم اما تصور فقط واما تصور مع تصديق
والمكتسب منهما انما يكتسب بغيره وينتهي الى مبادئ غير مكتسبة
لامتناع الاكتساب على سبيل الدور والتسلسل وما يكتسب
التصور فحد او ما يشبهه وما يكتسب به التصديق برهان
او ما شبهه فكل تعليم وتعلم ذهني انما يكون بعلم سابق للطالب
اصول وفروع والاصول لله مطلب ما وهو اما يطلب
شرح الاسم كقولنا ما العنقاء او ماهيته المسمى كقولنا ما الحركة
ومطلب هل وهو اما بسيط يطلب وجود الشيء وانيته كقولنا
هل الحركة موجودة وتحلل في الرتبة بين مطلبي ما او مركب يطلب

الفرق بين المعارضة والمعاندة
ان المعاندة قياس يبطل الدليل
والمعارضة قياس يبطل المدلول

بيان ان العلم والظن موقوفان على معرفة
ما يدل وما لا يدل وعلى معرفة صورة
ترتيب القياس

بيان ان العلم بالشيء قد يكون
من وجه دون وجه

وجود شيء كقولنا هل الحركة دائمة ومطلب لم وهو يطلب العلة
اما للتصديق فقط كقولنا هل الحركة دائمة ومطلب لم وهو يطلب
العلة اما للتصديق فقط كقولنا لم كان الجسم محدثا او له والوجود
كقولنا لم يجذب المغناطيس الحديد فهذه اقسام المطالب اعني
الأصول والفروع كثيرة منها مطلبا ي يطلب التميز ولن
اضيف الى ما تقدم كان لكل من التصور والتصديق مطلبان مطلب
كم وكيف وابن ومتى ومن يقوم هذه مقاما جميعا في بعض
الاحوال ويتصل لم بهل بديهة وكذلك جميع ما لذاته مطلبي
هل اما البسيطة فلان تحقق الماهية مشاركة في تحقق انيتها
واما المركبة فلان ما يثبت الأعراض لذاته انما يحقق هليتها
لموضوعاتها وايضا طلب الهلية المركبة هو طلب ما يثبت حدودها
الوسطى ولذلك تشارك البرهان والحد في اجزائهما في بعض المواد
والبرهان قياس مؤلف من يقينيات يفيد يقينيا بالذات اضطرارا

فالعلم

فالقياس من صورته والمقدمات مادته واليقين المستفاد
غايته ومباديه القضايا التي يجب قبولها وهي ستة الأوليات
كالعلم بان الكل اعظم من جزئه والمحسوسات اما الظاهرة كالعلم
بان الشمس مضيئة او الباطنة كالعلم بان لنا فكرة والمجربات
كالعلم بان السقمونيا تسهل الصفراء والمتواترات كالعلم بوجود
مكة والحدسيات كالعلم بان نور القمر مستفاد من الشمس وانما
يحلله الناظر في اختلاف اشكاله بحسب اختلاف اوضاعه
منها والقضايا الفطرية القياسات كالعلم بان الاثنين نصف
الاربعة والاخيران ليستا بالحقيقة من المبادي بل والثلاثان
قبلهما ايضا والعمدة هي الأوليات والبرهان اما برهان لم في هو
الذي يعطي العلة للوجود والتصديق معا كقولنا هذه الحشية
مسببها نار فهي محترقة واما برهان ان وهو الذي يعطي للتصديق
فقط كقولنا هذه الحمى يشتد غبها فهي محترقة والاوسط في برهان لم

ولا عتماد المطابق لعارض

اما للتصديق فقط كقولنا هل الحركة دائمة ومطلب لم وهو يطلب

كونها بالقوة

اضيف الى ما تقدم كان لكل من التصور والتصديق مطلبان مطلب

لا وجود هيئة

هل اما البسيطة فلان تحقق الماهية مشاركة في تحقق انيتها

او الوجود

لموضوعاتها وايضا طلب الهلية المركبة هو طلب ما يثبت حدودها

كالعلم

فالقياس من صورته والمقدمات مادته واليقين المستفاد

اي الاداة المتوسطة بالوصف

الذي يعطي العلة للوجود والتصديق معا كقولنا هذه الحشية

اي عقلها في العقل

مسببها نار فهي محترقة واما برهان ان وهو الذي يعطي للتصديق

اي فاعلها وسببها

فقط كقولنا هذه الحمى يشتد غبها فهي محترقة والاوسط في برهان لم

كان الاشتداد في الحمة
معلولا للصفراء المتعفنة
داخل العروق فالاستدلال عليه
مشهور لا الوجود ك

هو العلة لا نفس الاكبر ثم الحكم به على الاصغر وان كان معلولا
لاحدهما فان كان الحكم سببيا وكان من برهانان وينقلب احدهما
الى الآخر بما يشبه قياسا دائرا وكل قضية يتضمن اجزاءها علة
الحكم فهي اولية لا يتوقف العقل فيها الا على تصور الاجزاء فانها
ربما تكون خفية فان كانت العلة خارجة فهي كسبية ولا يحصل
اليقين الا بتوسيط العلة فان الحكم يجب مع علته ويحمل دونها
وما لا علة له فلا يقترن به والتجربة علل خفية يدل على وجودها
كونها غير نافية فهي يقينية وان كانت مقيدة بشرائط توجد
عندها والحواس لا تفيد الا كليا بل هي مبادي اقاصي المعقولات
الكلية والتصديقات الاولية فمن فقد حسا فقد علما او المتواترات
كالمجتوسات وبالعلل الاربع ما هيته وما فيه وما به وماله
ويقع الجميع في اواسط البراهين كبيان الخسوف بمقاطر الارض
للقمر ووجوب وجود الاصبع الزائدة بوجود المادة المستعدة

لغو

صغرتها فاضله على المقدار الواجب ومساوات مثلثتين
فساوت اضلاع متناظرة وزوايا مختلفها منهما بالتطبيق
ووجوب تعرض للواجز الاحتياج الى جودة الصنع وقد يستعمل
الجميع في برهان شئ واحد وينبغي ان يكون العلل واضحة والتامة
منها هي القريبة التي يكون بالذات والفعل وقد يكون مساوية
كالنار للاحراق وخاصة كالعفونة للحمى ٥ شرائط مقدمات
البرهان يجب ان يكون مقدمات البرهان يجب كونها يقينية اقدم
بالطبع وعند العقل من النتايج لتكون عللا بحسب الامر
واعرف منها النتايج لتعرفها وان يكون مناسبة اعني يكون محمولاتها
ذاتية لموضوعاتها اولية وان يكون ضرورية كلية والذاتي ههنا
اعم من المقوم فانه يشمل ايضا العارض الذاتي وهي التي تحل الموضوع
لماهيته كالتعجب للانسان والزوجية للعدد وكل ما وقع في حد
الموضوع او وقع الموضوع في حده فهو ذاتي له كما سنبينه وفي العلوم

يسمى كل ما يقع في حده الموضوع كالزوج للعدد او جنسه كالزوج
للاثنين او معروضة كالناقص للاول والمعروض جنسه كالناقص
لزوج الزوج ذاتيا اذا كان للبحث عنها علما واحدا والاول هو
المحمول لا بوسط غيره كالجنس الغريب والفصل والعرض الدائر
الحقيقي على النوع والكلي وههنا ان كون المحمول مقولا على الكل في جميع
الازمنة حملا اوليا والضروري ههنا ما يقتضيه عرفيته عامة ويقابل
غير الضروري كالممكنات الاكثرية في مقدمات امثالها وكذلك غير
الكلي في المطالب الجزئية واحوال المعلوم والكل علم موضوع كالعدد
للحساب وربما يتعارض امر غيره كالمعقولات الثانية من جهة ما
يتوصل بها من المعقولات الحاصلة الى المستحصلة لهذا العلم وكالكرة
المتحركة لعلم آخر وربما يكون شيآ كثير مناسبة كموضوعات
علم الكلام ومبادئ وهي اما قضايا الا وسط لها اما مطلقا كالامات
ويسمى اصولا متعارفة او في ذلك العلم ويسمى مصادرات او لقبول

موضوعه

موضوعه باعتبارين وهي ما وضع في ذلك وبين في غيره فيلزم المتعلم تسلمها ثم سواء كان مع استنكار او مع مسامحة واما
حدود ويسمى الجميع اوضاعا او مسائل وهي اما مطلوب لها
علمها فيه ان لم يكن بينة وموضوعات المبادي والمسائل هي
اما موضوع العلم او شيء منه او ذاتي له ومحمولاتها ذاتية لها
والمبادي العامة انما يستعمل بالفعل بان يختص بالعلم اما بالموضوع
فقط كما يقال المقادير المتساوية لمقدار واحد متساوية وبلوغها
التخصيص بالمحمول في المعنى ايضا وان لم يذكر واما بالموضوع
والمحمول معا كما يقال العددان اما زوج واما فرد وما لا يختص
فلا يستعمل الا بالقوة ولا يكون محمولات المسائل مقومة لان
المقوم لا يطلب بل اعراضا ذاتية وربما يكون محمولا للمقدمات
كذلك فان كان الاوسط للاصغر مقدما فقط سمي ماخذا قياسا
والا فماخذا ثانيا وتتشارك العلوم وتداخلها وتباينها بحسب

احوال موضوعاتها فالاعم موضوع فوق الاخص كالمتحدة
والمجتمعات وكذلك المطلق موضوع فوق المقيد كالكون المطلق
وربما يدخله التقييد تحت علم مباين لما تحته موضوعا كالموسيقى
فانه يجب العدد دون الطبيعي وذلك ان كانت المسايل بحيث
عرضيا تحملها مادة بشقيد وقد ينقل البرهان من احدهما الى الاخر
ومن الاعم الى الاخص والعلم الباحث عن الموجود المطلق هو الذي
ينتهي العلوم اليه وتبتين مبادئها فيه القول على الحد
الحد قول يدل على ماهية الشيء بالذات والحدود ايضا مبادئ
جلية التصور كالوجود اوحسا كالسواد والحد الذي بحسب
الاسم هو تفسيره والذي بحسب الماهية هذا الذي يشمل على
جميع مقدماته من جنسه القريب وفصوله فان لم يشمل فهو
ناقص وربما صار شرح الاسم بعينه بعد الاثبات حدا حقيقيا
ولا يكتسب الحد بالبرهان لان المقدمات يعلل بها نفسها

ولذلك يكون واضحة بذاتها فالاوسط اوضح منها بل تركب
الذاتات المقومة على رتبتها الطبيعي وايراد الفصول المحتملة
لوجود اجناسها اجمع وشفع في ذلك تحليل الشيء الى ذاتياته
حتى ينتهي الى الاجناس وفصولها المقسمة وتقسيمه الى
جزئياته واجزائه حتى يعرف ما من شانه ان يلحقه وكل ما له علة
مساوية واضحة فحده التام ما يشتمل عليها ويقع العلل في الفصول
بان تكون مبادئ لها كما في قولنا السيف آلة صناعية من حديد
مطاول محدد الاطراف يقطع بها اعضاء الحيوان وقد يقتصر
على البعض كقولنا الخاتم حلقة يلبسها الاصبع وكذلك المعلول
كالتنفس في فصل الانسان وهو الذي من شانه النطق والعوارض
كالابعاد في فصل الجسم ويشارك البرهان والحد في اجزائهما
كقولنا مبرهنين الغيم جرم مائي ينطفي فيه نار وكل ما هو كذلك
فقد يحدث فيه صوت فالغيم يحدث فيه صوت وكل صوت

حدث في الغيم فهو رعد فالغيم قدر رعد وقدم بقياسين على
اسطقس احدهما مبدأ البرهان والاخر كماله وليله الجنس
فاذا الحدود اما ان يكون المركب منها رسما والاعراض
الدايمة لا يمكن ان يجد الامع ذكر معروضاتها ولا المضافات
الامع ذكر ما يضاف اليه ولا المركبات الا بحدود مركبة من
حدود اجزائها والبسائط العقلية لا حدود لها والاشخاص
الجزئية لا حدود لها ولا برهين عليها الا بالعرض لامتناع ادراك
اشخصاتها بالعقل دون الحس وما جرى مجراه كالاشارة ولكونها

معرضة للاستحالة والفناء والحدود والبراهين تالفة من
كلمات لا يستعمل ولا تتفنى مل بذوم صادقة على ما يقال او عليه
يقتدر معها على اقامة الحجة من المقدمات المسلمة على المطلوب
يراد وعلى محافظة اى وضع يتفق على وجه لا يتوجه لها مناقضة
بحسب الامكان وناقض الوضع باقامة الحجة مسايل وغاية سعيه
ان يلزم وحافظه بحسب ان غاية سعيه ان لا يلزم ومبادى الجدل
عند السايل هى ما تسلم عن المجيب وعند المجيب الذايعات
المشهورات الحقيقية اما مطلقة يراها الجمهور وبعضها بحسب
العقل الفعلى كقولنا العدل جميل آراء محمودة او بحسب خلق
او عادة او قوة من القوى النفسانية كحميته او رقة او بحسب
استقراء وبالجملة بحسب شئ غير بديهة العقل النظرى واما
محدودة تربها جماعة او اهل صناعة كامتناع التسلسل
عند المتكلمين والواجبة قبولها مشهورة بحسب الاعلى والاعكس

في الجدل المشهورات لا الواجب قبولها وليس كل مشهور صادقا
بل المشهور قابل للشيوع كما ان الصادق قابل للكذب وقد
كان المتقابلان مشهورين بحسب محلين مختلفين كما نقول ان اللذة
موثرة والمست وقد تستعمل الجدل في وقتين لغرضين فيبادي
الجدل مسلمات اما عامة واما خاصة واما بحسب شخص وانما تؤلف
على وجه ينتج بحسب الشهرة فيما كان واستقرأ والقياس
اشد التزاما لانه اقرب الى العقل والاستقراء اقناعا لانه
اقرب الى الحس فجنس عام من البرهان مادته وصورته ومنفعته
الزام المبطلين والتنبيه على الوضع وافتداء اهل التحصيل من العوام
والمتعلمين القاصرين عن درجة البرهان والدين لا يصلون الى
موضعه بعد وليس موضوع نظر الجدل محدودا بل قد ينظر في
كل فن من النظرية والعملية وما يجري مجرى المتصفية مما ينفع في
غيره والادوات التي يفيد الارتياض بها ملكة الجدل اربع استخراج

المشهورات

المشهورات من كل نوع واعدادها والاقتدار على تحصيل معاني
الالفاظ المشركة والمشككة وعلى التمييز بين المشابهات
بالفصول والخواص لتقتدر باراءة الفرق على اخراج الشيء من
حكم نعته وغيره وعلى تحصيل المشابه بين المتباينات بالاوصاف
الايجابية والسلبية لتقتدر على ادخال الشيء في حكم يثبت لغيره
وكل حكم متفرد يتشعب منه احكام حتى تتصل ان تجعل
مقدمات الاقيسة سمي موضعا وربما لا يكون مشهورا وانما
يلحق المشهورة جزئياته والمقدمات هي التي يسأل عنها وتؤلف منتجة
لها يكون ناقضا ومحمولاتها ان كانت متساوية لموضوعاتها فهي
حدود او خواص والخواص مفردة او مركبة ومنها الرسوم
وان لم تكن متساوية فالواقعة منها في طريق ما هو اجناس او فصول
ولا يفرق بينهما هنا وغيرها اعراض ولا بد من اثبات الوجود
في الاعراض ومن اثبات المساواة او الوقوع في جواب ما هو

مع ذلك في الخواص والاجناس ومن الفيار مقام الاسم مع جميع
ذلك في الحدود وهذا بحسب الشهرة والتحقيق يقضي باثبات
كون كل شرط محض بعضا مسلوبا عن البعض الآخر ليتم تحققه وان
يكون الجنس بالماهيته ولاحتاج الى اثباته واما ههنا
فقد تحقق بما يميز اي شئ كان وكذلك تحتاج الى اثباته فالاول
لاثبات اعم ابطالا وبالعكس فينبغي للجدلي ان يكون مواضع بعضها
للاثبات والابطال مطلقا ومواضع بخص الجنس والخاصة والعرض
وبعضها مواضع للاولى والآخرى هي متعلقة بالاعراض ومواضع
بهو هو ينتفع بها في الحدود وتفصيل المواضع لا يليق بالمحاورة
فليقتصر على امثله ويقول من مواضع الاثبات والابطال ما يتعلق
بجوهر الوضع وهو ان يحلل المطلوب واجزاءه الى اذاتيها فلوازمها
وعروضاتها ولوازمها وملزوماتها وحرياتها واجزائها كلها
بحسب الشهرة ويطلب منها ما يقتضي الاثبات او الابطال بالبيان

او على العكس

ومنها ان يطلب ما يقابله او يناقضه ويطلب منه ما يلحق
جزاءه منه دون الاخر للابطال ومنها ما يتعلق بالامور الخارجة
كالشروط المذكورة في التناقض فان اختلافها يفيد الابطال
وايضا احوال الثبوت كالدوام والادوام والاكثرية والاقلية
فانها تفيد الاثبات ومنها مواضع عامة مشتركة مثل ما
يحكم بلحوق ضد الشئ يحكم بلحوق ضد ذلك الشئ الحال او لضده
ضد ذلك الحال كما يقال مثلا ان كان الاحسان الى الاصدقاء حسنا
فالاساءة الى الاعداء حسن او الى الاصدقاء قبيح او الاحسان
الى الاعداء قبيح ومثل لحوق الضد بمثل ما يلحق به ضده على
السوية كالبعض بالشهوة الخ منها ومنه ما يقال اذا كان
الشئ ابتا لمساواته واذا كان غير الاولى ابتا فالاولى ماس وفي
الابطال بالعكس وايضا حكم المتشابهات واحد وايضا ثبت
لمقابل الموضوع ما قابل محموله مثل ان يقال ان كانت الشجاعة

فضيله فالجنس رذيله ومن المظائر الأشقاق فان كان الشجاع
فاضلا فالشجاعة فضيله ومن المتضايف ان كان ما يجرى
مجرى المعدل يجرى الشجاعة فالمعدل شجاعة ومن مواضع الأول
والآخر كما يقال كل ما هو اوم واشرف او انفع او اجمل او
اقدر او اغنى والذ فهو آثر ويختار الأفاضل وما يرغب فيه
قوم اكثر وهو يخ جنس افضل وما يؤدى الى غايته اسرع وما يفيده
خيرا اكثر وما يفيد خيرا بالذات والمطلوب بنفسه فى المطلوب
فى وقته وما يضد دعنه فيحله الخاصة وما حال على اكثر
فهو آثر من غيره ومن مواضع الجنس من هو واقع فى جواب ما هو
وهل تناول المتفقات فيه تناولا واحدا وهل اورد بدلالة غيره
لفضله او خاصته او عرض من اعراضه مثل قابل الأبعاد والمتحرك
او القائم بالذات بدل الجسم او كالمادة مثل الحديد فى قولنا السيف
حديدا والفصل كقولنا العشق افراط المحبة والنوع كقولنا المرض

سوء مزاج كذا والانفعال كقولنا الهواء حركة الريح او الفعل كقولنا
الماء هو مبرد بالطبع وغير ذلك وفى كيفية انقسامه بالفصول
اذا تأمرعرض وفى الفصل هل هو كنوع له وهل هو مقسم لجنسين
متباينين وهل الجنس مقول على الفصل والفصل على النوع وهل
الجنس والنوع فى معقوله وهل احدهما مضاف والآخر عن مضاف
وهل يرتفع طبيعة النوع بارتفاعه وهل يحمل الفصل على الجنس
حملا كليا وبالعكس حملا ذاتيا والنوع على الفصل بالوجهين
ومن مواضع الخاصة هل هى مساوية او اعم او لاحقة مطلقة او
بشرط وهل اورد غيرها بدلها كالموضوع مثلا فى حمل الانسان
على الكاتب او الفصل وهل هى حيدة اى بحيث يمكن ان يعرف
الموضوع بها وهل هى مميزة تمييزا كليا او جزئيا وهل هى مركبة
امر بسيطة وتركيبها من الخواص او من الاعراض العامة وهل هى
للموضوع حيث لو لم يكن الموضوع لكانت خاصة لغيره كما يقال للنار

انها اخف العناصر وفي المشهور بجبان يكون خاصته الأشدة
اشد وخاصته الضد ضد الخاصه ومن مواضع الجدل هل
الفاظه دالة بسهوله امرلا وهل هي مطابقه لمعانيها من غير
اشتراك او اشتباه او ابهام امرلا وهل فيها فضل على الكفاية
او نقصان منها وهل فيها تكرار غرض وزي ولا منافع كما في حروف
الأضافيات والاعراض الذاتية امرلا وهل يقوم مقام الاسم
وهل هو بين في المحدود واقدم امرلا فان المساوي والأخفى
وما يعرف تعريفا دقيقا ظاهرا او خفيا لا يكون حدا وهل هو
مساو للمحدود وهل هو بين له في مقولته مثلا في كونه مضافا
او قابلا للأشد والأضعف او للاستحالة وهل حدا الضد
ضد الحد ويجب ان لا يكون حد الكل نفس الاجزاء بل حد وهيا
وان لا يتضمن من اجزاء لا يجتمع كما يقال للموجود ما هو اما فاعل
او منفعل وان لا يكون بحيث لو اسقط جزء اخل بالباقي وان لا

البسيط بسبب الجدل كما ومن مواضع الهو هو هل هما واحد
بالمعنى والاسم في اللغات والحد واللوازم والملزومات
والمعاندات امرلا وهل ما هو متحد باحدهما متحد بالآخر وكل
ما مع احدهما بالاتفاق فهو مع الآخر امرلا وهل اذا اضيف اليهما
او نقص منهما شيء معين صارا المجموعان واحدا ويشتمل في كل واحد
من المواضع الخاصة بالمواضع العامة فهذه امثلة المواضع
ولعظم نفعها يسمى كتاب الجدل بكتاب المواضع وقد اوصى السائل
بان يعد الموضع ويقدر في نفسه كيفية التوسل الى تسليم المقدمات
من المجيب قبل السؤال ثم يصرح بالمطلوب بعد ذلك وان لا يبادر
الى تسليم الاهم بل يتلطف فيه وليعلم ان تسليم من يدعي الافتدار
في المبادي ومن يشاد اللجاج في اواخرها الخ وان لا يمنع الاستقراء
الا بارادة النقض وان يعلم ان المسلم انفع من الحالف فان انكار
شناعة ما يقابل المطلوب يضيع السعي في الحلف وما يورده السائل

وما يورده السائل تشويشا فيما سبق يكون اما للاستظهار في الحجة
او لاخفاء النتيجة او ليتخيم القول او ليتكلف الايضاح والايضاح
يكون بتبديل العبارة وايراد الامثلة والاحتجاج بالشواهد
والاستعمالات والسائل المجيب من يكون سؤاله عما لا يحيص عن
تسليمه ويكون قادرا على البيان يلزم بغير المشهور ما لا يلزم غيره
فيه بالمشهور والمجيب المجيد من لا ينكر المشهور ولا يأتيه الالزام
مقابضة واوصى المجيب الذي يحفظ وضيعا مشهورا الا يمتنع
من تسليم المشهورات والحافظ عنه قد يمتنع ويعتذر وله ان
يستفسر عن الالفاظ المبهمة والمصطلحات لفرهبه وبما يفتقه
اما المجيب القول وهو ان يمنع مقدمات السائل ويلزمه ما لم
تود الا تسلمه الا الزام معها واما حسب السائل وهو تشويشه
بافعال خارجة عن الصناعة وذلك قبيح دال على العجز ومرتعاطى
الجدل فينبغي ان نتكلم في ايراد المعكس والدور لكل قياس وفي ايراد

متقدمان

كثيرة لاباث كل مطلوب من مواضع مختلفة وكذلك لابطاله
وان يكون اخذ الكل صناعة يجادل فيها بطرف صالح واعلم ان
تعميم الاحكام للسائل وتخصيصها للمجيب انفع واقامة الحجة
بالسائل اخص والمقاومة والمناقضة والمعارضة بالمجيب
فينبغي ان لا تكلف السائل حفظ كل وضع ولا المجيب حفظه بل
السائل يحفظ المشنع والمجيب يحفظ المشهور الفصل الرابع
في المغالطة كل قياس ينتج ما ينقض وضيعا فهو تكيت فان كان
حقا ومشهورا كان برهانيا او جدليا والا فمغالطي مشبه البرهان
او مشاغبي مشبه الجدل ولا بد فيها من تزويق يقبضه مشابهه
اما في مادته او صورته والآتي به غالط في نفسه مغالط للغير
ولولا القصور وهو عدم التمييز بين ما هو هو وبين ما هو غيره
اما لم للمغالط صناعة فهي صناعة كاذبة ينفع بالعرض بان
صاحبها لا يغلط ولا يغالط ويقتدر على ان يغالط المغالط وقد يستعمل

تكمل

امتحانا او عناد فموادها المشبهات لفظا او معنى وامر المشبهات
معنى الوهميات وهي ما حكم به بديهة الوهم في المعقولات الصرفه
حكمها في المحسوسات كالحكم بان كل موجود فله وضع والوهم قد
يساعد العقل في قبول ما يتم نواقضها ويخالفه في النتيجة فهي كاذبة
شبيه الاوليات واما احكام الوهم فيما يحس به فصحيحة يشهد له العقل
للكل ولهذه الصناعة اجزاء صناعية وخارجة والاولى ما يتعلق
بالتبكيت اما اسباب الغلط مطلقا فاما لفظية وهي ستة اشراك
اللفظ المفرد بحسب جوهره او بحسب هيئته في نفسه كاختلاف
التصاريف او من خارج كاختلاف الاعراب والابعاض والمادات
وهو المشترك المركب كما يتصوره العاقل فهو كما
يتصوره اذ لفظة هو يعود تارة الى المعقول وتاره الى العاقل و
اشراك القسمة وهو ان يصدق القول مفردا فيوهم مؤلفا وبالعكس كما
يقال زيد شاعر جيد فيظن جودته في الشعر واشراك التاليف وهو

بالعكس

كما يقال الخمسة زوج وفرد فيظن انه زوج مقرها واما معنويه
وهي سبعة لانه يبقى اما في اجزاء القضايا بان يوخذ بدل ما هو
جزء ما يشبهه من اللوازم والعوارض كمن راى انسانا ابيض
يكتب فظن ان كل كاتب يكون كذلك فاخذ الابيض بدل الكاتب ويسمى
اخذا بالعرض مكان ما بالذات او بان يوخذ مع الجزء ما ليس منه او
بكلي ما هو منه مثل القيود والشروط مثلا لكن ما اخذ عن الموجود
شيئا غير موجود مطلقا ويسمى اعتبار المحال او في باليفها كمن راى
الخمر احمر مايعا فظن ان كل احمر مايع هو الخمر وهو ابهام العكس
واما في تاليف القضايا اما ما ليفا قياسيا فان كان في شكل القياس
اما صورة بان يكون على هيئة غير منتجة او مادة بان يكون محرفا عن
الانتاج باغفال الشرائط حيث لو صار كما يجب لصار كاذبا او
صادقا بحيث يصدق صار غير قياس وهو سوء التبكيت وان كان
فيه عند النتيجة بان يكون غير مشتمل على انتاج ما هو المطلوب

سوء

وهو وضع ما ليس بحجة عليه او بان لا يفيد علما غير ما وضع فيه
وهو المصادرة على المطلوب او ما لا مناقشة فيه كما يقال زيد
وجد كاتب ويسمى جمع المسايل في مسئلة ومن تصفح القياس
واجزاءه فوجدها على ما ينبغي مادة وصورة ولفظا ومعنى
مركبه ومفرده امن من الغلط واما الخارجيات فما يقتضي المغالطة
ما لعرض كالتشنيع على المخاطب وسوق كلامه الى الكذب زيادة او نقصا
او ايراد ما يحزنه او يجبنه من اعلان العبادة او المبالغة في ان
المعنى يقصر او السفاهة او ما يمنعه عن الفهم كالخلط بالخشو
الهذيان والتكرار الفصل الثامن في الخطابة
الخطابة صناعة عملية يمكن معها اقناع الجمهور فيما يراد ان
يصدقوا به بقدر الامكان وهي في الاقناع اجمع من غيرها كما ان
الجدل في الالزام انجح وينتفع بها في تقرير الجزئية المدنية واصولها
الكلية كالعقايد الالهية والقوانين العملية وموضوعاتها

غير

غير محدودة كما في الجدل فقد ينظر في الالهيات والطبيعيات
والخلقيات والسياسيات ويشمل على عمود واعوان العمود
قول مفيد اقناعا والاعوان اقوال وافعال خارجة يتعين عليه
وهي اما ناصرة كالشهادة واما حيلة بعد المستمع لان ينفر ويسمى
استدراجات والاعداد ما يحسب القايل كهيايله وشمايله
المقتضية لقبول قوله واما يحسب القول كالصرفات في الصوت
والكلام يودى اليه واما يحسب المستمع وهو احداث ما يفعل فيه
كالرقة في الاستطاف او القساوة في الاغراء او ايهام خلق
كالشجاعة والسخاوة ممدوح او غيره والمستمعون اما مخاطب
وحاكم ونظارة والمصدقات المستحصلة اما صناعية مثل
حجج مقنعة او غير صناعية ثبتت بسنة مكتوبة كوجوب الصلاة
او غير مكتوبة كوجوب الانصاف وربما خالفا لجواز النكاح على
الصالحة واخذ الدية من العاقلة فان المكتوبة يقضيها دون غير

المكتوبه او شهادة او عهد او مثل او شعر او ما يجري
يجري ذلك ومبادي الخطابيه اصناف اولها المسهورات
المشهورات الظاهره التي تحمل في بادي الرأي معارضه كقول
القيل انصر اخاك وان كان ظالما وربما خالفت الحقيقه فانها
بعضي ان لا تنصر الظالم وان كان لنا والحقيقه يحدد بحسب الظاهر
في الأغلب ولا ينعكس ومنها ما يحمد بحسب الظاهر قوم او
شخص وينتفع به في محاطباتهم وغايتها المقبولات ممن يوثق بصدقه
كتبني اقامة او نظن صاد قالحكيم او شاعر وغالبها المظنونات
كما يقال ينبغي ان يتكلم مع الأعداء بحماة فهو متهم وربما يكون مقابلة
ومظنونا باعتبار اخر كما يقال ذلك بعينه في نفي التهمة عنه
وتاليفاتها ما يظن منتجا في مقدمه بحسب المواد والصور معا
ويستعمل القياس والتمثيل فيهما وسميان تثبيتا ويسمى القياس
ضمير الحذف كبرى او قد كر الاشتمال على اوسط يستنبط بالفكر

ويسمى

التمثيل اعتبارا ويسمى المنتج منه بشرعي برهانا والقياس الظني
قد لا يكون منتجا في الحقيقه كموجبتين في الشكل الثاني ويسمى رواتم
والتمثيل قد يكون خاليا عن الجامع وقد يقع الاشتراك فيها انضا
ويقع بحريات كثيره والترجيح فيها كالخلف والمقدمة التي يرتبها
ان يصير خبرا مثبتا فهو موضوع وسعى ان لا يكون دقيقا علميا
ولا واضحا عن ذكره غني والقوانين التي يستنبط منها المواضع يسمى
انواعا وقلما يبحث في الخطابة عن الضروريات بل يبحث في الاكثر
عن الاكثريات والدليل ضمير على صيغة الشكل الأول والعلامة على
هيئة شكل من الاخرين مثالها فلان طاف ليلا فهو لص فلان
اصفر فهو جبان فلان شجاع وظالم فالشجعان ظلمة والوالي صيغة
كلية ينتفع بها في الكليات ويستعمل مهملا كقولنا الأصدقاء
ناصحون وربما كان شيعيا ويكتب لفائدة جدلا كما يقال
لا يكن فاضلا كيلا يحدو الامثلة فيه جدا وهي اما شواهد

مشهور مجكامات او اعراضها او مخلوقات عن ممكنه كالوضع
على استنباط العجم من الحيوان او ممكنه يخبر عنها الخطيب او البيان
والمحاطبة اما مشاورة تفيد ذنا او منعا او منافرة تبث
مدحا او ذما واما مشاجرة تقضي شكرا او شكاية او اعتذارا
وهذان خصامان والمشورات غظر كما تشمل عليها الشرع
والسياسات وكما يتعلق بحفظ المدن وامور الحرب والصلح
وجمع المواد واتفاقها من القوانين وهي انها كليات تشرعها الشارع
باعطاء الأصول ويتممها من يتبعه من المجتهدين بتفريع الفروع او
او جزئيات يبنى في ماخذها الى القوانين عليها وفي العمل بها في
الاشخاص الحكام وغيرهم من المتوسطين وغير غظار تشير فيها
الخطيب الفطن وعليه اعدادا نواع لما يتسبب الى الخير والشر
اما الخير فهذكر كالقوة والصحة والجمال والمنسب والثروة والفصاحة
والصيت الحسن ووفور القوم وصلاحهم والجاه والمحبة في نفساني

كالعلم

كالعلم والذكاء والزهد والجود والشجاعة والعفة وحسن
السيرة والأخلاق المرضية وحصول المجادب والصناعات
والشر ما يقابلها وكما ينسب الى النافع وهو كل ما يوصل الى شئ
من الخيرات كالجد والطلب وتحصيل الاسباب وانتهاز الفرص
ومواتاة المحل والى الضار وهو كل ما يعوق عنه او يوصل
الى الشرور كاشتاء اللذة والكسل واللهو والبطالة وفوات
الأسباب وضياع الفرص وسوء التوقيف وما شاكل الاشد
والأضعف كالحكم بان افضل الخيرات اعمها وادومها واعظمها
واعزها وانفعها واشهرها وما يتبعها خيرات اكثرها وما يكون
الاجتياح اليه اكثر وما يرغب فيه الاكابر او الجمهور اكثر
وما يقابل ذلك وعلى المشير في المنافرات اعدادا نواع الاسباب
الفضائل والرذايل مثلا في العدل من كون الغنى والعلم والخشية
من الله وطلب الثناء مما يوجب العدل وفي الجور من كون

الاخشح والوثوق فى الاجانب وعدم المبالاة بالعوقب
وضعف المجوز عليه وامثال ذلك مما يقتضى الجور وكذلك فى
ضدها وفى المدح والذم بهما وفى المدح بالوفاء من طلب ما
يشاركه الفضيلة المناسبة لها مثلا فى الجرءة من الكياسة
فى الراء وفى العشق من لطف المعاشرة وفى المبالغة من قلة المبالاة
بما يعنى وفى التهور من الاقدام فى الاخطار وفى التدبر العمل
بكل فى عكس ذلك وفى المشاجرات اعدادا نواع الاسباب المقال
الضارة من حب اللهو والبطالة والشرارة واستيلاء الشره
فى الاحوال والاعراض والدماء والاستهزاء بالمخلف او عن الضالة
فيما يغاير ذلك والاحوال الجور فى وقوعه وفى لا وقوعه مما
يقتضى مطلقا ذلك وايضا على الخطيب اعدادا نواع مشتركة
منها ما يعد الاستدراجات من مبادى الانفعالات والاخلاق
مثلا للغضب من باب الاضرار والاستهانة والكفران والوقاحة

والشهوة

مزاياب الاعراف بالذنب والذلل والمتلقى بالهشاشة والخوف
من الغاضب والحزن مما يوجب تصور فوت المرغوب فيه او
حصول المحذور عنه وعدم الاستماع بالحيلة والتدبر
فى ذلك للسلية مما شغل يكون ذلك مما يمكن ان يدفع او يرجى
اللافى والتدارك او باعتبار حال الغير او بالارشاد الى الحيل
والحجة مما يتعلق بخوف الفضيحة وتصور الدناءة واستشعاد
الشماتة من الاعداء والاستهزاء من غيرهم والاكتساب الصداقة
من جهة الايثار على النفس والاحسان بغير منه وستر
العيوب والنصرة فى الغيبة والوفاء ولابطالها اضداد
ذلك وللحسد من جهة مشاهدة خير يرى الحاسد نفسه اولى
به او من لا يحبه وللغبطة من جهة تخيل المشاركة فيما لا حق له
فى الحقوق من غير ادخال ضرر عليها اياه فيها وللدواعى الشكر
من جهة الانعام للامن فى وقت الحاجة او قبلها ودفع الاذى

نعم توقع والنصح من غير توقع بدل والداعي الشفقة من جهة
وجود الغاية الصادقة او تصور الضعف والعجز عن دفع الشر
فيمن يغشى به او لتصور لحوق ضرر لمن لا يستحقه والداعي الشماتة
من جهة تخيل وفور القوة وكثرة الناصر والثقة بالغالبة المضيه
وكبر النفس والاضداد مما يتعلق باضداد ذلك وكذلك فيما
يقتضي كل خلق يختص بصنف مما يختلف بحسب الاسنان كاللعب
اللذة في الشبان وطلب النفع في الشيخ او بحسب البلدان
كالفصاحة وغلظ الطبع في العرب وحسن التدبير وسرعة الملالة
في الفرس والذكاء والحيلة في الهند او بحسب الهمم كالتدبر وعلو
الالتفات الى الغير في الملوك والدناءة في السرقس والغرور
في اصحاب البحث ومنها ما يتعلق بامكان الامور كما يقال
كل ما يستطاع او يجهد فيه فهو ممكن واذا كان الاصعب ممكنا
فالاسهل ممكن او يوقع وجودها كما يقال لما حدث الشخص فهو لمثله

مسوق

متوقع وما تقع في وقت فوقوعه في مثل ذلك الوقت متوقع
او كونها كما يقال المؤثر كاين فالاثر كاين والاندر كاين فالاكرى
وكل ما تقصد قادن عليه بحد فهو كائن او تغليبها لغيرها
ففاستها وغلبة فائدتها او ما يقابل ذلك وقس على ذلك
والغرض من هذه الامثلة الهداية الى كل اسلوب فليطلب
التفاصيل من الكتب الكبير وتقع في الخطابة القضايا المتقابلة
لاختلاف الاعتبارات مثلا يقال قل لانك ان صدقت حبتك
الناس وان كذبت احبتك الناس واسكت لانك اذا صدقت
ابغضتك الناس وان كذبت ابغضك الله وللمقر بنبوة انه مذنب
لانه ان صدق فهو مذنب وان كذب فالكاذب مذنب المغالطة
ههنا ان وقعت اتفاقا فهي من الصناعة وتسمى بالضمائر المحرفة
مثلا من باب الاشتراك كما يمدح الكلب بان كلب السماء اضوء
كواكبها ومن باب تركب المفصل فلان يحسن الكتابة لانه يعرف

حروف التهجي ومرتاب وضع ما ليس بعلة علة فلان مبادر الفهم
لانه مع تقدمه تيسر الامر الفلاني ومرتاب المصادرة على المطلوب
اذا قيل لم قلت فلان اذنب فيقال لانه اذنب وكذلك في سائرها
وان لم يوقع اضاعا لكونه غير مقبول فهو خارج عن الصناعة
كما لو قيل فلان القاتل غير مجرم لانه قتل في حال السكر نعم اختلاف
منه وكلما كانت الانواع الى الجزئيات اقرب كان اختيار المواضع
منها اسهل وايضا كلما كانت المقدمات بالجزئيات اخص كان اقنع
مثلا اذا قيل زيد فاضل لاجل الفضيلة التي صدرت عنه في
المقام الفلاني كان اقنع مما لو يقال لانه مستجمع للفضايل جميعا
واما توابع الخطابة واما توابع الخطابة ويستحسن في بيناتها قبله
اشياء اولها ما يتعلق بالالفاظ وهو ان يكون عنده غير بكلمة
عامية ولا مبتذلة يرتفع عن ان يصلح لمخاطبة الجمهور فان الطباع
العامية يستوحش عن الغريب وان يكون جيدة الروابط في الفصول

وقد يتزين اللفظ بالاستعارة والتشبيه وما يجري مجريهما و
الاستكثار منها قبيح وبان يكون ذات وزن ما والوزن ههنا
غير الحقيقي بل ما يشبهه كما في قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم
وان الفجار لفي جحيم والتقسيمات والتشييعات وايراد القرين
ايضا يقتضي هذا الوزن وكل من الملفوظ والمكتوب اسلوب
خاص وكذلك لاصنافهما وبانهما الشبه كالتصدير بما
يلوح المقصود والاقتباس بالمقصود صريحا بالبيان له ما شبع
والخاتمة وهو الختم بالتذكير ببعض ما اختص بعض الاصناف
بالبعض كما ان التصدير في الشكاية قبيح قبالها الاخذ بالعفو
والتفاوت وهو من الحيل وقد يتعلق بالقول مثل رفع الصوت
في موضع يليق به او حفظه فانه يفسد ابدا بالجاهل الفاضل
او اسند ولجا في الخاطب وقد يتعلق بالفاعل كتزكية نفسه
او كونه في زي رهاد ملصان به ولا يمكن استعمال اكثر هذا القسم

وقد يرى

وضعفاء العقول للاستدراج اطوع وللذلل يعطون
المنسك وان كان مبتدعا الفصل السابع في الشعر
اما يعتد على انفاع تخيلات صير مبادي الانفعالات النفسانيه
المطلوبه ومنفعتها العامه في الامور المدنيه الجزئيه المذكوره
وربما يكون نفع من الخطابه لان النفوس العاميه للتخيل اطوع
منها للاقناع والخاصة بها الالتذاذ والتعجب والسبب فيه
كون التخيل محاكاة ادبيه كالتصوير مثلا وان كان الشئ قبيح
فمنها طبعيه قوليه او فعليه كما يصدر عن البغاء والقرد
ومنها صناعيه وهي اما مطابقة ساذجة او مع تحسين
او تقبيح والشعر من الصناعات وهو عند القدماء كلام مخيل
وعند المحدثين كلام موزون متشابه الاركان مقفى ولا يعتبرون
التخيل في كلامه واعتبارا جميع اجوده والوزن يعرف في علم
العروض استعمالا والقافيه يعرف في علمها ومواد الشعر

من القضايا

من القضايا هي المخيلات وهي ما يؤثر في النفس فيبسطها او يقبضها
او يفيدها بتسهيل امر او تهويله او تعظيمه او تحقيره كما يقال
للمشروب المر انه خمر لذيذ فتسهل التخيل شربه على مراعتياد الخمر
والعسل انه مرة مقيئة فينفر الطبيعة عنه وربما يكون
اوليه او مشهوره باعتبار آخر فالشعر التام المحاكي بالكلام
المخيل وبالوزن وبالنغم المتناسبه ان فاتتها والكلام المحاكي
اما بالالفاظ او بالمعاني او بهما وكل واحد منها اما بحسب جوهره
او بحسب حاله فالالفاظ المحاكي بجوهرها اذا كانت فصيحة خرجه
والمعاني المحاكي اذا كانت غريبه لطيفه وبهما اذا كانت لاعباره
بليغة ادت حق المعنى اللطيف من غير زياده او نقصان واما
المحاكات بحسب التخيل فهي التي تسمى البديع والصنعة فمنها
ما يختص بالشعر ومنها ما يختص بالكلام المنثور ومنها ما يشتركان
فيه وقد يكون اشكال وتخالفات تامة او ناقصة في الالفاظ

وفي اجزائها او في المعاني او فيها وبها علم خاص تكفل بيانها
والاستعارة والتشبيه من المحاكاة والمحال منها تستمي خرافات
وربما يكون ابلغ والمحاكاة الشعرية يكون اما بالاستدلال او اما
باشمال والأول ان يدل بالشبه على الشبيه والثاني ان يراد
شيء ويراد شيء والاستدلال اما بالمحاكاة المطابقة واما بغير
المطابقة الممكنة واما بالمحالة واما بالتذكر كالربع للحسن
واما بالمشابهة كالسراب للماء وسوء محاكاة الشاعر لغلط
الفائس وهو تقصير او تحريف او كذب ممكن او محال والامكن
اعداد المواضع والأنواع بخلاف كما بعد للمشهورات لانها
كما كانت اغرب فهي اذ اعجب والله اعلم بالصواب

ثم كان الفراغ في المنطق وتمامه العصمة
والتوفيق

صاحبه ومالكه
العبد الضعيف المحتاج الى
رحمة الله تعالى وغفرانه
حسن محمود على محمد

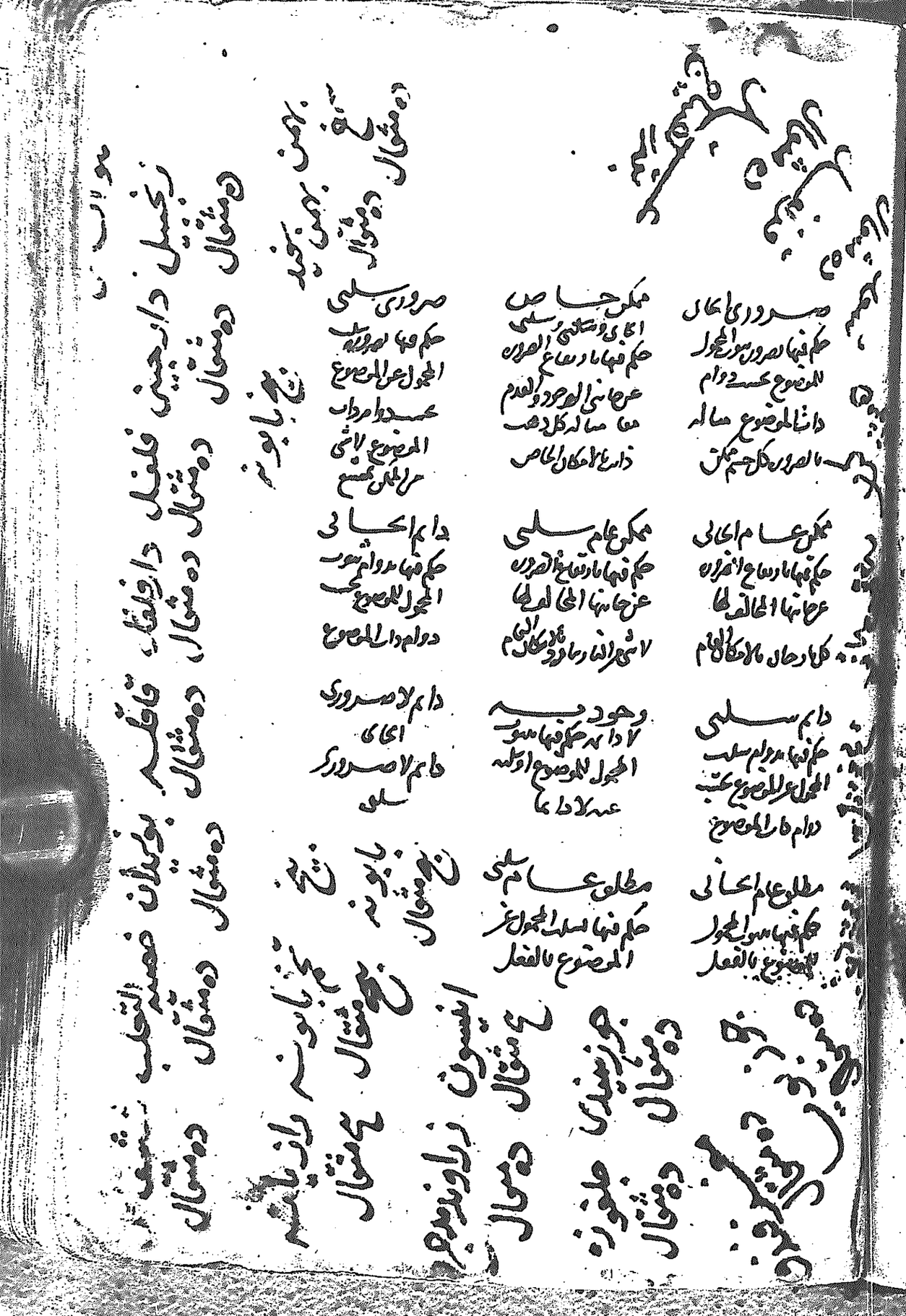

نیم شب با مربی کرمستم دست در کمر
زهد مکش زانکه آن زنار باشد صبحدم
صبح صادق گفته اند دصبح چیزی دیگرست روشنست
خواب کردن عاشقانرا عار باشد صبحدم
بیدلانرا نالهای زیر باشد در سحر
عاشقانرا نالهای زار باشد صبحدم
گوی جانان نیم شب خالی بود فرصت شمار
کر تعلل میکنی اغیار باشد صبحدم
شب مه شب عاشقانرا دست و دامان وصال
نی چو صوفی دست بر دستار باشد صبحدم
نیم شب بیدار باش و راز خود با حق بگوی
زانکه چون تو راز گو بسیار باشد صبحدم
هر که شد در اول شب مست لایعقل زمی
احدا خفته کے روا باشد که او
احدا با یار خود امشب غنیمت میشمار
زانکه دوری در میان ناصار باشد صبحدم

بسم الله الرحمن الرحيم رب اعن لاعانه

سبحانك اللهم يا واجب الوجود ويا مفيض الخير والجود
افض علينا انوار رحمتك ويسر لنا الوصول الى كمال
معرفتك وخصص نبيك محمدا واله بافضل صلواتك واعظم
تحياتك وهب لنا من الامور ما هو لنا خير اعلموا اخواني
ان جماعة رفقائي وفقكم الله واياي الاطلاع على حقايق
الامور لما فرغوا من بحث الرسالة المسماة بالعين في علم
المنطق التي انشاها في سالف الزمان المتسوامني ان اضيف
اليها رسالة في العلمين الاخرين اعني الالهي والطبيعي وكان خاطري
بل الخواطر كلها مشغولة متر ددة غير فارغة ولا مايلة الى
تاليف كتاب او ترتيب خطاب بسبب اضطرابات ظهرت
في الزمان الا ان لكثرة شفقتي عليهم اسعفتهم بملتمسهم واظهر
موجب مقتضى رسمت في تحرير رسالة مشتملة على القواعد
الكلية للعلمين المذكورين مع اشارات الى دقايق وتنبيهات
على حقائق خلت عنها الكتب المصنفة في هذا الفن مرتبة على

قسمين الاول في الالهي والثاني في الطبيعي مستعينا بواهب
الصور والحيوة ومتوكلا على مفيض العدل والخيرات
الله خير موفق ومعين القسم الاول في العلم الالهي
وفيه مقالات المقالة الاولى في الامور العامة
وفيها مباحث الاول في الوجود والعدم تصور وجودي
بديهي والوجود جزء منه وتصور جزء المتصور بالبديهة
بديهي فالوجود بديهي وهو مشترك والاول اعتقاد
الوجود بزوال اعتقاد الخصوصيات وبطل الخصائر
الشيء في الموجود والمعدوم ضرورة ان الواقع في مقابلة العدم
وجود خاص حينئذ ولما صح انقسامه الى الواجب والممكن
والتوالي باطلة اما الاول فلانا اذا اعتقدنا ان الممكن
الموجود له سبب ممكن الوجود جزمنا بوجود ذلك السبب
ثم اذا اعتقدنا ان ذلك السبب واجب الوجود زال اعتقاد كونه
ممكن الوجود ولا يزول اعتقاد وجوده واما الاخران فظاهر ان
والشرطية الاولى ممنوعة لاحتمال ان يكون وجود كل ماهية

زايد عليها حينئذ وجوز فيه ويجعل في حده بنفسه وهو الوجود
الواجبي فلا يجب زوال اعتقاده زوال اعتقاد خصوصيته وكذا
الثانية لان المقابل للعدم كل ماهيته هو وجودها خاص بها
واما ما ذكروه لبطلان الثاني فضعيف جدا لان كون الاشراك
لفظيا فلهذا الازول اعتقاد الوجود زوال اعتقاد الخصوصيه
وعلم منه ضعف بطلان الثاني بالشرطيه والاولى ان يقال الوجود
عباره عن كون الشيء في الاعيان ولا شك ان الموجودات بأسرها
مشتركه في هذا المعنى وهو ليس نفس الماهيه الممكنه ولا داخلا
فيها والا لكان تعقل كل ماهيه ممكنه هو عين تعقل وجوده او
مستلزما لتعقله والثاني باطل لانا قد نعقل الملك مع الشك
في وجوده ولما كان ضمه اليها ما ينافي من صدق ما هو صادق
عليها والثاني باطل لان السواد يصدق عليه انه قابل للوجود
والعدم والسواد مع الوجود لا يصدق عليه ذلك ولانه لو
كان داخلا فيها لكان نوعا للذاتيات المشتركه فكان جنسا فاشياء
الانواع الداخله فيه بعضها عن البعض بفصول موجوده متميزه

عن الانواع بفصول آخر موجوده وهكذا الى غير النهايه ولكان
امتياز الواجب عن الممكن بفصل مقوم فيكون الواجب مركبا
وانه محال وهو نفس حقيقة واجب الوجود والا لكان داخلا
فيها او خارجا عنها والاول يستدعي التركيب والثاني كونه
ممكنا لافتقاره الى الماهيه وكل ممكن فلابد له من علة
فعلته ان كانت تلك الماهيه لزم تقدمها عليه بالوجود تقدم
العلة على المعلول بالوجود فكون الماهيه موجوده مؤثر
وان كانت غيرها لزم افتقار واجب الوجود في وجوده الى سبب
منفصل وما كان كذلك لا يكون واجبا لذاته ولئن منع وجوب
تقدمها عليه بالوجود لجواز ان يكون الماهيه من حيث هي هي
عله من غير اعتبار وجودها او عدمها كما في العالم فقول العلم مما
ذكرناه من المقدمه ضروري لان المفيد للوجود لابد ان يكون
له وجود بخلاف القابل فانه مستفيد للوجود والمستفيد للوجود
يمتنع ان يكون موجودا لا يقال الوجود من حيث هو وجود يقتضي
الا تجرد والا لكان مقتضيا للتجرد وغير مقتضي لشيء منهما والاول

تقضي ان يكون وجود الممكان مجردا والمانى افتقار واجب الوجود
فى تجرده الى سبب منفصل ولان وجوده معقول وحقيقته غير
معقوله فوجوده غير حقيقته ولان وجوده لوكان عين حقيقته
لما كان واجبا لان الوجوب امر اضافى لا يمكن تعقله الا بين امرين
لانا نجيب عن الاول بان التجرد عدمى فلا تفتقر الى سبب وعن الثانى
لانسلم ان وجوده معقول بل المعقول الوجود من حيث هو وجود
وعن الثالث لانسلم ان الوجوب لذاته بل الوجوب عن ماهيته
فيجب ان يعلم ان اطلاق لفظ الوجود على حقيقته واجب الوجود
وعلى سائر الموجودات الممكنة بالتشكيك فان ذلك يحل لك
كثيرا من الشبه واعلم انا نتصور امور الا وجود لها فى الخارج ونحكم
عليها بالاحكام الثبوتية والمحكوم عليه بالصفة الوجودية
يجب ان يكون موجودا الا ترى ان ثبوت الصفة للشئ فرع ثبوت ذلك
الشئ واذ ليست فى الاعيان فهى فى الاذهان فثبت القول
بالوجود الذهنى وان الحقائق الكلية لا وجود لها الا فى الاذهان
اذ كل موجود فى الاعيان فهو مشخص لا يقال لو حصلت الحرارة

والبرودة الكليتان فى الذهن لزم اجتماع الضدين ولكان الذهن
حارا باردا معا لانا نقول لانسلم تحقق التضاد بين الامور الكلية
ولانسلم ايضا ان صورة الذهنية الحرارة والبرودة وبقول
الذهن لهما ولقائل ان يقول لانسلم انا نتصور امور الا وجود
لها فى الخارج بل كل ما نتصوره فله صورة موجودة قائمة بنفسها
او فى شئ من الموجودات الغائبة عنا كيف وهذا هو الذى
ذهب اليه الحكماء فانهم اتفقوا على ان جميع الامور التى تتعلق
فى العقل الفعال والموجود فى الذهن موجود فى الخارج لان
الذهن من الموجودات الخارجية الا ان الماهيات ان توجد
قائمة بنفسها وقد ان توجد فى النفس والاول يسمى بالوجود العينى
والثانى بالوجود الذهنى وان كان كل منهما وجودا عينيا بالنسبة
خرج المعدوم فشر هذه مقدمة مشهورة وما صححوها بل
تنعوا فيها بالمثال وقالوا القتل ليس شرا من حيث ان القاتل
كان قادرا عليه ولا من حيث ان الآلة قاطعة بل من حيث انه ازال
الحيوة عن ذلك الشخص وهو قيد عدمى وبانى القيود الوجودية

خبرات والمعدوم ليس بشئ اى لا يكون الماهيات مغايرة في الخارج
عاريه عن صفه الوجود والا لكان لها كون في الخارج فما لا كون
له في الخارج له كون في الخارج وانه محال واجيب الامام عليه بان
المعدوم اما مستلزم للنفي او اخص منه او اعم والثالث باطل لانه
حينئذ يجب ان لا يكون نفيا محضا والا لم يبق بين العام والخاص
فرق فهو اذن ثابت وهو صادق على المنفي وكل منفي ثابت وانه
محال فنختار احد الامرين الاولين وايا ما كان ينتظم قياس هكذا
كل معدوم منفي ولا شئ من المنفي بثابت فلا شئ من المعدوم بثابت
وهو المطلوب وفيه نظر لانا لا نسلم الحصر ان عنى بالمعدوم
المعدوم الممكن بل بينهما مباينه وان عنى به المعدوم المطلق فلم
لا يجوز ان يكون اعم ويكون نفيا محضا قوله لو كان نفيا محضا لم
يبق فرق بين العام والخاص قلنا لا نسلم بل يمتاز الخاص عنه
بانه يمتنع وجوده في الخارج دون العام لجواز حصوله في المعدوم
الممكن الوجود سلمناه لكن الصادق حينئذ قولنا بعض المعدوم
ثابت لا يصلح ان يكون كبرى في الشكل الاول واجيب بان المعدوم

معلوم وكل معلوم ثابت فالمعدوم ثابت والكبرى ظاهرة
الفساد والمعدوم لا يعاد مع جميع عوارضه في وقت آخر
والا لاعيد مع احتصاصه بالوقت الذي كان موجودا
فيه لكونه من عوارضه فيلزم اعادة الوقت في وقت آخر
فللزمان زمان آخر وانه محال وحكى الامام عن الفائلين
بهذا القول وجوها احدها انه لو صح اعادته لصح اتصافه
بامكان العود وانه محال لان الامكان صفه وجوديه
فاستحال اتصافي لعدمه به الثاني لو امكن عود الوقت الذي
وجد فيه ابتداء فيمكن ان يعاد مع ذلك الوقت فيكون
مبتدا ومن حيث انه معاد الثالث لو امكن عوده لامكن
عوده مع مثله وانه محال لاستلزام عدم الامتياز بين الاثنين
وفيها نظر لانا لا نسلم ان الامكان صفه وجوديه وانه لو امكن
عوده لامكن عود الوقت الذي وجد فيه ابتداء وانما يلزم
ذلك لو امكن اعادة كل معدوم ولا نسلم انه لو امكن عود كل
منهما وجده لامكن عودهما معا سلمناه لكن لما ذا يلزم ان يكون

مبتداء من حيث انه معاد وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن ذلك
الوقت معادا واما الثالث فلا نسلم صدق القضية المذكورة
وانما يصدق ان لو امكن وجود مثله وهو ممنوع واحتجوا على
امكان العود بانه لو امتنع فذلك الامتناع اما ان كان لما هو هو
وجب ان لا يوجد اصلا وان كان لغيره كان سببا في امكن
العود وجوابه ان المفروض امتناع وجوده الثاني ولا يلزم
من كون هذا الامتناع لما هو هو ان لا يوجد اصلا بل اللازم
منه ان لا يوجد بالوجود الثاني لا بالوجود قال الامام
وتمامج المنكرون الى دعوى الضرورة والمعدوم قد يتعدد
وامثيان لان عدم العلة والشرط يوجب عدم المعلول والمشروط
وعدم غيرهما لا يوجب ذلك وعدم الضد عن المحل يصح حصول
الضد الاخر وعدم غيره لا يصح قال الشيخ العدم
المطلق لا يعلم ولا يخبر عنه بل المضاف الى الممكنات وفيه
نظر لان هذا القول اخبار عن العدم المطلق ولان الشيء
ما لم يعلم لم يعلم اضافته الى غيره فالعدم المضاف لا يمكن

ان يعلم الا بعد العلم بالعدم المطلق بل الصحيح ان الكل واحد من
العدم المطلق الذي هو اللاكون المطلق والعدم الخارجي الذي
هو اللاكون في الخارج والعدم الذهني الذي هو اللاكون في
الذهن صورة في الذهن فعرض لمفهوم اللاكون في الذهن ان
له كونا في الذهن لا انه نفس الكون في الذهن لامتناع ان يكون
احد النقيضين عين الآخر ولا واسطة بين كون الشيء موجودا
وبين كونه معدوما وبعضهم اثبت بينهما واسطة وسماها بالحال
وفساده ظاهر لان العلم بما ذكرنا من الحد ضروري ٥
لبحث الماهية ان لكل شيء حقيقة هو بها
هو وهي مغايرة لجميع ما عداها لازمة كانت او مفارقة فالفرسية
من حيث هي فرسية لا واحدة ولا لا واحدة على ان يكونا واحدهما
داخلة في مفهومها بل الواحدية صفة مضمومة اليها فيكون
الفرسية معها واحدة وكذلك اللاواحدية اذا انضمت اليها
كانت معها لا واحدة فالفرسية من حيث هي فرسية ليست
الا الفرسية والماهية لا بشرط شيء موجودة في الخارج لانها

جوين مشخصتها الموجوده في الخارج وبشيء لاشيء له وجود لها
في الخارج لان الموجود في الخارج حقيقة التشخص فلا يكون مجعولا والفاعل
لا تاثير له في الماهيه لان الانسانيه لو كان مجعولا جعل للزم من
الشك في وجوده الشك في كون الانسانيه انسانيه بل ياثيره
في وجودها فقط وذهب بعضهم الى ان البسيط غير مجعول محتجا
بانه لو كان كذلك لكان ممكنا لان المحوج الى التسبب
هو الامكان وهو ان يريد قبل الوجود لان كيفيه تسبب
الموجود الى الماهيه متقدمة عليها وان قام به بعد الوجود
فان امكان الشيء متاخرا عن وجوده وجوابه منع الحصر
لجواز ان يكون صفه عدميه فلا يفتقر الى محل واجيب من زعم
انه مجعول بان المركب مركب من البسايط فلو لم يكن البسيط
مجعولا لم يكن المركب مجعولا ضروره وجوب تحقق المركب عند
تحقق البسايط وذلك يوجب في المجعول له بالكليه وفيه نظر
لجواز ان يكون المركب مجعولا حينئذ بان يكون حصول وجوده
لماهيته مجعولا وانضمام البسايط بعضها الى البعض مجعولا

والحقيقة

والحقيقة التي تلتئم من امور فان تحققها بعد تحقق تلك الامور
وارتفاعها بعد ارتفاع واحد منها عينا وذهنا والجزء المقدم
يقتضي الاستغناء عن سبب جديد وهذا الاستغناء ان
اعتبر في الوجود العيني يقال له الغنى عن السبب وان اعتبر
في الوجود الذهني يقال له البتة الثبوت والاستغناء
عن السبب اعم من الجزء لان الباقي هو الحصول على نعت التقدم
والاول مطلق الحصول ومطلق الحصول اعم من الحصول المتقدم
فان معلول الماهيه حاصل معها وغير متقدم عليها وعلم
منه انه لا يلزم من كون الوصف غنيا عن السبب الجديد
وكونه بين الثبوت كونه جزء الماهيه المركبه لابد ان يكون
لبعض اجزائها افتقار الى الباقي والا لامتنع التركيب فان الجزء
الموضوع بجنب الانسان لا يحصل منها حقيقه متحده ولا
ينتقض ذلك بكون العشرات من الاحاد والمعجون من الادويه
والعسكر من الاشخاص لان الهيئة الاجتماعيه التي هي
الجزء الصوري في كل واحد منها مفتقره الى الباقي ولا يمكن ان

ان يحتاج كل منهما الى الآخر والا لاحتاج الى نفسه واجزاء ماهيته
قد يكون بحيث يتميز وجود بعضها عن البعض في الخارج كالنفس
والبدن اللذين هما جزءا الانسان وقد يكون بحيث لا يتميز
ذلك الا في الذهن كالسواد فان وجود جنسه لا يتميز عن
وجود فصله في الخارج والا فان لم يكن شيء منهما محسوسا
بانفراده فعند الاجتماع ان لم [illegible] محسوسة لم يكن السواد
محسوسا وان حدث فتلك الهيئة معاولة لاجتماعهما فتكون
خارجة عنهما عارضة لهما فلا يكون التركيب في السواد بل
في قابله وفاعله لانا لا نعني بالسواد الا الهيئة المحسوسة
وان كان احدهما فقط محسوسا كان احساسنا بالسواد احساسا
باللونية المطلقة او بقابضية الشعر وان كان كل منهما محسوسا
كان احساسنا بالسواد احساسا بمحسوسين فثبت ان جنس
السواد لا يتميز وجوده عن فصله الا في الذهن فقط وذلك
يستدعي الامتياز في الخارج بين ماهيتهما والا كان حكم الذهن
بالتركب فيما لا تركيب فيه خطأ فاذن بينهما امتياز ان في الذهن

والخارج بحسب الماهية اما بحسب الوجود فالامتياز ليس الا في
الذهن فقط وفيه نظر لانا لا نسلم ان التركيب في قابل السواد
وفاعله لا فيه ان لم يكن شيء منهما محسوسا بانفراده وعند
الاجتماع يحصل هيئة محسوسة وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن تلك
الهيئة هي المجموع الحاصل منهما وهو ممنوع وجزء الماهية ان اخذ بشرط
ان لا يدخل فيها زيادة مشخصة كان جزءا مادة ان كان جسما وصورة
ان كان فصلا وان اخذ غير بشرط الا لفات الى ان يكون معه زيادة
او لا يكون كان محمولا لا يقال لو جاز حمل الجزء على الكل فاذا قلنا الانسان
حيوان فان كان المراد انهما متحدان في المفهوم كان كاذبا وان كان
المراد ان الانسان موصوف بالحيوانية كان كاذبا ايضا لان الجزء
متقدم ولا شيء من الصفة بمتقدمة وان كان المراد امرا ثالثا فبينوه
لانا نقول المراد انهما متحدان في الوجود لان الحيوان المطلق لا
يدخل في الوجود الا بعد تقيد بقيد فانه ما لم يصر ناطقا او صاهلا او
غيرهما من الفصول لا يمكن دخوله في الوجود فاذن الوجود لا يعرض الا
للحيوان المركب فالحيوان الناطق وان كان مركبا بحسب الماهية لكن

وجوده بعينه هو وجود الحيوان اعترض الامام عليه بان الجزء
من حيث هو جزء له وجود مغاير لوجود المركب لتقدمه عليه فلو
[illegible] المركب وجودا آخر كان له وجودان وانه محال وهو ان
[illegible] كل والجواب عنه صعب وبيان الماهية ان كان بعضها اعم
من البعض مطلقا يسمى متداخلة والا متباينة والمتداخلة ان كان
بعضها اعم من الآخر مطلقا فان كان العام مقوما بالخاص وموصوفا به
فهو كالحيوان الناطق فانه مقوم بالناطق لكونه جنسا له ومتصف به
وان لم يكن موصوفا به فهو كالموجود المقول على المقولات العشر وان
كان الخاص مقوما بالعام فهو كالنوع الاخير المقوم لخواصه التي لا
توجد الا فيه وان كان كل منهما اعم من الآخر من وجه فهو كالحيوان الابيض
واما المتباينة فهو كتركب الشيء اما بعلته الفاعلية كالعطاء فانه اسم
لفائدة معروفة بالفاعل او بالصورية كالاقطار اذا جعلناه اسما
للانف الذي فيه التقعير او بالقابلية اذا جعلناه اسما للتقعر الذي
في الانف او بالغائية كالخاتم فانه اسم لحلقة يتزين بها واما بمعلولاته
كالخالق والرازق او بما لا يكون علة ولا معلولا فهو اما ان يكون حقيقة

او اضافة او ممتزجة والاول اما ان يكون كلها اجزاء متشابهة كالعدد
المركب من الاحاد او مختلفة اما معقولة كتركب الجسم من الهيولى والصورة
او محسوسة كتركب الخلقة من اللون والشكل والبانية كالاقرب
والابعد والمائلة كالسرير الذي يعتبر في تحقق ماهيته نوع من النسبة
والماهية ان كانت نوعا محصلا فهي الحقيقية وجزؤها حري ان يكون
موجودا لان جزء الموجود موجود ان حصلت باعتبار عقلي فهي الاعتبارية
كالحيوان الابيض ولا يجب ان يكون جزؤها موجودا لجواز تركبها من الموجود
والمعدوم كالجاهل والاعمى فالماهيتان المتفقتان في بعض الاجزاء اذا
اختلفتا في الباقي فان ما به الاتفاق غير ما به الاختلاف والاول هو الجنس
والثاني هو الفصل قال الشيخ ان الفصل علة لوجود الجنس والا
فالجنس ان كان علة له استغنى كل منهما عن الآخر فمنع التركيب وجوابه
منع الشرطية الاولى ان اراد بالعلة المحتاج اليه والبانية ان اراد
بالعلة التامة لجواز ان يكون شيء منهما علة تامة للآخر ويحتاج احدهما
الى الآخر فيصح التركيب قال الامام في ابطال قول الشيخ ان الابيض
فصل الحيوان الابيض فليس علة لوجوده والقوى النباتية فصل للجسم

النباتي مع ان الجسم يبقى بعد زوالها وجوابه ان كلام الشيخ في الماهية
الحقيقية وما ذكروه اعتبارية وبقاء الجسم النباتي بعد زوال الصورة
عنه ممنوع والمشتركان في بعض الذاتيات اذا اختلفتا في اللوازم
دل ذلك على التركيب لامتناع استناد اللازم الخاص الى الامور المشتركة
واما اشتراك المختلفات في الاسلوب واختلاف المشتركات فيه فلا
يوجب التركيب اما الاول فلان كل بسيطين يشتركان
في سلب ما عدا سلبهما عنهما واما الثاني فلمشاركة البسيط المركب الذي
احد اجزائه هو ومخالفته اياه في بعض الاسلوب مع انه لا تركيب فيه
ولا يجوز ان يكون التعين عدميا اذ العدم لا هوية له في الاعيان
فلا يتعين به غيره ولانه جزء من المعين الموجود فيكون موجودا وفيها
نظر اما الاول فلانه معاد في المطلوب واما الثاني فلا نسلم
انه جزء من المعين ان اريد به المعين مع عوارضه المعينة وان اريد به المركب
منهما فلا نسلم انه موجود وهو ان كان للماهية فقط او بالفاعل او
بالقابل انحصر نوعه في شخصه وان كان بقوابل مختلفة او استعدادات
مختلفة لقابل واحد قيل ان الطبيعة ان كانت محتاجة لذاتها الى المحل

كان

كان وجودها في المحل ابدا والا لكانت عنه لذاتها والغني عن الشيء
لذاته لا يعرض له الحاجة بعارض وفيه نظر لا يلزم من عدم
حاجتها الى المحل لذاتها استغناؤها عنه لذاتها لا يقال لو كان
التعين ثبوتيا لكان له ماهية كلية فيحتاج الى تعين اخر ولزم
التسلسل ولكان اضافته الى الماهية موقوفا على امتيازها عن
غيرها ولكان تعين الشخص الذي له ما يشاركه في نوعه ان كان
بالماهية او بالفاعل انحصر نوعها في الشخص وان كان بالقابل فتعين
القابل ان كان بقابل اخر لزم التسلسل وان كان بالمقبول لزم الدور
لانا نقول اما الاول فلا نسلم امتناع التسلسل اللازم فانه
من جانب المعلول ولا برهان على امتناعه واما الثاني فلا نسلم صدق
الشرطية لجواز امتياز الماهية عن غيرها بنفسها واما الثالث
فلا نسلم انحصر لجواز ان تتعين بسبب الفاعل بشرط استعداد يعرض
للقابل بسبب حادث يقتضي ذلك ويكون قبل حادث اخر لا
الى نهاية سلمناه لكن لا نسلم لزوم الدور فانه يجوز ان يكون ماهية
كل واحد من القابل والمقبول علة لتعين الاخر وتقيد الكلي بالكلي

لا يوجب الشخصية فانا اذا قلنا لزيد انه الانسان لعالم النوع
او انه الذي تكلم بكذا في يوم كذا في وقت كذا ففي كل منها شركة
[illegible] الوحدة مغايرة للوجود
لان الكثير من حيث انه كثير موجود ولا شيء من الكثير من حيث انه كثير بواحد
وللشخص ايضا لان البسيط اذا جزئ نالت وحدته ومانالت هويته
والا لكان التفرق اعداما وفيه نظر وهي وجودية وان كانت
عن سلب الكثرة فالكثرة ان كانت عدمية كانت الوحدة وجودية
والمقدر خلافه وان كانت وجودية لزم تقومها بالامور العدمية
وزائدة على الماهية والا لكانت اما نفسها او داخلة فيها وهما باطلان
لما مر في الوجود ولان الوحدة يقابل الكثرة والتساوي لا يقابلها
لا يقال لو كانت الوحدة وجودية لكان لها وحدة ولوحدتها وحدة
اخرى لزم التسلسل ولانها لو كانت زائدة فوحدة الماهية المركبة ان
قامت بكل جزء منها لزم قيامها بالمحال الكثيرة وان قامت بكل جزء شئ منها
لزم انقسامها وان قامت بجزء واحد كان صفة الماهية قايمة بغيرها
لانا نقول اما الاول فلا نسلم ان امتناع التسلسل ممنوع واما الثاني

فلا نسلم

فلا نسلم الحصر لجواز قيامها بالماهية من حيث هي هي وهي عرض
والا لامتنع قيامها بالعرض لامتناع قيام الجوهر بالعرض والكثير
اذا كان له وحدة من جهة فجهة وحدته غير جهة كثرته فجهة
الوحدة اما مقومة او عارضة فان كانت مقومة فان كانت
مقوله في جواب ما هو فهو الواحد بالجنس ان كان على مختلفات الحقايق
وبالنوع ان كان على متفقاتها وان كانت مقوله في جواب اي شئ هو
فهو الواحد بالفصل وان كانت عارضة فهو الواحد بالموضوع
كالكاتب والضاحك او بالمحمول كالقطن والثلج وان لم تكن مقومة
ولا عارضة فهو كما يقال نسبة النفس الى البدن كنسبة الملك
الى المدينة فان جهة الاتحاد وهي التدبير ليست مقومة ولا عارضة
للنسبتين بل للنفس والملك واما الواحد بالشخص فان لم يكن قابلا
للقسمة وليس له مفهوم وراء كون الشئ بحيث لا ينقسم الى امور
مشاركة في تمام ذاته فهو الوحدة الشخصية وان كان له مفهوم
وراء ذلك فهو النقطة ان كان له وضع والا فهو المفارق وان قبل
القسمة فان كان اجزاؤه متشابهة فهو الواحد بالاتصال

سواء كان قبوله القسمة لذاته كالمقدار او لغيره كالجسم البسيط
والا فهو الواحد بالاجتماع وكل منهما ان حصل له جميع ما يمكن
فهو الواحد بالتمام وهو اما وضعي كالدرهم الواحد او وضائي
كالبيت الواحد او طبعي كالانسان الواحد وان لم يحصل له جميع
ما يمكن فهو الكثير والاثنان لا يتحدان لانهما بعد الاتحاد ان بقيا
موجودين فهما اثنان وان عدما او احدهما فلا اتحاد لان المعدوم
لا يتحد بالمعدوم ولا بالموجود اما ان عدا فظاهر وليست ماهيتها
نفس كونها اعدادا لانها قد يكون جمادا او نباتا او غيرهما فكونها اعدادا
زايد عليها وليست عبارة عن عدم الوحدة لتركبها من الوحدات
التي هي وجودية ولان الوحدة عرض والعدد متقوم بها فيكون
عرضا ولكل مرتبة من مراتب العدد اعتباران عام وهو كونه
كثرة وخاص وهو خصوصية تلك الكثرة وهي صورته النوعية لاختلافها
بالخواص اللازمة كالتسع والمنطقية الموجبة لاختلافها بالفصول
وقيام كل نوع من العدد بالوحدات التي فيه لا بالاعداد التي فيه فان
العشرة ليست متقومة بالخمسين اذ ليس تقومها بهما اولى من تقومها

بالثلاثة والسبعة او بالاربعة والستة والاثنان عدد لانا نعني
بالعدد ما زاد على الواحد وهما المثلان ان اشركا في النوع والا
فهما المتخالفان ويعمهما الغيرية وهما المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان
في ذات واحدة من جهة واحدة في زمان واحد فان كانا وجوديين
فان كان تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فهما المتضايفان والا
فالضدان ويشترط ان يكون بينهما غاية الخلاف وان كان احدهما
وجوديا فقط فان اعتبر المتقابل منهما بالنسبة الى موضوع قابل للامر
الوجودي اما بحسب شخصه او نوعه او جنسه القريب او
البعيد فهما العدم والملكة الحقيقيان او بحسب الوقت
الذي يمكن حصوله فيه فهما العدم والملكة المشهوران وان
لم يعتبر فيهما ذلك فهما السلب والايجاب ويكون احدهما كاذبا فقط
وسائر المتقابلات يجوز ان يكذبا اما المتضايفان والعدم والملكة
فيخلو المحل عنهما واما الضدان فعند عدم المحل وعند وجودهما ايضا
لاتصافه بالوسط كالفاتر او خلوه عنه ايضا كالشفاف وقد
يكون احد الضدين لازما للموضوع وقد لا يكون وحينئذ اما ان

يكون خلو المحل عنهما كالعمى والمرض عند من لا يقول بالحالة الثالثة
او يكون حينئذ اما ان لا يحصل هناك وسط كقولنا للفلك
لا ثقيل ولا خفيف او يحصل فلا يخلو اما ان يعبر عنه باسم محصل
كالفاتر او بسبب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر لا يقال
المقابل فرحيث انه مقابل والسواد من حيث انه ضد فر المضاف
وانتم قد جعلتم الاول اعم من المضاف والثاني قسيما له لانا نقول
الضدان والملكة داخلان تحت التقابل وغير داخلين تحت التضايف
والسواد من حيث انه سواد مضاد للبياض وغير مضايف له فالتضايف
غير التقابل وغير التضاد نعم التضايف عرض لهما لعارض وهو اخذ
المقابل فرحيث انه مقابل والسواد من حيث انه ضد فالتقابل
والتضاد عرض لهما بحسب الذات والتضاد بحسب العارض لامتناع
في كون الشيء اعم من غيره او مقابلا له بحسب الذات واخص منه
بحسب العارض والواحد يقابل الكثير لا لشيء فر هذه الاقسام بل لان
الواحد من حيث انه مكيال يقابل الكثير فر حيث انه مكيل فالتضايف
عرض لهما لاضافة عرضت لماهيتهما ولا تقابل بين الاعدام لامتناع كون

العدم المطلق مقابلا للعدم المطلق والمضاف لكونه جزءا وكون
المضاف مقابلا للمضاف لصدقهما على كل ما هو مغاير لهما ٥
الاضداد منها ما يصح عليه التعاقب كالسواد والبياض ومنها ما
لا يصح كالحركة عن الوسط واليه فانه لا بد ان يتوسط بينهما سكون
البحث الرابع في الوجوب والامتناع وكل مفهوم ان
امتنع عدمه لذاته فهو الواجب لذاته وان امتنع وجوده لذاته
فهو الممتنع لذاته وان امكن كل منهما له لذاته فهو الممكن لذاته
ولكل واحد من الاول والثالث وجود في الخارج اما الثالث فلان
من الموجودات ما هو مركب وكل مركب ممكن لاحتياجه الى اجزائه واما
الاول فلان مجموع الممكنات الموجودة يمكن ان يقال عليه انه موجودة
وهي لا يجوز ان يكون نفسها وهو ظاهر ولا داخلة فيها لتوقفها على كل
واحد من اجزائها فلان كون شيء منها علة تامة لها فهي موجودة خارجة
عنها والموجود الخارج عن جميع الممكنات الموجودة واجب لذاته واذا
ثبت ذلك فاعلم ان الوجوب هو استحقاقية الشيء للوجود لذاته و
الواجب لذاته له هذه الصفة فلا يحتاج في وجوده الى غيره وهذه

معلولة للأولى والامتناع استحقاقية الشئ لعدم لذاته والممتنع
له هذه الصفة ولا يحتاج في عدمه الى غيره والامكان هو استحقاقه
الوجود والعدم من ذاته والممكن لذاته له هذه الصفة فيحتاج في
وجوده وعدمه الى غيره بالضرورة والوجوب مقتض لثبات الوجود
فيكون وجوديا وهو نفس ماهيته واجب الوجود والا لكان
داخلا فيها او خارجا عنها والاول يقتضي التركب والثاني تقدم
الصفة الوجودية على وجود الماهية لتقدم الوجوب على الوجود
لانه لو كان الوجوب ثبوتيا لكان زايدا على الذات لكونه نسبة بينها
وبين الوجود فتساوي سائر الموجودات في الوجود وخالفها
بالماهية فوجوده غير ماهيته فماهيته ان لم تستحق ذلك الوجود
لما هي هي كانت ممكنة العدم فالواجب ايضا كذلك وان استحقت
فاستحقاقها له ان كان زايدا لزم التسلسل وان لم يكن زايدا
لم يكن الوجوب ثبوتيا زايدا والمفترض خلافه ولان استحقاق الوجود
سابق عليه فلو كان ثبوتيا لزم ثبوت الصفة للموصوف قبل
ثبوته ولانه لو كان ثبوتيا لكان خارجا عن الذات لكونه نسبة

بينها وبين الوجود ووجوب مغايرة النسبة للمنتسبين فيكون
ممكنا فلا يجب الا لوجوب علته فللماهية وجوب قبل هذا
الوجوب وانه محال لانا نجيب عن الاول بان الوجوب
نفس الماهية فيكون مخالفته لسائر الموجودات بامر عدمي سلمناه
لكن لا نسلم ان ماهيته لو كانت ممكنة لكان الواجب ممكنا فان امكان
الصفة لا يوجب امكان الموصوف سلمنا لكن لا نسلم ان التسلسل
اللازم على تقدير ان استحقاقها للوجود يكون زايدا محال وعن
الثاني نمنع الشرطية المذكورة فان اللازم ثبوت الصفة قبل ثبوت
الموصوف لا ثبوتها للموصوف قبل ثبوته وعن الثالث بمنع الشرطية
ايضا وما ذكروه لبيانها وهو ان الوجوب نسبة فهو ممنوع وبتقدير
تسليمه فلا نسلم استلزام وجوب مغايرة النسبة لكل واحد من
المنتسبين خروجها عن كل منهما فان لمجموع النسب نسبة الى
كل واحد من النسب وتلك النسبة مغايرة لكل واحد وداخلة في
في مجموع النسب واما الامكان فاجتمع الامامر على كونه عدميا
بانه لو كان ثبوتيا لتساوى غيره في الثبوت ومايزه بالماهية فوجوده

غير ماهيته فاتصافها بالوجود ان كان واجبا لذاته كان واجبا
لذاته ولزم منه كون الممكن كذلك لاشتراط وجود الامكان
بوجوده وان كان ممكنا كان له امكان آخر ولزم التسلسل او
الانتهاء الى الممكن واجب لذاته ولان الامكان لو كان ثبوتيا وهو
متقدم على وجود الممكن لزم تقدم الصفة على الموصوف ان ثبت
له وقيامها بغيره ان ثبت لغيره ولانه نسبة بين الماهية والوجود
فلو كان ثبوتيا لزم تاخره عن الوجود وهو ضعيف لانا نمنع
امتناع التسلسل المذكور وامتناع قيام ما هو صفة للشيء بغيره
في زمان هو قبل زمان وجود الموصوف وامتناع تقدم ما عرض له
الانتساب الى غيره بحسب الذات عليه واحتج الشيخ على كونه ثبوتيا
بانه لو لم يكن ثبوتيا لم يكن الشيء في نفسه لانه لا فرق بين قولنا
لا امكان له وبين قولنا امكانه لا وعنى بانه منافٍ للامتناع
العدمي فيكون وجوديا والجواب عما ذكره الشيخ منع عدم الفرق
بين القولين المذكورين فانا لا نعني بالامكان الا الكلية والثاني اثباته
بصفة عدمية بل بينهما منافاة وعناد وعما ذكره غيره بان

يقال بل هو لكونه منافيا للوجوب الوجودي يلزم كونه عدميا هكذا
ذكره الامام وهو معارضة لاجل له وكيف كان انما يعرض
للممكن اذا اخذناه مع قطع النظر عن وجوده وعدمه
لانه ان اخذ مع الوجود كان واجبا وان اخذ مع العدم
كان ممتنعا وهو قد يكون ممكن الوجود في ذاته وقد
يكون ممكن الوجود لغيره والاول اعم لان الممتنعات
يمكن وجودها لذواتها ويمتنع حصولها لغيرها والامكان اللازم
للماهية ان كان كافيا في فيضان وجوده عن واجب الوجود
لذاته او عنه وعما يمتنع انفكاكه عنه دامت الماهية موجودة
بدوامه والا توقف على شرائط فكان له امكانان
احدهما الامكان اللازم للماهية والثاني الاستعداد
التام الذي يحصل عند حصول الشرائط وارتفاع الموانع
وهذه الشرائط يكون لا محالة حادثة مسبوقة بحوادث
اخر الى نهاية لئلا يكون كل تلك الحوادث معللا بالعلة الموجبة
الى المعلول بعد بعدها عنه وذلك انما يكون بحركة دائمة

ولا بد لتلك الحوادث من محال ليتخصص الاستعداد بوقت
دون وقت وبحادث دون حادث وذلك المحل هو المادة فكل
حادث له مادة وحركة سابقتان عليه والممكن بحدوثه
العلة التامة لوجوده والا لبقي ممكنا فيجوز وجوده
في وقت دون آخر فاختصاص وجوده في احد الوقتين دون الثاني
ان كان لا لمرجح وقع الممكن لا لمرجح وان كان لمرجح لم
يكن العلة التامة علة تامة بل جزؤها هذا خلف وعلم
منه انه ما لم يجب لم يوجد لامتناع ان يكون مع السبب
التام كهو لا معه ولا يجوز ان يكون احد الطرفين اولى
به لذاته وان لم ينته الى احد المتعينين لان الطرف الآخر ان
امتنع وقوعه كان الطرف الاولى به منتهيا الى احد المتعينين
وان امكن يقف حصول تلك الاولوية على عدم سبب
ذلك الطرف فلا يكون ذات الممكن كافية في حصولها وكل ممكن
فهو مخوف بضرورتين احديهما سابقة على وجوده وهو وجوب
فضائه على علته التامة والثانية متاخرة عنه وهي الضرورة

وهي الضرورة المشروطة بشرط المحمول ولا خلو شيء من الموجودات
عن هذه الضرورة وثبوت الامكان واجب للممكن ولا يجاز زواله
عنه فيجوز ان ينقلب الممكن واجبا او ممتنعا الحادث من
الحدوث والعدم قدر ادنى للحدوث وجود الشيء بعد عدمه في زمان مضى
وبهذا القيد لا يكون الزمان حادثا وقيد به احتياج الشيء في
وجوده الى غيره دامت الحاجة او لم تدم وللقدم معنيان متقابلان
المفهوم الحدوث وكون الممكن بحيث يستحق من ذاته لا استحقاقه
الوجود والعدم لذاته هو الحدوث الذاتي وهو مقدم على استحقاقيه
احديهما من غيره لانهما بالذات اقدم مما بالغير والحدوث لا يكون علته
الحاجة الى المؤثر ولا جزءا منها ولا شرطا لها لتاخره عن وجود الشيء
المتاخر عن اثر المؤثر في الاثر المتاخر عن حاجته اليه المتاخرة عن
علتها وهو كقيد زائد عن وجود الحادث والا لكان الشيء حال
بقائه حادثا وحدوثه لنفسه ليلا يتسلسل والحادث الزماني
يتقدم عليه المادة والمدة اما تقدم المادة فقد بيناه واما تقدم
المدة فلما بينا من وجوب تقدم الحركة عليه المستلزمة لوجود الزمان

وقد احتج الشيخ على تقدم المادة عليه بان الحدث من قبل ممكن
وهذا الامكان ليس هو العايد الى الفاعل لجواز تعليله بهذا
الامكان وهو ثبوتي للامر فيستدعي محلا ويكون قديما والا
لكان له محل اخر وقد عرف ما فيه المقالة الثامنة في
العلل والمعلولات ومنها مباحث المبحث الاول في اقسام
ما يحتاج الشيء اليه كل ما يحتاج الشيء في وجوده اليه سمي علة
وهي اما تامة وهي جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء واما غير تامة
وهي بعض ما يتوقف عليه وجوده وهي ان كانت داخلة في المعلول
فهي المادية ان كان بها وجود الشيء بالقوة والا فالصورية وهي
اذا حصلت كان الشيء موجودا بالفعل لا بها فقط بل بها وبغيرها
وان كانت خارجة فهي الفاعلية ان كان عنها وجود الشيء والغائية
ان كان لاجلها الشيء وهي علة بالعلية العلة الفاعلية ومتاخرة الوجود
عن وجود الشيء في الخارج لكن متقدمة عليه في العقل والشرط ان لم
يكن كذلك وعدم المانع داخل في الشروط وجزء من العلة التامة والمادية
بالنسبة الى الصورة قابلية والمعلول اذا ارتفع ارتفع العلة التامة

لا بد

لا بد لان المعلول لا يرتفع الا وقد كانت العلة التامة مرتفعة قبله
والا لتخلف المعلول عن العلة التامة المبحث الثاني
في نقل ما قاله الامام في اثبات واجب الوجود لذاته قال لا شك في
وجود موجود فهو ان كان واجبا لذاته فقد حصل المراد وان كان
ممكنا فلا بد له من علة وعلته ان كانت واجبة لذاتها فقد حصل
المطلوب ايضا وان كانت ممكنة افتقرت الى علة اخرى والكلام فيها
كالكلام في هذه فيدور او يتسلسل وكلاهما محالان اما الدور فلانه
لو توقف وجود الشيء على ما يتوقف عليه وجوده لزم توقفه على
نفسه لان الموقوف على الموقوف على الشيء متوقف على ذلك الشيء واما
التسلسل فلان الجملة المركبة من الاحاد غير المتناهية ممكنة لافتقارها
الى اجزائها فلها علة وهي استحال ان يكون نفسها لامتناع تقدم الشيء
على نفسه ولا اجزاءها لان المؤثر في الجملة مؤثر في كل واحد من اجزائها
فيلزم كونه مؤثرا في نفسه بل امر خارج عنها والخارج عن جملة الموجودات
الممكنة واجبة لذاته وفيه نظر لانا لا نسلم ان المؤثر في الجملة مؤثر
في كل جزء منها فانه يجوز ان يكون الجملة مفتقرة الى المؤثر ويكون

بعض اجزائها غنيا عنه او حاصلا بمؤثر آخر ولانه لو وجب ذلك
فالمعلول الذي يقدم بعض اجزائه على البعض بالزمان كالسرير فعليه
التامة ان كانت موجوده مع الجزء المتقدم لزم تخلف المعلول عن العلة
التامة وان كانت موجوده مع الجزء المتاخر لزم تقدم المعلول
على علته التامة سلمنا ذلك لكن لم قلتم بان الخارج عن هذه الجملة
خارج عن جملة الموجودات الممكنة وانما يلزم ذلك ان لو اشتملت
هذه الجملة على جميع الموجودات الممكنة وهو ممنوع فانه يجوز ان
يكون في الوجود جمل غير متناهية كل واحدة منها يشتمل على موجودات
ممكنة غير متناهية سلمنا ذلك لكن لا نسلم لزوم ان يكون الخارج عنها
واجب الوجود ابطال التسلسل وانتم في بيان ذلك والصواب ان
يقال بعد لزوم الدور او التسلسل لنقيض المطلوب ان اللازم
ان كان هو الدور فهو باطل لما مر وان كان هو التسلسل فاما ان
يكون باطلا او لم يكن وايا ما كان يلزم المطلوب وعند ذلك ظهر ان
ان الطريق في اثبات هذا المطلوب ما ذكرناه قبل الايقال لا نسلم
سلامة ما ذكرتموه عن المنع فانا لا نسلم ان العلة التامة للشيء يجب تقدمها

الشيء اعني ان يكون وجوده لازما لوجود
المعلول بحيث يمتنع تخلفه عنه
ح ح

عليه بالوجود لا يقال المجموع المركب من الواجب لذاته وجملة
الموجودات الممكنة ممكن وعلته التامة نفسه فاستغنت ما
ذكرتموه من المقدمة لانا نقول من الجائز ان هذا المجموع اما ان يكون
موجودا او لم يكن وايا ما كان يلزم ثبوت موجود واجب لذاته اما اذا
كان موجودا فظاهر ضرورة استلزام وجود المجموع وجود جزئه
واما اذا لم يكن موجودا فلما ذكرنا من الدليل السالم عما ذكرتموه من النقض
حينئذ لا يقال لو سلسلت العلل الى غير النهاية حصل حلمان
احدهما من معلول معين الى غير النهاية والثانية من الذي قبله مرتبة
واحدة الى غير النهاية فالثانية ان انطبقت على الاولى عند مقابلة
الجزء الاول منها الجزء الاول من الاولى بالتوهم والثاني بالثاني والثالث
بالثالث وهلم جرا كان الزائد كالناقص وان لم ينطبق انقطعت متناهية
والاولى زادت عليها بمرتبة واحدة متناهية ايضا او نقول الثانية
اما ان تستغرق الاولى على تقدير التطبيق او لا تستغرقها او نقول
الثانية اما ان يصدق عليها انها قابلة للتطبيق على الاولى او لا يصدق
عليها ذلك ولانه لو تسلسلت العلل فان كان من هذا المعلول ومن كل

واحد من علله علل متناهيه كان الكل متناهيا والا كان بينه وبين
واحد من علله علل غير متناهيه فما لا يتناهى محصور بين حاصرين وانه
محال بالضروره وهذا الوجه ذكره صاحب الاشراق لا اقول
كلاهما ضعيفان اما الاول فلانا لا نسلم ان الثانيه ان لم ينطبق
على الاولى بالتوهم لانقطعت فانه يجوز ان يكون عدم انطباقها عليها
لتحرك موهوم مقابله لجزء ما جزء منها واما الثانيه فلا نسلم
استحاله كون له ناقص مثل الزائد على تقدير التطبيق فان التطبيق محال
فجاز ان يلزمه المحال ولا نسلم انه يلزم من انقطاعها على تقدير التطبيق
لو لم تستغرقها انقطاعها في نفس الامر واما الثالثه فلا نسلم
انقطاعها ان لم نصدق عليها انها قابله للتطبيق لا بد له من برهان
واما الثاني فمقول لم قلتم بانه اذا كان بينه وبين كل واحد من علله
علل متناهيه كان الكل متناهيا وانما يلزم ذلك لو كان الكل
واقعا بينه وبين علة من علله وهو ممنوع بل هو اول المسئله

البحث الثالث في ان المعلول الشخصي لا يجتمع عليه علتان
مستقلتان والا لكان واجبا بكل واحد منهما لوجوب وجود المعلول

عند وجود علته التامه لكن وجوبه بكل واحد منهما والا ان لم يكن
لكل واحد منهما مدخل في وجوده لم يكن احدهما علة تامه وان
كان لكل واحد منهما مدخل كان كل واحد جزء العلة التامه وقد فرض
انهما علتان مستقلتان هذا خلف واما المعلول النوعي فيجوز ان يجتمع
عليه علتان مستقلتان على معنى ان بعض جزئياته تقع بعلة وبعضها
بالاخرى لان حرارة النار لازمه لها فهي لها علة لها او لها مدخل في
وجودها والا فان لم يكن للحراره مدخل في وجودها امكن انفكاكها
عنها وان كان لها مدخل في وجودها تقدمت عليها وكما نقول في حراره شعاع
الشمس المسببه اليه وسائر جزئيات الحراره بالنسبه الى ما هي لازمه
له ولقائل ان يمنع امكان الانفكاك لو لم يكن لشيء منهما مدخل في
الآخر لانقسام الطبيعه النوعيه محتاجه الى هذه العله المعينه
لذاتها والا لكانت غنيه عنها لذاتها فلا يعرض لها الحاجه اليها لانا
نقول لا يلزم من عدم احتياجها اليها لذاتها غناها عنها لذاتها سلمناه
لكن لا نسلم ان الطبيعه عرضت لها الحاجه اليها فرد من افرادها والطبيعه
غنيه عن كل واحده من العلل المغنيه ومحتاجه الى علة ما لكن كل واحده

من العلل لما اقتضب وجود جزء منها لزمها لطبيعة لاشتمال الجزء عليها

البحث الرابع في ان البسيط من غير تعدد الآلات والقوابل

والشرائط لا يصدر عنه اثران لانه لو صدر عنه اثران فكونه

مصدرا لاحدهما غير كونه مصدرا للآخر فيهما او لاحدهما ان كان

والخلاف فيه كان مركبا وان كانا خارجين كان مصدرا لهما ان كانا خارجين

وانما يلزم ذلك ان لو كانت المصدرية محتاجا الى العلة وليست كذلك

بل هي من الاعتبارات العقلية التي لا تحقق لها في الخارج فلا احتياج الى العلة

البحث خامس في ان البسيط لا يكون قابلا وفاعلا معا لان الاعتبار

كونه فاعلا غير اعتبار كونه قابلا ضرورة انه بالاعتبار الاول مفيد

وبالثاني مستفيد فهذان الاعتباران او احدهما ان كان داخلا لزم

التركيب وان كانا خارجين كان مصدرا لهما ويلزم التسلسل او الانتهاء

الى ما يكون احدهما داخلا لما مر وضعفه معلوم لما مر في البحث السادس

في ان القوة الجسمانية لا تقوى على تحريكات غير متناهية اما الطبيعية

فلان قوة كل قوة الجسم اقوى واكثر من بعضه وليست زيادة الجسمية

في القدر يوثر في منع التحريك لان قبول الجسم الاصغر للتحريك انما كان

لجسميته وهي مشتركة بينه وبين الاكبر فلو حرك كل القوة جسمها من مبدء

الى غير النهاية فنصفها لو حرك جسمه من ذلك المبدء الى غير النهاية و

حركات الكل اشد من حركة واحد لامتناع الاشتداد في المعلول مع الاختلاف

في العلة فلزم الزيادة على غير المتناهي وهو محال والحجة التي هو بها غير متناه وهو محال

فثبت انه يحرك من ذلك المبدء حركات متناهية وحركات النصف الآخر

ايضا تكون متناهية فحركات الكل متناهية لان انضمام المتناهي الى المتناهي

لا يوجب الا المتناهي واما القسمة فلانها لو حركت جسما من مبدء الى غير

النهاية فنصف ذلك الجسم لو حركته مثل حركاتها الاولى كانت الحركة

مع العائق الطبيعي كهي لا معه وان حركته اشد وقعت الزيادة على

غير المتناهي من الطرف الغير المتناهي وانه محال والحجة الاولى ضعيفة

لجواز ان تكون حركات كل القوة غير متناهية وان كان حركات كل واحد

من النصفين ومجموعهما متناهية وكذا الثانية لانا لا نسلم وقوع الزيادة

على غير المتناهي وانما يلزم ذلك ان لو كانت الحركات مجتمعة في الوجود

بالفعل وفساده ظاهر وهذا المنع يرد على الاولى ايضا

المقالة الثالثة في احكام الجواهر والاعراض وفيها مباحث

المبحث الاول في تحقيق ماهية الجوهر والعرض كل من حال احدهما
في الآخر وحصل منهما حقيقة متحدة لابد ان يكون لاحدهما حاجة الى
الاخر والا امتنع التركيب بينهما فان كان المحل غنيا مطلقا يسمى موضوعا
والحال فيه عرضا وان كان له حاجة من وجه يسمى هيولى والحال فيه صورة
فالموضوع والهيولى يشتركان باشتراك اخصين بحيث اعم وهو المحل
والعرض والصورة يشتركان باشتراك اخصين بحيث اعم وهو الحال
والجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع
فخرج عنها الواجب لذاته اذ ليس له ماهية وراء الوجود ويدخل
فيه الصور الكلية للجواهر لانها وان كانت في المحال لكنها في الموضوع
لكن يصدق عليها رسم الجوهر وكونها في الموضوع لا ينافي الجوهرية لان
الكون في الموضوع على قدر الوجود في الخارج وسلب الاخص عن الشيء
لا يوجب سلب الاعم عنه واما العرض فهو الموجود في الموضوع
فعلى هذا لجاز ان يكون الشيء الواحد جوهرا وعرضا ضرورة ان الصور
العقلية للجواهر الكلية كذلك نعم لو فسرنا العرض بانه الذي اذا وجد
في الاعيان كان في موضوع كانت تلك الصور جواهر فقط لا اعراضا

ثم الجوهر ان كان حالا في محل فهو الصورة وان كان بالعكس فهو
الهيولى وان كان مركبا منهما فهو الجسم وان لم يكن كذلك فان
كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو
العقل المبحث الثاني في اثبات الهيولى الجسم المادي متصل واحد
والا لكان مركبا من اجزاء لا تتجزى او من اجسام صغار كل واحد منها لا يقبل
الانفصال الا بحسب الفرض والاوهام او باختلاف عرضين
والاول محال لانا اذا وضعنا جزأين خرزة والوسط ان كان مانعا من الى
الطرفين فما به يلاقي الوسط احدهما غير ما يلاقي به الآخر وان لم يكن
مانعا منه فالطرفان يلاقيان فليس هناك وسط ولا طرف والثاني
ايضا محال لان القسمة الوهمية او الوهمية او غيرها احدث اثنينية
لكن طبيعة كل واحد منهما مثل طبيعة الآخر ومثل طبيعة الحادث
الموافق له في النوع فما يصح بين اثنين منهما يصح بين اثنين آخرين فيصح
اذن بين المتباينين ما يصح بين المتصلين مما يصح بين المتباينين اللهم
الا لمانع خارجي لازم او زايل فان كان هذا المانع لازما طبيعيا
كان نوع مثل الطبيعة في شخصه وهو يقبل الانفصال بالحس والمقابل

له اشبع ان يكون هو الاتصال لان القابل يفى مع المقبول والانفصال
لا يفى مع الاتصال فهو اما هو وآما الاتصال فالجسم فيه جزآن احدهما
القابل للاتصال والانفصال وهو الهيولى والثانى الصورة الاتصاليه
الحاله فيها المسماه بالصوره الجسميه ويلزم من هذا ان يكون كل جسم كذلك
لان طبيعة الامتداد الجسمانى استحال ان تكون غنيه لذاتها عن الهيولى
والا لما حلت فيها فهى محتاجه اليها لذاتها وفيه نظر لجواز ان يكون
لا غنيه لذاتها عن الهيولى ولا محتاجه بل يعرض كل منهما لها بسبب خارجى
والصورة الجسميه لا تنفك عن الهيولى والا كانت مشاركه لما سيأتى
فكون متشكله وهو محال لان لحوق الشكل اياها ان كان لنفسها
لتشابهت الاجسام فى الاشكال ولكان شكل الجزء مثل شكل الكل وان
كان بفاعل خارجى كان لمقدار الجسمانى من غير هيولاه قابلا للفصل
والوصل وان كان بسبب الهيولى او بمشاركه منها كان المجرد عن الهيولى
مقارنا اياها والهيولى ايضا لا تنفك عن الصورة والا ان كانت محيزه
كانت قابله للقسمه فى الجهات الست ضروره ان كل محيز فان
يمينه غير يساره واعلاه غير اسفله ولو كانت كذلك لكانت فى نفس

الصورة او مقارنه اياها والهيولى ايضا لا تنفك عن الصوره والا
ان كانت محيزه كانت قابله للقسمه فى الجهات الست ضروره ان كل
محيز لا وان لم يكن محيزه لما قارنتها الصورة والا لفارقتها اما حال كون
الصوره فى الحيز او حال كونها لا فى الحيز والاول محال لامتناع مقارنتها
فى الحيز لما لا وجود له فى الحيز والثانى ايضا محال لامتناع وجود الصورة
لا فى الحيز وفيه نظر لان المحتاج الى الحيز هو الجسم لا الصورة ولكنت
علة للصورة والا لتقدمت عليها بالوجود ولا بالعكس والا لوجدت
قبلها ولا يستغنى كل منهما عن الاخرى من كل وجه والا لامتنع
التركب منهما فاذن لكل منهما حاجه الى الاخرى من وجه فالهيولى
مفتقره الى الصورة فى بقائها والصوره مفتقره اليها فى تشكلها وتشخص
كل منهما بالاخرى وهو كما لا تنفك عن الصوره الجسميه لا تنفك ايضا
عن صورة اخرى نوعيته لان الاجسام مختلفه فى اللوازم لاختلافها
فى قبول الاشكال سهوله وعسر وبعدم قبولها اياها وهذه اللوازم
اسنادها الى الجسميه المشتركه محال فهى لصوره اخرى لا تقال لم
لا يجوز اسنادها الى الهيولى حتى يكون الاجسام مختلفه الهيولى لانا نقول

لصورة اخرى

الهيولى قابله فلا تكون فاعله لها مر وفيه نظر لجواز ان يكون مستنده
الى فاعل خارجي وقد عرفت فساد ما قيل في امتناع كون الشيء قبل الآخر وقبله
معا والقوة مبداء التغير في آخر من حيث هو آخر وانما قلنا من حيث هو
آخر ليدخل في هذا الرسم القوة التي هي مبداء باعتبار وذات مبداء
باعتبار آخر فان الطبيب مثلا اذا عالج نفسه فانه باعتبار انه عالج
مغاير اياه باعتبار كونه مستعلجا والطبيعة مبداء قريب لحركات ما هي
فيه وسكناته بالذات واحترزنا بقوله قريب عن المبداء الذي هو محرك
ما هي فيه وسكناته بواسطه وبقوله بالذات عن المحرك والمسكن بالعرض
المبحث الثالث في اثبات النفس الناطقه وبيانه من وجوه الاول
ان القوة العاقلة بعقل البسائط ضروره ان معقولاتها اما بسائط او
مركبات وكيف كان لا بد من تعقل البسائط ويلزم منه ان تكون مجرده
والا لكانت قابله للقسمه فتكون البسيطه ايضا قابلا لها لان المحال
في احد جزئيها يكون غير المحال في الجزء الآخر الثاني ان المعقولات الكليه
مجرده عن المادة فالقوة العاقلة لها ايضا كذلك والا لكان لها وضع ومقدار
مخصوصان فالمحال فيها معترض عوارض مخصوصة فلا يكون مطابقا

للافراد المختلفه بالعوارض بل يكون كليا الثالث ان القوة العاقلة
مدركة للوجود المطلق فتكون مجرده والا لزم اشتمال الوجود
المطلق على شيء فاجزاء الوجود المطلق ان كانت عوارض كان
الشيء منقوما ما يقبضه وان كانت وجودات كان الكلي متقوما
بالجزئي الرابع ان القوة العاقلة تدرك السواد والبياض معا فيكون
مجردة والا لزم اجتماع الضدين في جسم واحد الخامس ان القوة
العاقلة لو كانت جسمانيه لكانت حالة في جزء من البدن وهو محال
والا لكانت دائمة التعقل له او دائما لا تعقل لان صورة ذلك
الجزء ان كانت كافيه في تعقلها اياه لزم الامر الاول والا توقف تعقلها
اياه على حصول صورة اخرى لكن حصول تلك الصورة ممتنع لامتناع حصول
صورتين مختلفتين في ماده واحده فيلزم الامر الثاني فثبت ان القوة العاقلة
مجرده عن المادة لكن الحاجة الى البدن والآلات تعلقت به وفي
هذه الوجوه نظر اما الاول فلان ذلك انما يلزم ان لو كان الحلول
حلول السريان وهو ممنوع واما الثاني فلانه لا يلزم من عدم مطابقته
الكلي لما يحته من الافراد بحسب المقدار والعوارض عدم مطابقته اياها

اصلا فجوز ان تكون مطابقتها بحسب الماهية على معنى ان مفهوم الكلى
المنتزع من كل فرد من افراده هو مفهوم ذلك الكلى واما الملك
فلانه لا يلزم من عدم كون اجزاء الوجود موجودات ان تكون موجودات
حتى يلزم ما ذكرتموه من المحال فجوز ان تكون امورا معقولة مغايرة لهم
الوجود والعدم ويحصل من اجتماعها الوجود فلم قلتم بامتناع ذلك
واما الرابع فلا نسلم لزوم اجتماع الضدين في جسم واحد وانما يلزم ذلك
ان لو كان صورة السواد ومثاله مضاد صورة البياض ومثاله وهو
ممنوع بل المضادة بين السواد والبياض بعينهما لا بين امثالهما سلمناه
لكن لا نسلم استحالة اجتماعهما في جسم واحد بل المستحيل اجتماعهما
في محل واحد لا في جسم واحد فانه يجوز ان يجتمع الضدان في جسم واحد
بان يكون احدهما حاصلا في بعض اجزاء الجسم والاخر في البعض الاخر
وحينئذ يكون محل احدهما غير محل الآخر واما الخامس فلا نسلم ان
صورة ذلك العضو لم يكن لها تاثير في ادراك القوة العاقلة اياه بوقوف
الادراك على صورة اخرى حتى يشترط اجتماعهما في تلك المادة بل اللازم حينئذ
توقف الادراك على شيء آخر فجوز ان يكون ذلك الشيء مما يجوز اجتماعه

مضادة الصورة

مع صورة ذلك العضو فيها

البحث الرابع في اثبات النفس

الفلكية حركات الاجرام الفلكية ارادية والا لكانت طبيعية او قسرية
والاول محال والا لكان المطلوب بالطبع مهروبا بالطبع والثاني ايضا محال
لان القسر على خلاف الطبع فحيث لا طبع فلا قسر ولانها لو كانت بالقسر لكانت
على مواقفة الهاوية فلزم اشتراكها في الجهة والسرعة والابطاء ويلزم منه
ان يكون لها نفوس مجردة لان حركاتها ان صدرت عن محل صرف لما بقيت
على نظام مضبوط مرور الشهور والسنين والدهور الطويلة فهي
اذن عن عقل فلها قوى مدركة لامور كلية والمدرك الكلي مجرد
وفيه نظر لجواز ان تكون حركاتها طبيعية ويكون مطلوبها نفس الحركة
او قسرية ويكون القوابر مختلفة وصادرة عن محل صرف وسعي على
نظام مضبوط

البحث الخامس في اثبات العقل المجرد

في اثبات النفس الموجد للجسم يفيض منه الصورة الجسمية على الهيولى
ولا سبيل من الاجسام الى ذلك لان اثر العاض عن الجسم انما يفيض على منزلة
وضع بالنسبة اليه والهيولى لا وضع لها قبل الصورة فالموجد للجسم
لا يكون جسما ولا واجبا لذاته لانه ان صدر منه كل واحد من جزئيه بلا واسطة

كان البسيط مصدرا لامرين وان احدهما بواسطة الآخر لزم تقدم الهيولى
على الصورة او بالعكس وهو اما نفس او عقل والاول محال لانها تحتاج
الى الجسم بوجه ما والا لما تعلقت به فتعين الثاني وهو المطلوب
ولانه لو ثبت انتهاء الممكنات الى موجود يجب ان يصدر منه واحد
منها وهو لا يجوز ان يكون عرضا والا لكان مفتقرا في الجوهر لكونه
محله لما بيناه فهو جوهر ولا يجوز ان يكون جسما ولا حد جزئيه لفساد
ما مر فهو العقل ولقائل ان يمنع ان الامر الفائض عن الجسم اما نفس
على قابل له وضع بالنسبة اليه وبقيه المقدمات ايضا ممنوعة
كما عرف [illegible] في ان كون الجوهر جسما لما تحته ليس
بشيء لان الماهيات التي يصدق عليها رسم الجوهر جاز ان يكون
مختلفه بتمام الماهيه واجيب الامام على انه ليس جنسا والا لكان
ما تحته ممتازا بعضه عن البعض بفصول جوهريه لامتناع ان يكون
العرض مقوما للجوهر فستدعي فصلا آخر الى غير النهاية وفيه نظر
لجواز ان يكون للانواع دون الفصول لانه قال لو كان جنسا لكان
العقل الصادر عن الواجب لذاته مركبا من الجنس والفصل واجيبا

في الخارج مادة والآخر صورة فان صدرا عنه بلا واسطة او احدهما
بواسطة الآخر لزم ما قلناه لانا نقول لم لا يجوز ان يصدر عنه مادة
مجردة ثم يفيض عليها صورة فان البرهان ما قام على امتناعه
[illegible] المتابع في اقسام العرض المشهور انها تسعة الكم
وهو الذي يقبل القسمة والجزئي لذاته والكيف وهو الذي
لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللا قسمة في
محله اقتضاء اوليا وانما قيد الاقتضاء بالاولي ليندرج العلم
في المعلومات والاين وهو حصول الشيء في مكان وهو اما حقيقي
بان يكون في البيت او في السوق او في البلد او في الاقليم ومتى وهو
حصول الشيء في الزمان المعين كون الكسوف في ساعة كذا والوضع
وهو الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض
والى الامور الخارجة عنه كالقيام والقعود والاضافة وهي
النسبة الى غير الشيء القياس الى ستة اخرى كالابوة فانها
عرض للاب بالقياس الى البنوة والملك وهو هيئة يحصل للشيء بسبب
ما يحيط به ويستقر بمقاله كالتقمص والتعمم وان يفعل وهو هيئة عرض

للشي حال ما تؤثر في غيره كالمسخن مادام يسخن والقاطع مادام يقطع وان
ينفعل وهو هيئة تعرض للشي حال ما تؤثر عن غيره كالمتسخن مادام يتسخن
والمنقطع مادام ينقطع وكون هذه التسعة اجناسا عالية غير بين
لان الماهيات التي يصدق عليها رسم الكم جاز ان يكون مختلفة تمام
الماهية وكذا غيره من الاقسام وقيل الاجناس العالية من الاعراض
اربعة لان العرض ان امتنع ثبوته لذاته فهو الحركة والا فان كان
معقولا مالقياس الى غيره فهو النسبة وان لم يكن كذلك فهو الكم
ان قبل القسمة والتجزي والا فهو الكيف وان تفعل وان ينفعل
داخلان تحت الحركة وسائرها تحت النسبة ومنهم من جعل النسبة
جنسا لما عدا الكم والكيف ولا برهان على شيء من ذلك ومنهم من قدح في
انحصارها في التسعة بان النقطة والوحدة خارجتان عنها وفيه نظر
لانا لا نسلم وجودهما في الخارج وحملهما على مختلفات الحقائق حملا
ذاتيا والعرض ليس جنسا لما تحته لتصورها المقدار مع الشك في
عرضيته ومنهم من قال الاعراض النسبية لا وجود لها في الخارج
والا لكانت حالة في محل وحلولها في المحل ايضا نسبة فيكون حالة في

للانه ح

المحل وتسلسل وفيه نظر لان مثل هذا التسلسل ممنوع
وللكم خواص الاولى قبول المساواة واللامساواة لذاته ليس
ذلك للجسمية والا لتساوى الجسم الصغير ما تساويا والجسم الكبير لاشتراكهما
في الجسمية الثانية قبول الانقسام وقد يراد به كونه بحيث يمكن
ان يفرض فيه شيء غير شيء وهو يلحق المقدار لذاته وقد يراد به الانفكاك
الموجب للاثنينية وهو لا يلحق المقدار لذاته لان الملحوق يجب بقاؤه
عند اللاحق والمقدار الواحد لا بقي عند الانفصال الثالثة
ما يمكن ان يفرض فيه واحد عاد له اما بالفعل كما في العدد او بالقوة
كما في المقدار والمقدار زائد على الجسمية لان الجسم الواحد يتوارد
عليه مقادير مختلفة مع بقاء جسميته والكم منفصل ان لم يكن بين
اجزائه حد مشترك ومتصل ان كان وهو الزمان ان لم يكن قار
الذات والمقدار ان كان قارها فهو الخط ان لم يقبل القسمة الا في
جهة واحدة والسطح ان قبلها في جهتين والجسم ان قبلها في الجهات
الثلث ويسمى التخن والجسم التعليمي والطول قد يراد به نفس الامتداد
والامتداد المفروض اولا فاطول الامتدادين والعرض قد يراد به البعد

المقاطع للمفروض اولاً واقصر الامتدادين والعمق قد يراد به التخن
والبعد المقاطع للمفروضين والتخن النازل ان اعتبر النزول والسمك
ان اعتبر الصعود وهي كميات مالذات ان ايدها الامتدادات والا
فكميات ماخوذة مع اضافة والكم بالعرض هو الذي يكون الكم موجودا
فيه كالمعدودات او يكون موجودا في الكم كالشكل او يكون موجودا
في محل الكم كالبياض والزمان كم مالذات والعرض لانطباقه على الحركة
المنطبقة على المسافة والحركة كم بالعرض لانطباقها على الزمان
والمسافة اللذين هما كم بالذات والابعاد متناهيه والا لامكن
ان يوهم خطان يخرجان من نقطة واحدة ويتباعدان بحيث يكون البعد
الاول ذراعا والثاني ضعفه والثالث مثله امثاله وهكذا الى غير
النهاية ولو امكن ذلك لامكن ان يكون فيما بينهما بعد مشتمل على امثال
البعد الاول الذي هو غير متناهيه فيمكن انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين
ولان الابعاد لو كانت غير متناهيه لامكن فرض خط غير متناه مع كرة
متحركة خرج من مركزها خط متناه موازٍ للخط الاول ولو امكن ذلك لزال
هذا الخط بحركة الكرة من الموازاة الى المماسة وذلك يقتضي امكان

وجود نقطه في الخط غير المتناهي هي اول نقط المماسة فان المماسة
مع النقطة التي فوقها قبل المماسة منه لان المماسة انما تحصل
زاويه مستقيمة الخطين وكل زاوية شانها ذلك لكن تنصيفها الى غير
النهاية وحينئذ تكون المماسة مع الفوقانيه قبل المماسة مع التحتانيه
بالضروره ولقائل ان يقول على الاول لانسلم امكان توهم خطين خارجين
من نقطه واحده على الوجه المذكوره على ذلك القدر وانما يلزم ذلك
ان لو كانت الانتهاء من جميع الجوانب ولانسلم امكان وجود بعد فيما بينهما
مشتمل على ابعاد غير متناهيه وانما يلزم ذلك ان لو كان هناك بعد هو
اخر الابعاد وهو اول المسئلة وعلى الثاني لانسلم توهم الخطين على
الصفة المذكوره حينئذ ولانسلم ان الخط المتناهي اذا تحرك بحركة الكرة
لابد ان يحدث في الخط الغير المتناهي نقطة هي اول نقطة المماسة فان
الحركة انما تقع في زمان وكل زمان منقسم وكل حركة منقسمة فتوقع نصفها
قبل وقوع كلها وهكذا الى غير النهاية فلا يوجد في الخط غير المتناهي
نقطة هي اول نقطة المماسة ومنهم من احتج بالتطبيق وقد عرفت ما فيه
لانا نقول لو كانت الابعاد متناهيه ووقف شخص على النهاية فان امتنع مد يده

فهناك جسم مانع وان امكن كان هناك شيء وبل الزياده والنقصان فهو
مقدار ولان الجسم ماهيته كليته مستثنى تصورها لا تمنع من وقوع الشركه
فيمكن وجود اجسام غير متناهيه لانا نقول لا نسلم اقتضاء امتناع مد
اليد وجود جسم مانع بل ذلك لعدم الفضاء الذي هو شرط مد اليد ولا
نسلم ان التناهي مع وقوف الشخص على النهايه اذا كان محالا كان الشاغل
محالا فانه لا يلزم من امتناع المجموع امتناع شيء من اجزائه ولا نسلم ان كون
الماهيه الجسم كليه يقتضي امكان وجودها في ذهنه مختلفه على انا
نقول المدعى عدم وجود اجسام غير متناهيه فاذا كان وجودها غير
متناه لا ينافي ما ادعيناه والمقدار لا يوجد مفارقا عن المادة والامكان
غنيا بذاته عنها فلا يحل فيها البته والمقدمتان ممنوعتان ويفارقها
في التخيل لامكان تخيلنا المقدار مفارقا عن المواد فان تخيلنا الثخن
من غير الالتفات الى ما عداه يسمى حسما تعليميا ولا يمكننا تخيله الا
متناهيا فيلزمه سطح واذا تخيلنا ذلك السطح من غير الالتفات
الى ما يفارقه من الكيفيات كاللون والضوء يسمى سطحا تعليميا وكذلك
الخط والنقطه ثم الثخن يمكن اخذه لا بشرط شيء وبشرط لا شيء واما السطح

وجود اجسام غير متناهيه وقعه فانه يصور ان يكون امكان ح

يفارقه ح

والخط فلا يمكن اخذهما بالاعتبار الثاني فان السطح لا يمكن تخيله الا
بحيث يفرض فيه جهات والخط الا بحيث يفرض فيه جهتان
والاول الجسم والثاني سطح ويمكن اخذهما بالاعتبار الاول لانا نتصور
الخط فنحمله على كل خط وكذلك السطح وذلك انما يمكن اذا كانا لا خيرين
لا شرط شيء والنقطة والخط والسطح لا تتميز في الوضع لانها لو
تميزت في الوضع لكان ما من النقطة الى جهة غير ما منها الى اخرى
وما من الخط الى يمنه غير ما منه الى يساره وما من السطح الى
اعلاه غير ما منه الى اسفله فلا يكون للنقطة نقطة ولا للخط خط
ولا للسطح سطح هذا خلف وانواع الكيف اربعة لانها اما لم تكن
مختصة بالكميات فان كانت محسوسة فهي الانفعاليات والا فانفعالات
وان لم تكن محسوسة فان كانت استعدادا نحو الانفعال كاللين او نحو
اللاانفعال كالصلابة فهي القوة واللاقوة وان لم تكن استعدادا
بل كمالا فهي الحال والملكة وفسروهما بالكيفيات النفسانية وان
كانت مختصة بالكميات كالتشنج والتربيع فهي الكيفيات المختصة بالكميات
النوع الاول الكيفيات المحسوسة وهي ان كانت غير راسخة كحمرة الخجل

انفعاليات ونحوه

وصفرة الوجل فهي الانفعالات وان كانت راسخة كحلاوة العسل وملوحة
ماء البحر فهي للانفعاليات وسمي بهذا الاسم لانفعال الحواس اولا
والمحسوسات اما ملموسات واما مبصرات او مسموعات او مذوقات
او مشمومات اما الملموسات فهي الحراره والبروده والرطوبه و
اليبوسه واللطافه والكثافه والتزوجه والهشاشه والجفاف
والبلله والثقل والخفه اما الحراره والبروده فغنيتان عن التعريف
لكن من شان الحراره تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات لافادتها الميل
المصعد بواسطه التسخين فان المركب الذي لا يكون بسايطه شديده
الالتحام لما كان تركيبه من اجسام مختلفه في اللطافه والكثافه فكل
ما كان اللطف كان اقبل للخفه من الحراره فانها اذا عملت في المركب ابدت
الاقبل الى التصعد قبل مبادرة الاجزاء دون الغاصي ومعرض من ذلك
تفريق تلك الاجسام المختلفه الطبايع ثم يحصل بعد ذلك اجتماع المتشاكلات
بمقتضى طبايعها واما الذي بسايطه شديده الالتحام فان كان اللطف
والكثيف فيه قريبين من الاعتدال فاذا اقوى تاثير الحراره فيه حدث
فيه حركه دوريه كما في الذهب فان اللطيف اذا مال الى التصعد جذب الكثيف

فحدثت حركه دوريه وان كان الغالب هو اللطيف تصعد واستصحبه
الكثيف والا فان لم يكن الكثيف غالبا جدا اثر النار في تليينه لا في
تسييله والا فلم يقو على تليينه ايضا ومن اسباب الحراره الحركه
واما البروده فمنهم من جعلها عباره عن عدم الحراره فما من شانه
ان يكون حارا والقابل منهما حينئذ يكون قابل العدم والملكه فهو
باطل لانها محسوسه والاشي من العدم كذلك اما الرطوبه فهي
الكيفيه التي بها الجسم سهل التشكل وسهل الترك له دون عن السيلان
فانه عباره عن حركات توجد في الاجسام متفاصله في الحقيقه
متواصله في الحس لدفع بعضها بعضا حتى لو وجد ذلك في الرمل
والرمل كان سيالا واليبوسه هي الكيفيه التي بها يصير الجسم عسر
التشكل وعسر الترك له واما اللطافه فيقال على رقه القوام اعني
سهوله قبول الاشكال الغريبه وتركها وعلى قبول الانقسام وعلى
سرعه اثر من الملاقي وعلى الشفافيه والكثافه على مقابلات
هذه الاربعه والترح هو الذي يسهل تشكيله ويصعب تفريقه
والهش بالعكس والجسم الذي طبيعته لا تقتضي الرطوبه فان اتفق

به جسم رطب فهو الجاف وان التصق فارکان غایصا فیه فهو المتقع والا
فهو المبتل والرق المنفوخ المسکن تحته الماء قسر اتجد فیه مدافعة صاعدة
والحجر المسکن فی الجو قسر اتجد فیه مدافعة هابطة والاولی هی الحقة
والثانیة هی الثقل اما المبطلث فالبیاض منها قد یتخیل عند مخالطة
الهواء للاجسام الشفافة المتصغرة الاجزاء کالثلج فانه اراه ابیض
ولا سبب لبیاضه الا ذلک وقد یکون کیفیته حقیقیة قایمة بالجسم
کبیاض المیت المسلوق ولیس ذلک بسبب ان النار احدثت فیه هوایة
لانه بعد الطبخ یصیر اثقل واما غیره من الالوان فهی کیفیات حقیقیة
محسوسة اما الضوء فان الهواء المقابل للشمس یصیر مستضیئا بالقوة
مقابل لوجه الارض فیصیر له فالضوء الحاصل من المضئ لذاته هو الضوء مضیئا بعد
الاول ومن المضئ لغیره هو الضوء الثانی والذی یدل علی ان الهواء یکیف
بالضوء رؤیتنا الجو الذی فی افق الشرق وقت الصباح والظل هو الضوء مضیئا
الثانی والظلمة عدم الضوء عما من شانه ان یصیر مستضیئا ومنهم من
زعم ان الضوء اجسام شفافة منفصلة عن المضئ متصلة بالمستضئ
وهو باطل والا لکانت حرکته بالطبع الی جهة واحدة فلا یحصل الا

المستضاة الا من تلک الجهة واحتجوا علی کونه جسما بانه متحرک وکل متحرک
جسم والصغری ممنوعة فان المضئ لما کان غالبا سبقنا الی الوهم ان الضوء
متحرک ومنهم من زعم ان الظلمة کیفیة مانعة من الابصار وهو باطل
لانه اذا جلس شخص فی غار مظلم وخارج الغار جماعة واوقدوا عندهم
نارا فان القاعد فی الغار یراهم دون العکس ولو کانت الظلمة کیفیة
مانعة من الابصار لما اختلفت الحال وذهب الشیخ رحمه الله
الی ان الالوان غیر موجودة فی الظلمة لانا لا نراها فیها فعدم الرویة اما
لعدمها او لکون الظلمة مانعة من الابصار والثانی باطل لما مر فبقی
الاول اجاب الامام رحمه الله عنه بانا قد لا نمنع الحس لحواس
ان یکون عدم الرویة لعدم شرطها فان من شرط المرئی ان یکون
مضیئا لذاته او لغیره واما المسموعات فهی الصوت والحرف وهو کیفیة
تعرض للصوت بسببها عن صوت اخر فی الجذب والثقل یتراءی المسموع
والسبب الاکثری للصوت تموج الهواء ولیس المراد منه حرکته
انتقاله من هواء واحد بعینه بل حاله شبیهة بتموج الماء فانه یحدث
بسدم بعد صدم وسکون بعد سکون وسبب التموج استاع عنف

وهو القرع او فرق خفيف وهو القلع وسببه جذب الهواء الى ان يقلب
من المسافة الى سلكها القارع الى جبتها بعنف شديد ويلزم من ذلك
ان يفاد الهواء المتباعد للتشكل والتموج الواقعين خلفه وسوق الاجتماع
بالصوت على وصول الهواء الى الصماخ ليملأه من جانب الى آخر عند هبوب
الرياح ومن اخذ انفه ووضع احد طرفيها على فمه والآخر على صماخ انسان
وتكلم فيه بصوت عال سمعه ذلك الانسان دون الحاضرين وكذلك ذكر
ضرب الحشيه بالفاس قبل سماع الصوت فكل ذلك يدل على ما قلناه
والصوت موجود في الجارح قبل وصوله الى الصماخ والا لما ادركناه
والهواء اذا تموج وقاومه جسم كجبل او جدار اعلس وضعفه حتى انصرف
الى جانبه على عن ذلك الشكل حدث من ذلك صوت هو الصدا واما
المذوقات فالجسم الذي له جس بطعمه لشدة تكاثفه اذا اتصل في تحليل اجزاء
اللسان احس منه بطعم كالنحاس ويسمى ذلك الجسم الطعم الفاعل
والقابل على عدم الطعم ايضا والجسم اما لطيف او كثيف او معتدل والفاعل
اذا فعل في الكثيف حدث المرارة وفي اللطيف الحرافة وفي المعتدل الملوحة
والبارد ان فعل في الكثيف حدث الحلاوة وفي اللطيف التفاهة وفي
المعتدل التفاهة غير البسيطة واما المشمومات فليس لها اسم مخصوص
الا من جهة الموافقة والمخالفة كما يقال رائحة طيبة او رائحة منتنة
او من جهة ما يفاد منها من المطعوم كما يقال رائحة حلوة او حامضة النوع
الثاني الكيفية الاستعدادية وسمي قوة ان كانت نحو الانفعال كالصحة
والصلابة ولا قوة وضعفا ان كانت نحو الانفعال كالمرضية واللين
النوع الثالث الكيفيات النفسانية وسمي حالا ان كانت غير راسخة
وملكة ان كانت راسخة والفرق بينهما بالعوارض المفارقة وبالفصول
والعلم هو حصول ماهية الشيء في العقل مجردة عن اللواحق الخارجة وهو
اما تفصيلي كمن علم ماهية مركبة مفصلة الاجزاء في العقل مميزا بعضها
عن البعض واما اجمالي كمن علم مسئلة ثم غفل عنها ثم سئل عنها فانه يحضر
عنده جملة بسيطة هي مبدأ تفاصيل تلك المسئلة التي كانت متصورة
على التفصيل قال الامام هذه الاجزاء ان لم تكن معلومة بطل
قولكم العلم بالاجزاء قبل العلم بالماهية وان كانت معلومة تميز بعضها عن
البعض على التفصيل وحينئذ منع الشرطية الثانية فانه لا يلزم من العلم

صورة ٤

التي للعلم اصيلا وعرضيا والاول من العلم بالامكان العلم بامكان
الامكان الخاص النهائية والمعقول وقد يكون بالقوة وهو عدم التعقل عما
من شانه ان يتعقل ويسمى العقل الهيولاني وقد يكون بالفعل اما بالبديهيات
مع استعداد النظر لاكتساب النظريات ويسمى العقل بالملكة واما بالنظر
بحيث يكون مخزونة عنده ولا يحتاج على استحضارها حتى يتأتى ويسمى
المعقول بالفعل واما النظريات على وجه لا يغيب عن النفس وتعقلها
تعقلها ويسمى العقل المستفاد لا محالة للنفس اذا ادركت ذاتها
كان العاقل عين المعقول فلا يكون التعقل عبارة عما ذكر قلنا تعقل
المقدمتان متوقفتان امّا الاولى فلان المعقول صورة كلية والعاقل
نفس شخصية واحد بهما غير الاخرى واما الثانية فلان حصول ماهية
الشيء المغاير لا يلزم من تركب الاخص كالانسان والعلم بتعالى ان كان ايجاد
الشيء بعد تصوره افعالي ان كان انكشاف والنقش في مبداء الفطرة
خالية عن المعقولات لكنها قابلة لها والا لما صارت قابلة لامتناع
زوال ما بالذات وتوقف حصولها على حصول الشرائط وارتفاع الموانع
انما يتحقق كثرة الجنسية الجزئيات والا لحصلت العلوم في مبداء الفطرة

قوة تصوره على الشيء

واذا حصلت حصلت المعقولات بالفعل فانه يمكن تصور اثنين
منها في حد النفس والتشبيه بينهما توقف على استحضار الوسط الذي
حصل به نسبة احدهما الى الاخر وتحاذيهما لتقوس بها استحضاره
والنفس بها اصابة الاوساط وترتيبها من غير تكلف في القوة القدسية
وقابلها النفس البليد التي لا يزال شيا البته وفي بينهما المتوسطات
على اختلاف درجاتها واختلف في ان الفكر هل يجامع العلوم النظرية
او لا فان اريد بالفكر الحركات الثلثة فهو لا يجامع العلم لكونها تحصيلا
سابقة عليه وان اريد به العلوم المترتبة في العقل الموجبة لحصول
علم اخر فهي واجبة الاجتماع معه لانها موجبة لحصوله والموجب
يجب حصوله عند حصول المعلول والعلم بالملزوم لا يوجب العلم
بلازمها القريب والاول من العلم بلازمها العلم بلازمها اللازم الى غير
النهاية نعم تصور الماهية مع تصور لازمها القريب يوجب الجزم بنسبة
الى الماهية وفي الاول فظ لجواز ان ينتهي الى ما لا يكون له لازم قريب
او الى ما لا يكون لازمه بعض ملزوماته والعلم بما له سبب لا يحصل الا بعد
العلم بوجود السبب لانه ممكن فلا يكون وجوده راجحا الا بالنظر

الى سببه وما يعلم بسببه يعلم كليا اما اذا علمنا ان الالف يوجب للباء
فقد علمنا الباء وصدوره عنه وكلاهما كليان وتقيد الكلي بالكلي كلي
وكذلك اذا علمنا ان الالف المقترن بالواو كليه يوجب الباء المقترن بالواو
كليه وعلم منه ان الصورة الحاصلة في العقل من الجزئي الخارجي يكون كليه لكونها
مركبة من ماهية كليه وعوارض كليه وان كان المطابق لها في الخارج امرا واحدا
فقط ويجب بعثة العالم الواحد لامم تخلفوا والطبايع الكليه لما امتنع تغيرها
امتنع تغير العلم بها دون الجزئيات فانه يجوز تغير العلم بها لجواز تغيرها والعلوم
النظريه اللازمه عن الضروريه لا يصير ضروريه لان الضروره كيفيه اللزوم
لا كيفيه اللازم وكل مجرد يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها
لانه يمكن ان يعقل وكل ما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل مع غيره وكل ما يمكن
ان يعقل مع غيره يمكن ان تقارنه صور المعقولات في العقل وكل ما يمكن
ان تقارنه صور المعقولات في العقل يمكن ان تقارنه صور المعقولات
في الخارج فكل مجرد يمكن ان تقارنه صور المعقولات في الخارج وكل ما يمكن
للمجرد فهو واجب الحصول له والا لكان له تعلق بالمادة والمقدمات
باسرها ممنوعه فان الواجب لذاته مجرد وممتنع ان يعقل وعلم منه امتناع

امتناع تعقله مع غيره ولا يلزم من امكان تعقل المجرد مع غيره اي من
امكان ان يكون حالا مع غيره في العقل امكان ان يحل فيه صور
المعقولات في العقل حتى يلزم منه امكان ان تقارنه صور المعقولات
في العقل ولا يلزم من امكان ان تقارن صور المعقولات في العقل
امكان ان تقارنه صور المعقولات في الخارج وكل مجرد يمكن ان تقارنه
صور المعقولات في الخارج وكل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول له
والا لكان له تعلق بالمادة والمقدمات باسرها ممنوعه فان الواجب
لذاته مجرد وممتنع ان يعقل وعلم منه امتناع تعقله مع غيره ولا يلزم
من امكان تعقل المجرد مع غيره اي من امكان ان يكون حالا مع غيره في
العقل امكان ان يحل فيه صور المعقولات في العقل حتى يلزم امكان
ان تقارنه صور المعقولات في العقل ولا يلزم منه امكان ان تقارن
صور المعقولات في العقل امكان ان تقارنه صور المعقولات في
الخارج فان الاولى عبارة عن حلولها فيه حال كونها في العقل والثانية
عن حلولها فيه حال كونها في الخارج وما ذكروه لبيان المقدمة الاخيرة
ايضا ممنوع والقدرة قوة هي مبدا الافعال المختلفه ونسبتها

الى الضدين على السويه والخلق ملكه يصدر بها من النفس فعل من غير تقدم
رويه واللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم والالم ادراك المنافي
من حيث هو منافٍ والصحة حاله او ملكه يصدر عنها الافعال من
الموضوع لها سليمة والمرض حاله او ملكه يصدر عنها الافعال من الموضوع
لها غير سليمة والاوساط منهما واما الفرح والحزن والحقد واشباهها
فغنته عن التعريف النوع الرابع من الكيفيات المختصة بالكميات
وهي اما في المتصل كالزوجية والفردية او في المتصل كالاستقامة والانحناء
والخط المستقيم اقصر خط يصل بين نقطتين فاذا اثبتنا احد طرفيه وادرنا
حتى عاد الى وضعه الاول حدثت الدائرة واذا اثبتنا الخط المذكور
بالقطر وادرنا نصف الدائرة الى ان عاد الى وضعه الاول
حدث الكره واذا اثبتنا سطحا متوازي الاضلاع على احد اضلاعه
وادرنا الى ان عاد الى وضعه الاول حدث الاسطوانه واذا اثبتنا
ضلع على احد اضلاعه وادرناه الى ان عاد الى وضعه
الاول حدث المخروط والشكل ما يحيط به حد او حدود والزاوية ما
حدث من اتصال الخطين بالاخر لا على سبيل الاستقامة وليست

هي بكم لانها قد تطول عند الازدياد ولا شيء من الكم كذلك ولا يتوهم
كونها من الكم كذلك ولا يتوهم كونها من الكم لقبولها المساواة واللامساواة
لاجل ان يكون ذلك بالعرض لا بالذات والمضاف يقال بالاضافة
على نفس الاضافة وهو الحقيقي وعلى المركب منها ومن معروضها
وهو المشهوري وله خاصيتان الكائن في الوجود ووجوب
الانعكاس فانه كما يقال الاب اب الابن فكذلك يقال الابن ابن
الاب وهي اذا كانت محتملة او مطلقة في احد الطرفين كانت في الطرف
الاخر ايضا كذلك فالنصف المطلق باذاء الضعف المطلق والميمن
باذاء الميمن وتحصيل موضوعها لاقتضى تحصيلها فان الراسية اضافة
عارضة لعضو ما بالقياس الى ذي الرأس فاذا حصلنا ذلك العضو
حتى صار هذا الرأس لم يلزم من العلم به العلم بالشخص الذي له ذلك
الرأس ومن الاضافة ما هو متفق في الطرفين ومنها ما هو مختلف اما
محدود كالنصف والضعف او غير محدود كالزائد والناقص والمضافان
اما ان لا يحتاج احدهما في اتصافهما بالاضافتين الى صفة حقيقية كالميمن
والميسر او يحتاج كالعاشق والمعشوق او يحتاج احدهما دون

الاخر كالعالم والمعلوم وهو مختص للمقولات باسرها اما للجوهر
فكالاب والابن وللكم كالغط والنقير والقليل والكثير وللكيف
كالاحمر والابرد وللمضاف كالاقرب والابعد والايمن كالاعلى
والاسفل وللمتى كالاقدم والاحدث وللوضع كالاشد انتصابا
وانحناء وللملك كالاعرى والاكسى وللفعل كالاقطع والاخرز وللانفعال
كالاشد تسخنا وتبردا والمتقدم على غيره اما بالزمان كتقدم الاب
على الابن او بالطبع كتقدم الواجب على الممكن او بالعلية كتقدم ضوء
الشمس على ضوئها استثناء ان ارشة كتقدم الامام على المأموم
اذا ابتدئ من المحراب او بالشرف كتقدم العالم على الجاهل والمتماثلان
هما اللذان ليس بين اولهما وثانيهما شيء مرتبتهما سواء كانا متفقين في
النوع كبيت وبيت او مختلفين كبيت وحجر ويسميان المتشابهين
ايضا والمتماثلان ما اختلف ذاتاهما في الموضع ويتقدم فاضلهما والتام
هو الذي حصل له جميع ما ينبغي وهو الكامل ايضا فان تم غيره منه
فهو فوق التام والمكتفي ما اعطى ما به يمكن من تحصيل كماله كالنفوس
السماوية والناقص ما خالفه

والاصم

تمام المشابهين

لذاته وصفاته اما ان واجبا لذاته فقدم واما انه واحد فلانه
لو كان اثنين لاشتركا في وجوب الوجود الذي هو نفس الماهية فكانا
مشتركين في الماهية ولا بد من امتياز احدهما عن الاخر فان كان المميز
فصلا كان كل واحد منهما مركبا من الجنس والفصل وان كان تعينا كان
له علة فان كان شيء الماهية كان لازما لها فالواجب لذاته واحد وان
كان غيرها كان الواجب لذاته محتاجا في تعينه الى سبب منفصل والواجب
لذاته ليس بجوهر وقدم ولا عرض لاستحالة افتقاره الى غيره وليس
مادة ولا صورة لهذا المعين ولا جسما والا لكان ممكنا ولا نفسا
والا لتوقف فعله على الجسم ولا عقلا والا لكان ممكنا وانه عالم بذاته
لحضور ذاته له ويعلم الاشياء بذاته لانه يعلم ذاته التي هي مبدأ
تفاصيل الاشياء فتكون عنده امرا بسيطا هو مبدأ تفاصيلها
ولا يتقرر في ذاته صفة والا لكان فاعلا لها وقابلا وواجب
من جميع جهاته اي ذاته كافية في حصول جميع ما له من الصفات
وجوده كانت او عدميته والا لتوقف حاله من احواله على غيره
وذاته المعينة متوقفة على ملك لحاله فيكون ممكنا لذاته فقد بطر

تعرفه مما تقدم في التفتيش وهو حيث لا يصدر منه الا واحد الذي
هو العقل الما عرفت والعقول متكثره لان الاجسام ليس بعضها
علة للبعض والا لكان الجاوي علة للمحوي او بالعكس والاول
باطل والا لتاخر وجوب وجود المحوي عن وجوب وجود الجاوي
مع وجوب وجود الجاوي امكان عدم المحوي ومع امكان المحوي
امكان الخلاء فالخلاء ممكن والثاني ايضا باطل لان الصغير لا يكون
علة للكبير فلكل جسم مبدء عقلي ولان حركاتها فلكل واحد منها
ان كانت لارادة امر جزئي لوجب انقطاعها عند حصوله فهي لارادة
امر كلي فمطلوبها استحال ان يكون ذاتا مجردة لامتناع حصولها لغيرها
بل لشبيه بامر مجرد والمشتبه به في جميع الافلاك ليس شيئا واحدا والا
لتشابهت في الحركات وفي الجهة بل شيء واما متعددة ففي الوجود عقول
متعددة والعقل الصادر من المبدء الاول الملزم الامكان لذاته والوجوب
من غيره وله ماهية جوهرية فيصدر منه باعتبار هذه الاعتبارات
هيولى الفلك وبواسطتها الصورة الفلكية ويصدر عنه بالاعتبار
الثالث النفس الفلكية ويصدر عن العقل الثاني على هذا الوجه عقل

وهيولى فلكيه ونفس الى ان ينتهي الى العقل الفعال فيصدر منه
هيولى العالم العنصري وصورها وقواها وتعرض الهيولى بواسطة امكان
الجزئية استعدادات مختلفة ويصدر بواسطتها انواع الكائنات
وفيه نظر لانه لا يلزم من مجامعة امكان الخلاء مع وجوب وجود
الجاوي ان يكون وجود الخلاء ممكنا معه فان امكان الشيء جاز ان
يكون وجود الخلاء ممكنا معه فان امكان الشيء جاز ان يكون مجامعا
لشيء اخر مع ان وجوده معه يكون محالا الا ترى ان امكان وجود كل
حادث حاصل في الازل مع ان وجوده فيه محال ولا يخفى عليك
ضعف بقية المقدمات المذكورة ولنذكر الطرق التي سلكها
المليون في اثبات مبدء العالم وصفاته قالوا العالم حادث لانه ممكن
وكل ممكن فله مؤثر والمؤثر فيه لا يجوز ان يكون حاله الوجود لامتناع
تحصيل الحاصل ولا حاله العدم لامتناع الجمع بين الوجود والعدم
فهو حاله الحدوث ولان الاجسام لو كانت ازليه لكانت اما متحركة
او ساكنة والاول باطل لان الحركة تقتضي المسبوقية بالغير والازلية
تنافيها وكذا الثاني لانها لو كانت ساكنة لامتنعت الحركة عليها لان

السكون لا يتوقف على شرط حادث والا لكان حادثا واذا لم يتوقف
على شرط حادث كان جملة ما يتوقف عليه وجوده حاصلا في الازل
فيمتنع زواله فيمتنع الحركة والتالي باطل لان الاجسام منحصرة عند
الفلاسفة في الفلكيات والعنصريات والحركة جايزة على كل واحد
منها ولان العالم مشاهد لما لم يختص بمقدار وشكل معينين وكما انه
للجسمية او لاجل حيزها او لامر لازم لها والا لكان لكل جسم ذلك المقدار
والشكل بالسبب خارج ولان المؤثر في تكوين النطفة انسانا ليس هو
الطبيعة لان النطفة ان كانت مشابهة الاجزاء وجب ان يكون الانسان
على شكل الكرة لان البسيط يجب ان يكون شكله كذا اذ لو كان مضلعا
او مخيا لاختص بعض جوانبه بهيئة دون اخرى وذلك ترجيح من غير
مرجح وان لم تكن مشابهة الاجزاء كانت نسايطه متشابهة الاجزاء
فكان يجب ان تكون الانسان على شكل كرات مضمومة بعضها الى بعض
بالسبب من خارج وهو المطلوب ثم قالوا لو وجد الحادث ارادا جديدا
حركة زيد والاخر سكونه فان حصل مرادهما يلزم الجمع بين المتنافيين
والا لكان احدهما عاجزا فلا يكون الها ثم قالوا الصانع فاعل مختار ان

هو حال ان شاء فعل وان شاء ترك لا موجبا بالذات حتى يجب صدور
الفعل عنه لانه لو كان موجبا بالذات لكان العالم لازما لوجوده
فيكون ازليا ولانه لو كان موجبا بالذات للزم من دوامه دوام معلوله
ومن دوام معلوله دوام معلول معلوله فيلزم دوام جميع الاثار
الصادرة ثم قالوا الفاعل بالاختيار يكون قاصدا الى ايجاد الشيء
والقصد الى ايجاد الشيء بدون تصوره محال فهو عالم بالاشياء ثم قالوا
لو وجدت العقول والنفوس لكانت مشاركة للباري تعالى في كونها
غير محتيزة ولاحاله في المتحيز فيلزم تعليل هذا الوصف بعلل مختلفة
وانه محال والكل ضعيف لانا لا نسلم ان المؤثر حاله الوجود تحصيل
للحاصل وانما يكون كذلك ان لو اعطاه وجودا مستانفا وليس كذلك
بل رجح الوجود الحاصل على عدمه ولان المؤثر ان لم يكن حاله الوجود
كان حاله العدم اذ لا واسطة بينهما واللازم باطل لا يقال ان
حاله الحدوث مغايرة لهما لان الماهية في تلك الحاله اما ان تكون
موجودة او معدومة والعلم به ضروري وكون الحركة مسبوقة بالغير
لا ينافي ازلية الجنس مع كونه متحركا بحركات متعاقبة لا اول لها ولا يلزم

من عدم توقف لتكون على شرط حادث امتناع زواله لجواز ان يكون
مشروطا بعدم حادث ما فاذا وجد ذلك الحادث فقد زال الشرط
فيزول ولا يلزم من تعليل لزوم المقدار والشكل المخصوصين للجسم باحد جزئيه
ان يكون كل جسم على ذلك المقدار والشكل لاحتمال ان يكون هيولات
الأجسام مختلفه ويكون العلة لمقدار كل جسم وشكله هي هيولاه ولا
يلزم من تشابه بسايط التفه تكون الانسان على شكل كرات مضمومه
بعضها الى بعض لاحتمال ان يمنع امتزاج الطبايع بعضها ما البعض عن
الشكل الكرى ثم بعد التجاوز عن هذا كله لا يلزم ان يكون ذلك السبب
واجبا لذاته لينتهى اليه الممكنات اللهم الا عند العود الى ابطال الدور
والتسلسل فيكون ما ذكروه من التطويلات صانعا قوله لو كان الفاعل
موجبا بالذات لكان العالم ازليا قلنا نعم ولم قلتم بان اللازم باطل
ولانه لا يلزم من كونه موجبا دوام جميع معلولاته فان من جملتها الحركه
وهي غير قابله للدوام والثبات وما ذكروه لبيان كونه عالما فهي مبنى على
كونه مختارا وما ذكروه لبيان نفي النفوس والعقول ضعيف لانا لا نسلم
افتقار ذلك الوصف الى العلة لكونه عدميا ولا نسلم امتناع تعليل

الوصف الواحد بعلتين مختلفتين وقد مر ضعف ما قيل فيه ٥
امتناع الحاجة الى احكام النفس بما تلقه النفس الناطقه
لو كانت قديمة فاما كانت واحدة كانت نفس زيد هي بعينها نفس عمرو
وكل ما يعلمه احدهما يعلم الآخر ان بقيت واحدة بعد والا لكانت قابلة
للتجزي فلا يكون مجردة وان كانت كثيرة فالاشياء كثيرة بالماهيه
ولوازمها والا لكان لازما لها لاشتراكها في الماهيه ولا بالعوارض
لان لحوقها اياها اما ان يكون بسبب الماهية او الفاعل كان لازما وان
كان بسبب البدن كانت متعلقة بالبدن قبل البدن ولقائل ان يمنع
وبقول لا نسلم اشتراك النفوس في الماهيه واللوازم وامتناع تعلقها
ببدن قبل تعلقها بهذا البدن فانه لا يجوز ان يكون متعلقة قبل هذا
البدن ببدن آخر وقبله بآخر الى نهايه كما ذهب اليه اصحاب التناسخ
لا يقال لو كانت موجودة قبل هذا البدن لكانت مستغنية في بعينها
عنه فلا تتعلق به لجواز استغنائها عنه وتعلقها به بشرط حدوثه
وهي باقيه بعد خراب البدن والا لكانت فسادها بفساد صورتها
لان فساد الجوهر بدون فساد الصورة غير معقول وحينئذ يكون

فيها شئ يفسد بالفعل وشئ يقبل الفساد واحدهما غير الآخر فيكون
مركبه ولكان لها قوه الفساد وقوه الثبات والشئ الواحد لا يكون
له هاتان القوتان فيلزم تركبها ولقائل ان يمنع ان فساد الجوهر
بدون فساد الصوره غير معقول لجواز فساده بارتفاعه عن الحامل
وان الشئ الواحد لا يكون له قوه الثبات والفساد بمعنى الارتفاع
عن الحامل قالوا في ابطال الثالث ان النفس حادثه مع حدوث البدن
على معنى ان عند حدوث كل بدن لا بد ان يحدث نفس لان النفس حادثه
مع حدوث البدن على معنى ان عند حدوث المزاج المستوى قد حدوثها عن
علتها على استعداد المادة ومادة النفس البدن فالعلة التامه
لحدوثها تتوقف على حدوث البدن الصالح لقبول النفس على معنى انها
تنعدم بانعدامه وبحيث تحققه والا لجاز وجودها قبل البدن
او عدمها مع حدوثه وحينئذ فنفس من العلمه نفس عند حدوثه فلو
تعلقت به نفس اخرى على سبيل التناسخ كان للبدن الواحد نفسان
مدبران وهو باطل لان كل احد يجد مدبرا بدنه واحدا وهو مبنى على
حدوث النفس المبتنى على فساد التناسخ ولنختم هذه المقاله ببحثين

المبحث الاول في امكان الوحي والنبوه لما كان للانسان القوه
المخيلة وقوه الحس المشترك فلا بعد في وجود نفس قويه يتصل بالعقول
والنفوس الفلكيه ويدرك ما عندها من المعقولات على وجه كلي فتحاكيها
المخيلة بصور جزئيه مناسبه لها ثم تنزل منها الى الحس المشترك
فتصير مشاهده محسوسه بصفاء الحس المشترك لقوه النفس على
استخلاصها عن تعلقات الحواس الظاهره كما يقع في حاله النوم
وهو الوحي الا ان المنامات منها صادقه لهذا السبب ومنها كاذبه
اما لان النفس اذا احتشت بصوره جزئيه فعند النوم ترتسم في
الحس المشترك اولا نها الفت صوره والفتها عند النوم يمثل
فيها اولان مزاج الدماغ تغير فيتغير افعال المخيلة واما الوحي
فلا يكون الا صادقا واما امكان النبوه فلان مجرد التصور النفساني
قد يكون سببا لحدوث الحوادث والا لما امكن للنفس المدبره البدن
بمجرده وحينئذ يكون الهيولى العنصريه مطيعه للتصور النفساني
محذور وجود نفس قويه نسبتها الى عالم الكون والفساد نسبه النفس
الى البدن حتى يكون تصورها سببا لخرق العادات فيصدر منها الامور

بحسبه التي هي المعراج البحث الثاني في احوال النفس بعد
المفارقة منهم من قال انها تنعدم وتعادم مع البدن بعينها وتعلق
به ومنهم من قال بتوقف وجودها على البدن المعين والا لما وجدت
معه ويلزم من انعدامه انعدامها ومنهم من قال ببقائها واشتاقها
بنفسها فاذا انعدم البدن تعلق ببدن اخر وقبل هذا البدن كما تعلقه
ببدن آخر ومنهم من قال بحدوثها وبقائها بعد البدن قائمة بنفسها ويكون
لها سعادة وسببها ادراك الملائم من حيث هو ملائم وشقاوة وسببها
ادراك المنافي من حيث هو منافٍ والملائم لها ادراك الموجودات
بان يحصل لها ما يمكن ادراكه من الحق الاول وانه واجب لذاته برئ عن
النقائص منبع لفيضان الخير ثم يدرك ما صدر منه على الترتيب الواقع
في الوجود ثم يحصل لها بعد ذلك التنزه عن الهيئات البدنية الرديئة التي
توجب استغراقها في مقتضيات القوى الجسمانية والغفلة عن العالم
العقلي وانفهما بان يحصل لها الشعور بما كان لها من الكمالات واكتساب المجهول
من المعلوم فيشتاق اليه والاعتقادات الباطلة المنافية للحق والاخلاق
المذمومة الرديئة البدنية الا ان حالة التعلق بالبدن لا يحصل لها السعادة

والشقاوة لاستغراقها في تدبير البدن فاذا فارقت زال العائق فتمت السعادة
والشقاوة وتختلف مراتب النفوس بحسب اختلاف السعادة والشقاوة
وكل ذلك مبني على حدوث النفس وفساد النواميس وقد عرفت ما فيهما
قال الاستاذ اثير الحق والدين ونحن نقول ان النفس انما تتعلق
ببدن لتستوفي كمالاتها واذا استكملت بواسطته وتجردت عن الهيآت
البدنية الرديئة لم يبق لها شوق الى البدن فلا تتعلق ببدن آخر بعد خراب
البدن بل يجذبها الكمال الى عالم القدس وتخرط في سلك الجبروت وان
استكملت ولكن لم تتجرد عن الهيآت المذكورة لم يبق لها ايضا حاجة الى
البدن فلا تتعلق ببدن آخر ولكن يبقى بسبب الهيآت البدنية الباقية معها
الى ان يزول لكنها ليست بلازمة لها فلما عرضت بسبب مباشرة الامور
البدنية فتزول الخزائم ويحصل لها السعادة الكاملة وان لم تستكمل
بقيت محتاجة الى البدن فان لم يكن لها هيآت رديئة احتمل ان تبقى دائمة
بنفسها بعد البدن ويحصل لها الخلاص عن العذاب ويحتمل ان يجذبها الحاجة
الى الكمال الى التعلق ببدن آخر انسانى وان كان فيها هيآت رديئة يحتمل
معذبة بتلك الهيآت دائما ويحتمل ان يجذبها تلك الهيآت الى التعلق

عليه ح

بدن آخر حيواني ولا يمكن الحكم بشيء من هذه الأمور والله اعلم بهذا
التحقيق وهو بالفضل حقيق وليكن هذا آخر ما اوردته في العلم الالهي
ويتلوه القسم الثاني في الطبيعي والحمد لله على الاتمام والصلوة على محمد خير الانام

القسم الثاني في العلم الطبيعي وفيه خمس مقالات

المقالة الاولى في احكام الاجسام وما يتعلق بها لو وجد جزء
لا يتجزى فان لم يماسه جزء آخر او ماسه فاما ان يكون في الوجود او مقدارا
والاول فالجانب الذي يماس الآخر غير الذي لا يماسه به فينقسم والا لكان لو
وجد جزء لا يتجزى فاطول الخط من الرحى اذا قطع جزء لا يتجزى فالصغير
لا تقطع مثله او اكثر والا لكان المسافة التي يقطعها الصغير مثل
التي يقطعها الكبير او اكمل او اقل فينقسم الجزء وكذا الكلام في الفرجار
ذي الشعب الثلث ولان الجسم لو تركب من اجزاء لا يتجزى فعند حركته
يلزم حركة من جزء الى جزء آخر وانه محال ان يوصف الحركة بحال اما لكون
ملاقيا للجزء الاول او للجزء الثاني بل حال لها يكون على المفصل المشترك
فينقسم الجزء ولان الشمس اذا ارتفعت جزء لا يتجزى فان تنقص من ظل الحشبة
المغروزة في الارض الهائلة لها جزء او اكثر كان طول الظل مثل ارتفاع

الشمس في نصف النهار او اكثر وان انقص اقل انقسم الجزء وان
تلك الاجزاء ان لم تكن كرية كان احد جانبيه غير الجانب الآخر وان كانت
كرية فعند انضمام بعضها الى بعض تحدث فرج خالية كل واحد منها
اقل من الجزء لا يقال النقطة موجودة لانها طرف الخط الذي هو طرف
السطح الذي هو طرف الجسم الموجود وطرف الموجود موجود فيحلها
غير منقسم والا لزم انقسامها لان الحال في احد جزئيه غير الحال في
الجزء الآخر ولان الحركة الحاضرة غير منقسمة والا لكانت اجزاؤها
غير مجتمعة لان شأن اجزاء الحركة ذلك فلا تكون الحاضرة حاضرة
فالمسافة التي يقع عليها تلك الحركة غير منقسمة والا لكانت الحركة
الى نصفها نصف الحركة الى كلها لانا نقول لا نسلم ان طرف الموجود
موجود فان الاطراف امور متوهمة لا هوية ولا تعين لها في الاعيان
ولئن سلمنا لكن لا نسلم انقسامها بانقسام محلها وانما ينقسم ان لو كان
حلولها حلول السريان وهو ممنوع واما انقسام الحركة الحاضرة فان
ايدها الانقسام بالفعل فلا يلزم من عدم انقسامها وجود الجزء الجواز
كونها منقسمة بالقسمة الوهمية او الفرضية وعلم منها امتناع تركب

الجسم من اجزاء لا يتجزى غير متشابهة ولانه لو ائتلف من اجزاء غير متشابهة
لكان قطعه بالحركة في زمان متناه قطعها لاجزاء غير متشابهة ولكان
تاليفها مفيدا للوجود ابعادا غير متشابهة فعلم ان الجسم ليس فيه اجزاء
بالفعل بل هو متصل واحد في نفسه كما هو عند الحس والاسباب الموجبه
للقسمة اما الفك او الوهم او اختلاف عرضين ولا ينتهي في القسمة الى
حد لا ينقسم بل هو قابل للقسمة الى غير النهاية نعم القسمة الانفكاكية
ربما يقف المانع دون لوميته والهيولى لا مقدار لها في ذاتها والا لما قبلت
الا ما يطابقها لكل المقدار بعدها لقبول الانقسام وانقسامها لا ينفي
ان يكون لها هيولى اخرى لكونها غير متصلة بذاتها ولكل جسم شكل طبيعي
وحيز طبيعي لانه لو فرض مجردا عن العوارض المفارقة للزمه شكل وحيز الفروض
ولا نعني بالطبيعي الا ذلك والشكل الطبيعي للبسيط الكرة لان غير
الكرة مختلف الهيات تخصيص احد جوانبه بهيئة دون اخرى
ترجح بلا مرجح وليس لجسم واحد حيزان طبيعيان لانه ان حصل في
احدهما دون الاخر كان الاخر متروكا بالطبع وان لم يحصل في شيء
منهما امتنع ان يوجد في حالة واحدة اليهما بل الى احدهما فقط فيكون

الاخر

الآخر ايضا متروكا بالطبع والحيز الطبيعي للمركب حيز البسيط الغالب
فيه او ما يتفق فيه تركيبه عند استواء الجاذبات وهو ان يكون
الاجزاء الارضية والمائية والهوائية والنارية متشابهة في المركب
والمكان ما يتمكن فيه الجسم ولا يكون نفس المتمكن فيه ما يفارق الانتقال منه
ولا يجوز ان يكون بعدا ما الكونه مشارا اليه فهو اذن موجود وليس خلاء لانه
محال والا لكان عدما محضا او مقدارا مجردا والاول محال لكونه قابلا للزيادة
والنقصان وكذا الثاني لما مر ولان للبعد المجرد لو كان موجودا لكان
متشابها فيلزمه شكل في الوجود ولا يجوز ان يكون ذلك نفس المقدار
والا لكان لكل مقدار ذلك الشكل ولا لسبب من خارج والا لكان
المقدار المجرد قابلا للفصل والوصل ولا للمادة لانا فرضناه مجردا
عنها ولانه لو كان مجردا امتنع ان يحصل فيه الجسم لامتناع انتشاع البعد عن
في مادة واحدة لاستلزامه عدم الامتيازين في بعدين متشابهين لان
اختلاف افراد الطبيعة الواحدة لاختلاف المواد لامتثال اذا تحرك
جسم امتنع ان ينتقل الى مكان مملوء والا لكان الجسم الذي فيه ان
انتقل الى مكانه لزم الدور او الى مكان اخر فيلزم من حركة ذلك الجسم

الى هنا يطلق المكان المطلق

خلاف الصور والاعراض فان
في المواد والموضوعات تتفاوت

حركة جميع الأجسام بل الى مكان خال ولأنا اذا رفعنا باطن اصبعنا
المماس لجسم املس بحيث لا تخلفهما مالث دفعه فانه يقع الخلاء
لان الجسم انما ينتقل اليه من الأطراف فحال كونه على الأطراف يكون
الوسط خاليا لا ما نقول اما الأول فلا يلزم منه حركة جميع الاجسام
ان تحرك ذلك الجسم الى مكان آخر بل تكاثف ما قدامه وتخلخل ما خلفه
لان المادة قابلة لمقادير مختلفة واما الثاني فان اردتم بالدفعة الآن
فللم وقوع الحركة فيه وان اردتم بها الزمان الحاضر فيه تحرك الجسم من
الطرف الى الوسط فلا يقع الخلاء ومن العلامات الدالة على امتناع
الخلاء الاناء الصيني الذي اسفله ثقب ضيقة وقد ملاء
ماء فان فتح راسه نزل الماء وان سد لم ينزل والابنوبة اذا وضع احد
طرفيها في الماء ومص صعد الماء وارتفاع اللحم في المجمة وانكسار القارورة
التي ادخلنا راس انبوبة داخلها واحكمنا الخلل الذي في عنقها بشيء لا
داخل ان حدثنا الانبوبة الى فوق بحيث لا يدخلها الهواء والى خارج ان
ادخلناها فيها ولما بطل الخلاء فالمكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي لا يقال لو كان هو السطح المذكور

لكان الحاوي متمكنا في سطح آخر لا الى نهاية ولكان الطير الواقف
في الهواء والحجر الواقف في الماء متحركين لتواردا لامكنة عليهما
لانا لا نجيب عن الاول بان الاجسام مستحيل ان يكون امكان له وهو
الحاوي لجميع الاجسام بل له وضع فقط وعن الثاني بمنع كونهما متحركين
حينئذ لكونهما غير متوجهين من سطح الى آخر والمكان قد يكون سطحا واحدا
وقد يكون عدة سطوح تركب عنها مكان كالماء في النهر وقد يكون بعض
هذه السطوح متحركا وبعضها ساكنا كالحجر الموضوع على الارض الجاري
عليه الماء وقد يكون الحاوي متحركا والمحوي ساكنا وقد يكونان متحركين
والجهة مقصد المتحرك ومتعلق الاشارة فيكون موجودة والا لما
قصدها المتحرك بالحصول فيها وعن منفسنة في ماخذ الاشارة والا
فاذا وصل المتحرك الى اقرب جزء منها منه وتحرك كان الجهة ما وراءه ان
كانت تحركه الى الجهة وذلك الجزء ان كانت من الجهة والجهة ممنوع لجواز
ان يكون في الجهة لا منها واليها ووجودها ليس في خلاء ولا في ملاء
مشابه لاستحالة الخلاء وكون بعض الجوانب المشابهة مطلوبا بالطبع
وبعضها متروكا بالطبع بل في اطراف ونهايات وتحددها ليس بالجسام

لانه لم يحط بعضها بالبعض كان احدها جاعلا في جانب من الآخر فهو اما
طالب لتلك الجهة او متوجه عنها وكيف يكون الجهات متحدة في
نفسها لانها وان احاطت كان المحيط كافيا في التحديد ولا مدخل للمحاط به
فيه ولا جسم واحد غير كري والالم تتحدد به الجهة واحدة وهي القرب
منه بل بجسم واحد كري ليتحدد بمحيطه غاية القرب ومركزه غاية البعد
لا يقال انما يكون المحيط كافيا ان لو كان كريا وهو ممنوع لانا نقول
من الراس المحدد يجب كونه كريا والالم تتعدد الاجهة القرب ثم تم الدليل
المذكور وليس خارج العالم كره اخرى والالزم الخلاء سواء كانت ماسة
للمحدد او لم يكن لوقوع الفرجة فيما بينهما على تقدير اللاماسة ولقبول
ما بينهما على تقدير اللاماسة للزيادة والنقصان ولقابل ان يمنع لزوم
الخلاء على تقدير الماسة واللاماسة لجواز ان يكون تلك الفرجة
مملوة بجسم آخر المقالة الثانية في مباحث الحركة الموجود
يستحيل ان يكون القوة من كل وجه والا لكان كونه بالقوة ايضا بالقوة
بل يكون بالفعل اما من كل الوجوه او من بعضها وكل منهما بالقوة فحصوله
بالفعل اما دفعة واحدة او على التدريج فالاول الكون والثاني الحركة

فالحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على التدريج وهي ممكنة الحصول
للجسم فحصولها كمال له الا انها يفارق سائر الكمالات من حيث انه
لا حقيقة لها الا التأدي الى الغير فيكون لها خاصيتان احديهما
انه لا بد هناك من امر ممكن الحصول ليكون التأدي تأديا اليه
والثانية ان ذلك التوجه ما دام كذلك فانه يبقى منه شيء بالقوة
لان المتحرك انما يكون متحركا اذا لم يصل الى المقصود فالحركة متعلقة
بان يبقى منها شيء بالقوة وبان لا يكون المتأدي اليه حاصلا بالفعل فالجسم
اذا كان حاصلا في مكان وهو ممكن الحصول في مكان آخر كان له
امكانان امكان الحصول في ذلك المكان وامكان التوجه اليه وهما
كمالان والتوجه مقدم على الوصول والالم يكن الوصول على التدريج
بل دفعة فاذن التوجه كمال اول للشيء الذي بالقوة من جهة ما هو بالقوة
لا يقال لو كانت الحركة موجودة لاستحال ان لا يكون منقسمة والا
لكان المسافة التي قطعها غير منقسمة فيلزم الجزء الذي لا يتجزى
وان يكون منقسمة والا لكان احد جزئيها سابقا على الآخر فلا يكون
الحركة الحاضرة حاضرة لانا نقول قد مر جوابه في المقالة الاولى

والحركة المتصلة من المبداء الى المنتهى لا حصول لها في الاعيان بل في الاذهان
فقط لان المتحرك له نسبة الى المكان الذي ترك والى المكان
الذي يتركه فاذا ارتسمت هاتان النسبتان في الخيال حصل الشعور
بامر ممتد من اول المسافة الى اخرها والموجود في الخارج هو كون الجسم
متوسطا بين المبداء والمنتهى وذلك انما يتحقق اذا لم يكن للجسم استقرار
في شيء من حدود المسافة اذ لو استقر فيها كان ذلك منتهى حركته
فيكون حاصلا في المنتهى لا في الوسط من المبداء والمنتهى والحركة
شخص بوحدة الموضوع والزمان وما فيه فالحركة الواحدة بالعدد
هي التوسط بين مبداء وشخص ومنتهى بالشخص لموضوع واحد بالشخص
في زمان واحد ولكل متحرك تحرك زائد على جسميته لانه لو تحرك لذاته
لامتنع سكونه ولكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية وكانه
حينئذ ان كان له مطلوب وجب سكونه عند حصوله والا لكان
متحركا الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه في حالة
واحدة الى جهات مختلفة والثاني الترجيح بلا مرجح والطبيعة وحدها
لا تكفي في التحريك لانها ثابتة فمقتضاها ثابت بل لابد من انضمام امر

اليها وذلك الامر استحال ان يكون حالة ملائمة لان الجسم على الحالة
الملائمة لا يتحرك والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع
بل حالة غير ملائمة توجب الطبيعة بشرط وجودها العود الى
الحالة الطبيعية وكذلك الكلام في النفس المنسبة الى الحركة
الارادية وذلك الامر ليس هو التصور الكلي لان نسبته الى
الجهات واحدة فلا نفع به واحد دون اخر بل امر اخر ينضم الى
التصور الكلي ليحصل الفعل الجزئي ومبداء الحركة ومنشاها
فقتضاد ان فاذا اما مع غاية الخلاف بينهما كالحركة من البياض
الى السواد او لا مع الغاية كالحركة من الصفرة الى النيلية وقد يتضاد
بالعرض اما لاجل عرضين لازمين كالمركز والمحيط فانهما لا تضادان
لذاتهما لكون كل واحد منهما نقطة بل لعارضين عرض احدهما للمركز
وهو كونه غاية البعد من الفلك والاخر للمحيط وهو غاية البعد
منه او غير لازمين كالحركة من حاب الى الخرفان احدهما مبداء والاخر
منتهى وكونهما كذلك ليس بالطبع بل بالاتفاق وكما في الحركة المستديرة
فان كل نقطة نفرض فيها فان الحركة منها حركة اليها فهو مبداء ومنتهى لكن

كونه هو

في آنين لا في ازمنة واحد فلذلك لفظه واحدة بالعدد واشتراك الاختيار وذلك
كاف في كونهما مبدأ ومنتهى للمبدأ والحركة ومنتهاها ذات وعرض
لهما انهما مبدأ ومنتهى وهذان العارضان ازاعتبرا بالقياس الى
الحركة كانا قياسا التضايف لان المبدأ مبدأ لدى المبدأ وبالعكس
وازاعتبر كل واحد منهما بالقياس الى الآخر كانا قياس التضاد لا
التضايف اذ ليس كل مرعقل مبدأ عقل منتهى والحركة تقع في الكم
والكيف والاين والوضع اما في الكم فالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول
اما التخلخل فهو ان يزداد مقدار الجسم من غير ان يرد عليه شيء من خارج والتكاثف
عكسه كانتقال الماء من الجمود الى الذوبان وعكسه وكما تخلخل الفاروره
وتكب على الماء فيدخلها وليس ذلك لدخول الخلاء فيها لاستحالته بل لان
الجسم الكائن فيها ازداد حجمه بالمصير ثم برد وتكاثف بطبعه عند صعود
الماء وهذه الحركة انما عرضت للجسم لتركبه من الهيولى والصورة فاذا
استعدت الهيولى للمقدار الكبير خلعت الصغير ولبست الكبير وبالعكس
واما النمو فهو ان يزداد الجسم بسبب اتصال جسم اخر به على وجه يكون
للزيادة مداخلة في الاصل مدافعة اجزاءه الى جميع الاقطار على نسبة

طبيعته كما يكون في سن احداثه والذبول عكسه كالمشايخ واما في الاين
فكانتقال الماء من البرودة الى الحرارة على التدريج وبالعكس وكانتقال
الجسم من البياض الى السواد على التدريج ويسمى هذه الحركة استحالة
واما في الاين فكالحركة من مكان الى آخر المسماة بالنقلة واما في الوضع
فكحركة الكرة في مكانها فان اجزاءها تختلف في بعض اجزائها بعضها
الى بعض والى الامور الخارجة عنها على التدريج واما الجوهر
فلا تقع فيه حركة لانه اذا زال الصورة الجوهرية عن نوع من
الجسم ابقدم ذلك النوع فلا يكون ذلك انتقالا نعم المادة خلعت
صورة ولبست اخرى وذلك كون وفساد واما بقية المقولات
فتابعة لما عرضت لها في وقوع الحركة وعدمه والحركة اما واحدة بالشخص
وهي انما تتحقق عند وحدة موضوعها لاستحالة قيام العرض الواحد بمحلين
بمحلين ووحدة زمانها لاستحالة اعادة المعدوم بعينه ووحدة ما فيه
لانه يمكن ان تقطع متحرك مسافة ومع ذلك يستحيل وينمو بحيث يكون
ابتداء هذه الحركات وانتهاؤها واحدا واما وحدة المحرك فغير معتبرة
لان محركا لو حرك جسما وقبل انقطاع تحريكه يوجد محرك اخر كانت

الحركة واحدة وجهة المبدا غير كافية لان الجسم قد يتحرك من البياض
احدهما الى السواد والاخر الى النيلية وكذلك وجده المنتهى لان الوصول
اليه قد يكون دفعة كانتقال الجسم من الغبرة الى السواد وقد يكون على
التدريج كانتقاله من الحمرة الى النيلية ثم الى السوادية وكذلك وجدتها
لان الانتقال من احدهما الى الاخر قد يكون بطرق مختلفة فهم وجدتها لانه
لوجدة الامور الثلثة واما واحدة بالنوع وهي انما تتحقق عند وجده مافيه
الحركة ومامنه وماليه واما واحده بالجنس وهي انما تتحقق عند وجده مافيه
الحركة وايضا الحركة اما سريعة وهي التي تقطع مسافة اطول في الزمان المساوي
او الاقصر او مسافة مساويه في زمان اقل واما بطيئة وتعرفهما من المذكور
في تعريف السريعة والبطوء ليس لتخلل السكنات في البطئ والا لكانت تشبه
السكنات المتخللة بين حركات القوس لحركاته التي هي خمسة فواتح في يوم
واحد بالنسبة فضل حركات الشمس في ذلك اليوم الى حركات القوس لكن
فضل تلك الحركات ازيد من حركاته فسكنات القوس ازيد من حركاته مع ان الامر
بشئ من سكناته وايضا الحركات قد تكون متضاده وهي الداخلة تحت جنس
واحد كالسواد والبياض وقد تضاد ما ليس لتضاد المحركين لان حركة الحجر قسرا

وحركة النار طبعا غير متضادين مع تضاد المحركين ولا لتضاد الامتة
لكونها غير متضاده وبتقدير تضادها فهي عارضة لتحرك وتضاد
العارض لا يوجب تضاد المعروض ولا تضاد مافيه لان الصاعدة
تضاد الهابطة مع وجدة الطريق ولا للحصول في الاطراف والا
لما كان بين الحركات الموجوده تضاد بل لتضاد ما منه وما اليه لانهما
تقطتين بل لان احدهما مبدأ والاخر منتهى والتوجه الى الاطراف ايضا
الحركة اما مستقيمة واما مستديرة واما مركبة منهما الحركة العجلة قال
الشيخ من كل حركتين صاعدة وهابطة سكون لان الميل الموصل
الى ذلك الحد موجود حالة الوصول لوجوب وجود العلة عند وجود
المعلول والوصول آني والا لكان عند وصول الجسم الى احد حديه غير
واصل فلا يكون الوصول وصولا فذلك الميل موجود في ذلك الآن لا الوصول
ايضا آني فالميل الموجب له موجود في ذلك الآن ولا يجتمعان في آن واحد
لامتناع ان يجتمع الميل الى شئ مع الميل عنه في آن واحد بل في آنين فبينهما
زمان يسكن الجسم فيه والا لزم تتالي الآنات وفيه نظر لجواز ان يكون
منقسما بالقوة لا بالفعل فلا يكون له جزء يصل اليه الجسم ولان الثاني

انما يلزم ان لو كان الان موجودا في الخارج وهو ممنوع واجيب الامام
عليه ما ان القوة القسرية غالبة في اول الامر على الطبيعة وهي لا تزال
تضعف بمصاكة الهواء المخروق فلا بد ان ينتهي الامر الى حد المعادلة
فهناك يجب ان يسكن ثم تضعف القوة القسرية وتستولي الطبيعة فيتزل
الجر لا محالة ان لو وجب ان يكون بينهما تلازم وقوله الجر النازل على قدر
ملاقاه الخرد له الصاعدة لانا نقول الخرد له يرجع بمصادمة
الهواء المتحلل بنزول الجر فيكون الملاقاه بحالها وسقط فرضها يلزم وقوف
الجر وان كان ممكنا لان المحال جاز ان يلزم المحال وايضا الحركة قد تكون بالذات
وهي التي تعرض للجسم بغير واسطة عروضها لغيره فان كانت لقوة في غيره هي
القسرية والا فالارادية ان كان مع الشعور والطبيعية ان لم يكن وقد تكون
بالعرض وهي التي تعرض له بواسطة عروضها لغيره وحركة الجالس في السفينة
والسكون عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك وقابلة الحركة عن المكان ما ليه
وقد يطلق السكون على حصول الجسم في المكان اكثر من زمان واحد فهو من
مقولة الاين والزمان موجود لا ما يعلم ::: ههنا وقتا هو حاضر
وماض وليس عديما لقبول الزيادة والنقصان ضرورة ان زمان الحركة التي

لنقوله

منها اقل من زمان الحركة التي اخرها ولانه اذا حرك جسمان في مسافة على
مقدار من السرعة لكل منهما ابتداء احدهما بعد الاخر وتركا معا فان زمان
الذي انته اقل من زمان الاول ولا شيء من العدم كذلك اي قابل لهما
لا يقال لو كان الزمان موجودا فان كان مستقرا كان الموجود
في زمان الطوفان موجودا في الحال وان كان منقضيا كان بعض اجزايه
قبل البعض قبلية لا تجامعه والقبلية التي لا تجامع التي زمانيه
فللزمان زمان اخر لانا نقول لا نسلم لزومه وانما يلزم ذلك
ان لو لم يكن الفيصل زمانا اما اذا كان زمانا فلا يلزم ان يكون قبل كل
زمان زمان اخر الى نهاية لا يقال الزمان واجب الذات لانه لو
فرض عدمه كان عدمه بعد وجوده بعدية لا تجامعه فيكون
زمانيه فبعد عدم الزمان زمان اخر لانا نقول استلزام فرض
عدمه المحال ممنوع بل المستلزم اياه فرض عدمه بعد وجوده وما
هذا شانه لا يجب ان يكون واجب الذات بل مستحيل الانقطاع هكذا
ذكره الامشاد وفيه نظر لانه لما سلم الصغرى والكبرى يلزم بالضرورة
استلزام فرض عدمه المحال والاولى ان يقال لا نسلم ان فرض عدمه

بعد وجوده وجوده بعد زمانيه فان البعد والقبل لو كان هو الزمان
او عدمه لم يلزم ان كون قبلية وبعدية وما متى نعم لو كان
غيرهما يلزم ذلك وهو مقدار الحركة لانه لقبوله الزيادة والنقصان
كم وليس منفصلا والا لتركب من الوحدات الغير المنقسمة وهو
مطابق للحركة المطابقة للمسافة فالمسافة مركبة من اجزاء لا تتجزى
بل مقدار وليس قارا لذاته والا لكان الموجود في الامس موجودا
في الحال وليس مقدار الهيئة قارة لان مقدار القار قار فهي مقدار
لهيئة غير قارة والهيئة الغير القارة هي الحركة ولا بداية له والا
لكان عدمه قبل وجوده قبلية لاجامعه وهي زمانيه فقبل كل زمان
زمان لا نهاية له لهذا بعينه وفيه المع المذكور بعينه فهو دايم
الوجود عاهيئيا الا بقضاء والمحرك (والمحرك الاول) ولا بد له من تركيه حافظه
وهي لو [illegible] لانها منقطعة بن فاكيته وهي اسرع الحركات
لان بها يعدد جميع الحركات ولا شئ غير الاسرع كذا [illegible] دات
الحركة اليومية التي بها تتحرك جميع الاجرام السماوية واما الآن
فهو نهاية الماضي وبداية المستقبل ولا وجود له في الخارج والا

لكان في الحركة جزء لا يتجزى وقد قال الآن على الزمان الحاضر وهو
بهذا التفسير قابل للانقسام ونجد في الزق الممتلئ المسكن تحت
الماء قسرا مدافعة صاعدة وفي الثقيل المسكن في الجو قسرا
مدافعة هابطة مغايرة للحركة وهي الميل وهو طبيعي كما في الحجر
المنحدر وقسري كما في الحجر الرمي الى فوق ونفساني كما يعتمد الانسان
على غيره ولا ميل في الجسم وهو في حيزه الطبيعي والا لكان عنده اليه
والاول باطل لاستحالة ان يكون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع وكذا
الثاني لامتناع تحصيل الحاصل ولاجتماع الميل الطبيعي مع القسري
لاستحالة المدافعة الى الشئ مع المدافعة عنه وبجواز اجتماع ميلين
من جنس والا لما كان حركتا الجزئين المختلفي السرعة والكل المتصل
واحد وفي مسافة واحدة بقوة واحدة مختلفتي السرعة والبطوء
لانه حينئذ لا يكون في الكل ميل معاوق لبعض ما في الصغير واللازم
باطل واجتماعهما ايضا الى جهة واحدة لانا اذا دفعنا الجزء الى اسفل
بقوة شديدة كانت حركته اسرع مما اذا تحرك وحده بطبعه ومالا
ميل فيه لا بالقوة ولا بالفعل استحال ان يتحرك قسرا والا لوقعت

مبدأ واحد

حركه في المسافه في زمان فنفرض جسما آخر ذا ميل تحرك في تلك المسافه
بعض تلك القوه فزمان حركه اطول من زمان حركه عديم الميل لامتناع
ان يكون الحركه مع العائق كهي لا معه فبينهما نسبه مخصوصه فنفرض
اخر نسبة ميله الى الميل الاول لنسبه زمان عديم الميل الى زمان ذي
الميل الاول فبقدر انتقاص ميله عن الميل الاول تنقص زمان حركته عن
زمان حركه ذي الميل الاول فزمانا حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل
متناهيان وفيه نظر لان ذلك انما يلزم لو كان استحقاق الحركه الزمان
نسبيا في المتحرك من الميل وذلك ممنوع فانها تستحق قدرا من الزمان
وهو محفوظ في الاحوال كلها والذي يزيد وينقص هو الذي يستحقه الميل
سلمناه لكن المحال انما يلزم مما ذكروه من المجموع ولا يلزم من استحالته استحاله
حركه الجسم الذي لا ميل فيه
المجرد ليس قابلا للحركه المستقيمه ولا مركبا من مختلفات الطبائع ولا
لامتناع انتقاله من جهته الى اخرى او عوده بسيطه الى احيازها
الطبيعيه وكيف كان فالجهات متحده فهو بسيط وشكله كري لان
الشكل الطبيعي للبسيط الكره ولا يقبل الخرق والالتيام والا كان

بسيط ص

قبله ع

اجزاه قابله للتفرق والالتيام فنعرضها لما ذكرناه في الحركه المستقيمه
ولا الكون والفساد والا لما تصورته الكائنه ان طلبت غير ذلك
الحيز ففيها ميل مستقيم وان طلبت ذلك الحيز فالفاسده تطلب غيره
فالجهات متحده قابله وقابل للحركه المستديره اذ ليس يحيله وضع
معين والا لكان اجزاؤه مختلفه في الطبيعه لاختلافها في اللوازم
حينئذ متحرك الاستدارة والا لكان تخصيصه بوضع دون آخر تخصيصا
لا مخصص وليس برطب ولا يابس والا لقبل الاشكال السهوله او بعضها
فهو قابل للخرق والالتيام ولا جاف ولا بارد والا لكان خفيفا او ثقيلا
فيه ميل صاعد او هابط فكون قابلا للحركه المستقيمه وكل ما يتحرك
بالذات من الاجرام السماويه فله قوه جسمانيه هي مبدأ قريب للتحرك
لانه حركه الفلك ارادية لما مر وكل ما يصدر عنه الحركه الجسمانيه الارادية
ينقسم فيه الصغير والكبير ولا شئ من المجردات كذلك وكل واحد منها مبدأ
حركه مستديره فلا يكون في شئ منها مبدأ حركه مستقيمه لامتناع انتقاله
الطبيعيه الواحده بمبدئين متضادين فلا يكون متحركا وشكله كري ولا يقبل
اللون والفساد ولا الخرق والالتيام وليس برطب ولا يابس ولا جاف ولا

بارد ع

كل ذلك لما مر وفيه نظر لان بعض ذلك لا دله لا يمشي في عمل المجدد والجسم
الذي يحرك ويحرك جميع ما في السماء من المشرق الى المغرب في اليوم والليلة
دورة واحدة يسمى الفلك الاعظم وحركته الحركة الاولى ومنطقته
معدل النهار وقطبا العالم ومحدد الجهات التي لجميع الكواكب
فيها طلوع ناره كاذة بسمت الرأس وتارة في الشمال واخرى في الجنوب
مع لزوم معدل النهار السمت فعلم انها مبلاغ عن معدل النهار فاذا
فارقت الثوابت وماثلت المشرق علم ان حركتها مغايرة والدائرة التي
يحرك الشمس في مواريها على سطح الفلك الاعظم تسمى فلك البروج وتقطع
معدل النهار على نقطتين احديهما التي اذا قارنتها حصلت في الشمال
تسمى الاعتدال الربيعي والاخرى وهي التي اذا جاوزتها حصلت في الجنوب
الاعتدال الخريفي ومنتصف ما بينهما في الشمال الانقلاب الصيفي وفي
الجنوب الانقلاب الشتوي فاذا قسم ما بين كل نقطتين ثلثة اقسام متساوية
وتوهم ست دوائر عظام مارة باحديهما بنقطتي الاعتدالين والاخرى
بالانقلابين والاربع الباقية بالنقط الاربع التي فيما بين الانقلاب الصيفي
والاعتدال الخريفي مقابلاتها متقاطع كلها على قطبي فلك البروج ويعلم فلك

الاعظم

الاعظم باثني عشر قسما كل قسم منها يسمى برجا والدائرة الفاصلة بين الظاهر
من الفلك والخفي منه يسمى الافق والدائرة التي يحدث على وجه الارض
من توهمنا معدل النهار قاطعة للعالم موازية اياها فالتي تحاذي
الاستواء وافاقه افق الفلك المستقيم ومقطع معدل النهار والدوائر
المواقية له متصفة فيكون زمان مكث الشمس فوق الارض نهارا وبا
لزمان مكثها عنها وكون الليل والنهار ابدا متساويين واما المواضع
التي فيما بين معدل النهار وقطبي العالم لا يكون اقطابها على محيط معدل
النهار فاحد قطبي معدل النهار مرتفع عن الافق الاخر منحط عنه وقطع
الدوائر المواقية لمعدل النهار منقسمة بمختلفين فالقوس الظاهرة فوق
الارض الشمالية اعظم من الخفية تحتها وفي جانب الجنوب بالعكس واذا
كانت الشمس في البروج الشمالية الواقعة في الجانب المرتفع فيه القطبان
كان النهار اطول من الليل وبالعكس اذا كانت في البروج الجنوبية وبقي
الشمس في المواضع التي فيما بين معدل النهار وفلك البروج الى جهة الرأس
في كل دورة دفعتين لان بعد سمت الرأس عن معدل النهار اقل من الميل
الاعظم الذي هو غاية بعد الشمس عن معدل النهار والدوائر المارة بسمت الرأس

الواقعة في الجانب

تقطع فلك البروج على نقطتين ولاتتهى الى تمثل رؤس المواضع المشابهة
لنقطة الانقلاب الصيفى الا دفعة وفيما جاوز ذلك لاتتهى الى سمت
رؤسهم وفى المواضع التى مدار الانقلاب الصيفى الدائرة الابدية الظهور
ليس للشمس فيها غروب وهى فى الانقلاب الصيفى بل هى فى الدورة الكاملة
فوق الارض وفى المواضع التى تنطبق فيها قطب فلك البروج على تمثل الرأس
تنطبق دائرة البروج على الافق واذا مال القطب نحو المغرب ارتفع النصف
الشرقى من فلك البروج دفعة عن الافق وانخفض النصف المقابل له دفعة
وفى المواضع التى تنطبق فيها معدل النهار على الأفق تنطبق وطبا العالم على
تمثل الراس ونصير محور العالم قائما على الافق ويدور الكرة حوله دورا حول
وسقى النصف من الفلك ظاهرا ابدا والنصف خفيا وتكون السنة كلها
يوما وليله ولو كانت حركة الشمس على محيط فلك مركز مركز العالم لما
اختلف اثار شعاعها حسب اختلاف النواحى لان بعدها عن جميع النواحى
وعن سمت الرؤس يكون بعدا واحدا والحال كاذب بالمشاهدة فهى اذن
على محيط فلك خارج المركز شامل للارض او على محيط فلك صغير غير شامل
للارض مركوز فى فلك موافق المركز فتقرب فى احدى الناحيتين من الأرض

وتبعد فى الأخرى واما القمر فلما كان يسرع بالنسبة الى جميع اخواته فلك
البروج مادة وبطوا اخرى دل على ان حركته على فلك صغير غير شامل
للارض حتى اذا كان على احد جانبيه يرى اسرع وعلى الآخر ابطا وهذا
الفلك ليس مركوزا فى فلك موافق المركز والا لما ازدادت سرعته اذا كان
سريع السير فى ربع الشمس اذ التدوير فى هذا الموضع لا يكون اقرب
الى الارض بل هو على فلك خارج المركز وفى التربيع على حضيضه فاوج
المركز فى مقابلته ولما كان فى كل واحد من التربيعين فى الحضيض دل على ان فلكا
آخر غير فلك الأوج الى خلاف حركته حتى اذا وصل فلك التدوير الى التربيع الآخر
يصل الاوج من الجانب الآخر الى مقابلته فيجتمعان عند مقابلتهما بوسطه
الشمس واذا وصل فلك التدوير الى التربيع الآخر يصل الأوج من الجانب
الآخر الى مقابلته فيجتمعان ايضا فالمركز والاوج يجتمعان فى كل دورة دفعتين
وتقابلان دفعتين والشمس ابدا متوسطة بينهما والفلك المحمل للأوج
يقال له الفلك المايل ومنطقته ليست فى سطح فلك البروج لميلان القمر
عن فلك البروج تارة الى الشمال واخرى الى الجنوب والا لانخسف فى كل
استقبال لكونه مقابلا للشمس حينئذ وكون الارض متوسطة بينهما بل فاطعة

آياه على نقطتين يسمى احديهما بالراس وهي التي اذا جاوزها حصل في الشمال
والاخرى بالذنب وهما يتحركان الى المغرب لانه اذا حصل كسوفان كل منهما
في نقطة الراس احدهما بعد الآخر وجد موضع الثاني متاخرا عن الاول والفلك
المحرك لهما من المقطم يقال الفلك الجوزهر والقمر حرم كمد نوره مستفاد
من الشمس والا لما اختلفت هيآت النور فيه بحسب قربه وبعده منها فاذا
سامت الشمس كل وجهه المضيء ضيائها فابلاها والاخذ الينا فلا يرى نوره
واذا بعد عنها بقدر مسيره اليومي رئي منه هلالا ويزداد نوره كل يوم الى
ان يحصل في المقابلة فيراه تاما النور واذا انصرف عن المقابلة انتقص نوره
على تلك النسبة الى ان يمحق عند الاجتماع واذا كان في احدى نقطتي الراس
او الذنب او قريبا منها توسطت الارض بينه وبين الشمس وحرم الارض
اقل فحرم الشمس والا لانخسف القمر في كل استقبال فمقع ظلها على شكل
مخروطي لكونها مستديرة فان لم يكن للقمر عرض وقع في مخروطة الظل وانخسف
كله وان كان عرضه بمقدار مجموع نصف قطري الظل والقمر فاته يماس المخروط
ولا ينخسف شيء منه البتة وان كان اقل من ذلك انخسف بعضه وعند الاجتماع
بالشمس ان لم يكن له عرض كسفت الشمس بمقدار صفحته والا فان كان اقل

من مجموع نصفي قطري الشمس والقمر كسف بعضها وان كان اكثر لم يكسفها
وزعم ابن الهيثم ان القمر كره نصفها مضيء ونصفها مظلم وتتحرك على نفسها فاذا
ما لا النصف المضيء الينا نراه هلالا وتتحرك بحيث يصير النصف المضيء كله الينا
عند المقابلة وعلى هذا فابما وهو ضعيف والا لما انخسف في شيء من الاستقبالات
اصلا ونجد كل واحد من الكواكب الخمسة السيارة يعرض له الرجوع والبطوء
والسرعة في جميع اجزاء فلك البروج واذا قارن كوكبا من الثوابت حاله
الاستقامة ثم فارقه فانه يميل الى المشرق فدل على انه في فلك صغير غير
شامل للارض يحمله فلك شامل متحرك الى المشرق وكل واحد من الزهرة وعطارد
اذا بعد عن الشمس نحو المشرق تزايد سيره تيسيرا الى ان ينتهي الى حده ثم
ياخذ في الانتقاص الى ان يرجع ويقارن الشمس في الرجوع ويبعد عنها
نحو المغرب وتزايد بعده الى حده ثم ياخذ في الانتقاص الى ان يستقيم ثم
يقارنها في وسط الاستقامة ويبعد عنها نحو المشرق فدل على ان مركز التدوير
لهذين هما مركز الشمس بخلاف الثلثة الباقية فان رجوعها في مقابلة
الشمس ثم وجد غايته بعدهما عن الشمس صباحا ومساء مختلف القدر في
الجزاء فلك البروج فعلم ان فلك التدوير يقرب من الارض تارة ويبعد اخرى

فلان مركزه على محيط فلك خارج المركز وقد وجد بعد عطارد عن الشمس
في الجوزاء والجدي اعظم مما كان في غيرهما فعلم ان مركز التدوير في هذين
الموضعين اقرب الى الارض فلزم ان يكون الاوج متحركا الى المغرب لانه
متى سار مركز التدوير من اول الحمل الى اول الجدي حصل في الحضيض فكان
الاوج في آخر الجوزاء فيكون بعد المركز من اول الحمل الى التوالي اكثر من
بعد اول الحمل الى الاوج ومتى سار مركز التدوير في آخر الجوزاء
حصل في الحضيض فيكون الاوج في اول الجدي فبعد المركز من اول الحمل
والاوج الى التوالي فلو كان حركة الاوج الى التوالي لكان اسرع من حركة
المركز مرارا واطوارا اخرى وانه محال واذا كان كذلك فمتى سار المركز من
اول الحمل الى آخر الجوزاء انتقل الاوج من اول الحمل الى الجدي على خلاف
التوالي واذا انتقل مركز التدوير الى اول الجدي انتقل الاوج الى آخر الجوزاء
على خلاف التوالي فحصل اجتماعهما في الحمل والميزان ومقابلتهما في اول
الجدي واخر الجوزاء والفلك المحرك له الى خلاف التوالي فقال الفلكيون ثم
وجدنا بعد الصباحي والمسائي في اول الحمل اعظم مما كان في الميزان فعلم
ان مركز المدير خارج عن مركز العالم ولما كان القمر يكسف عطارد وعطارد

زهرة والزهرة المريخ والمريخ المشتري والمشتري زحل وزحل الثوابت
علم ان فلك الكاشف يحت فلك المنكسف ولما وجدنا الزهرة في
بعض احتماعاتها بالشمس كانها شامة على وجهها دون المريخ علم ان
فلك الشمس فوق فلك الزهرة ويحت فلك المريخ هكذا قاله الشيخ ورايت
بعض المهندسين ينكر ذلك ويعتقد ان فلك الزهرة فوق فلك الشمس
ولما وجد للشمس بعد مخصوص عن بعض الثوابت حس كان في الاعتدال
الربيعي ثم بعد الدهور الطويلة وجد على بعد اكبر من ذلك فدل على ان الثوابت
تتحرك الى المشرق وقد وجد ايضا مواضع الاوجات مايلة الى المشرق
بمقدار حركة الثوابت علم انها تتحرك حركة فلك الثوابت تماما لان لكل كوكب
فلكا يتحرك الى جهة حركة مساوية لحركة الثوابت الا الكوكب الواحد تماس
سطحها الاعلى مقعر الفلك الاعظم واذنابها محدب فلك الجوزهر وافلاك
الكواكب في تخنها وتتحرك جميعها مع الثوابت الى المشرق وهي تتحرك بحركة
الفلك الاعظم الى المغرب ن ا

فيها خمس مباحث الاول في العناصر الارض ليست مستقيمة في
طول المشرق والمغرب والا لكان وقوع الشمس على جميع المساكن وغروبها

عنها دفعة واحدة والثاني كاذب لانا لما اعتبرنا خسوفا بعينه لم نجد
في البلاد الشرقية والغربية في وقت واحد من الليل ولا مفترقة والا
لكان طلوعها على اهل المغرب قبل طلوعها على اهل المشرق بل بحدبه واما
في الشمال والجنوب فلانها لو كانت مستطيلة لما ازداد للسائر الى الشمال
ارتفاع القطب الشمالي ولا انحطاط الجنوبي ولو كان كذلك لما ظهرت
له كواكب كانت خفية عنه في الشمال ولا خفيت عنه كواكب كانت ظاهرة
في الجنوب ولو كانت مفترقة لكان التوغل في الشمال يوجب خفاء القطب
الشمالي والكواكب القريبة منه بل بحدبه واما فيما بينهما فليس لكل واحد
مما ذكرناه من الامرين استبانة في تلك الجهة وفي ظاهرها تضاريس الجبال
والوهاد بمنزلة خشونات تكون في ظاهر بعض الاكر الصغار ووضعها
في وسط الفلك الاعظم لوجداننا الكواكب في جميع النواحي على قدر واحد
وليس لها عند الفلك قرب ولا بعد به لانا نجد سنته بروح ظاهرة وسنته
خفية ابدا ومنهم من زعم انها تتحرك الى المشرق وظهورها الكواكب في المشرق
وخفاؤها في المغرب لذلك لا لحركة الفلك الاعظم فانه ساكن وهو باطل
لانه لو كان كذلك لما كان لطلوعها الى البلاد الشرقية قبل طلوعها الكون حركة

الارض اسرع من حركته بعودها الى الموضع الاول في اليوم وليلته لان
الملاء ممنوعة لجواز ان الهواء المتصل بالارض تشابعها في حركتها
بل لكونها ذات ميل مستقيم فيمتنع ان تتحرك على الاستدارة وهي باردة يابسة
يابسة لان اليبوسة هي الكيفية التي بها يصير الجسم قابلا للاشكال وتركها
بعسر والارض كذلك واما الماء فشكله كري والا لما ظهر لواكب البحر اذا
قرب من جبل اعلاه قبل اسفله ولانا اذا رمينا الماء الى فوق قسرا وعاد
الى طبيعته وثقل نزاه كريا وليس ذلك قسر الزوال القاسر فهو اذن طبيعي
وهو بارد بالحس ورطب لان الرطوبة كيفية بها يصير الجسم قابلا
للاشكال وتركها بسهوله والماء كذلك ويقتضي طبيعته الجمود لاقتضائها
البرد المقتضي للجمود لكن الشمس اذا قربت من سمت الرأس سخنت تلك الارض
والهواء المجاور فيعرض لها الميعان لذلك واذا بعدت عن سمت الرأس
عاد الى طبعه واما النار فالذي يدل على وجودها اختراق الادخنة الصاعدة
الى قرب الفلك وهي بسيطة لاجالها ما جاورها الى طبعها شكلها
كري وحاره بالحس ويابسة لافنائها الرطوبة عن المادة ولا يتم كونها
رطبة لقبولها الاشكال وتركها بسهولة لان ذلك في الماء التي عندنا

لا في البسيط واما الهواء فسطحه المجذب صحيح الاستدارة لكونها مما سنا
لمقعر النار دون مقعره لما في ظاهر الارض من الجبال والوهاد وهو حار ت
لاقتضاية الحركة عن الوسط ورطب لان نصافه برئيم الرطوبة والنار متحركه
بحركة الفلك والا لما تحرك الشهب وذوات الاذناب نحو المغرب والبسايط
العنصرية منحصرة في اربعة لان البسيط ان تحرك عن الوسط فهو الخفيف المطلق
ان طلب نفس المحيط والا فهو الخفيف المضاف وان تحرك الى الوسط فهو
الثقيل المطلق ان طلب نفس المركز والا فهو الثقيل المضاف والكيفيات
الاربع اعني الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة زايدة على الصور
الطبيعية لقبولها الاشتداد والتنقص واما ان تكون الصور كذلك
وهي قابلة للكون والفساد لانقلاب الماء هواء عند مباشرة الحرارة فيه كما
في الابخرة الصاعدة والهواء ماء كما في القطرات المجتمعة على ظاهر الكوز
اذ ليس ذلك بالرشح والا لما حدث الا في موضع الملاقي للماء ولما تولدت
القطرات في داخل الكوز المسدود راسه الموضوع في الجمد والنار تقلب
هواء كما في البيزان المتولده عندها والهواء نارا كما في كير الحدادين والجر ماء
كما نفعله اصحاب الاكسير والماء جرا كما في كير الصواغ والهيولى مشتركه

الهيولى

منها لانتقال الكون كذلك لكان الصورة الجسمية باسرها حالة في
هيولى واحدة لا نا نقول لا نسلم استحالته فانه يجوز ان يحصل
للهيولى الواحدة بواسطة المقدار الحال فيها وقربه من الفلك وبعده
عنه استعدادات مختلفة فتقبل صورا مختلفة يلزمها كيفيات
مختلفة وهذه الاربع استطقسات المركبات لانا اذا وضعنا المركب
في القدر والانبيق حصل منه هوائية ومائية وارضيه وظاهر ان
اجتماعها لا يكون الا بحرارة طابخة ولها سبع طبقات الارضية القريبه
من المركز والطينيه التي هي البر والبحر والمائية القريبه من الارض المتسخنة
بشعاع الشمس والنباتية البارزة الصاعدة الى الجو المنقطع عنها
ما شر شعاع الشمس ويقال لها الطبقة الزمهريرية والهوائية الممازجة
للادخنة والنارية الصرفة البحث اللاتي في الآفاق العلوية و
السفلية الشمس تحلل من المياه والاراضي الرطبة اذا اشرقت عليها
اجزاء هوائية ممازجها اجزاء صغار مائية تسمى المركب منها بخارا
وتصاعد الى الجو فان تحللت منه اجزاء مائية بشعاع الشمس
انقلب كله هواء والا فان بلغ الى الطبقة الزمهريرية ولم تكن هناك

الأقوى كاثف واجتمع وتقاطر والبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر المطر
وان كان البرد قويا فان وصل الى جرمه قبل اجتماعها نزل ثلجا وان
وصل بعد اجتماعها انجمد ونزل وصار لشدة الحركة مستديرا وهو
البرد وان لم يبلغ اليها صار ضبابا ان كان كثيرا وان كان قليلا
فان كاثف برد الليل نزل طلا ان لم ينجمد وصقيعا ان انجمد وان لم يكاثف
بقي في الجو وان اشرق على الاراضي لياسته تحللت منها اجزاء ترابية
خالطها اجزاء ارضية يسمى المركب منهما دخانا ويختلط بالبخار وتصاعد
معا الى الطبقة الباردة فينعقد البخار سحابا ويحبس الدخان فيه وطلب
الصعود وان بقي على طبيعته والنزول لثقله وكيفما كان يمزق السحاب
تمزيقا عنيفا فيحدث منه الرعد وقد يشتعل في الجو لشدة الحركة والمحاكة
فيحدث منه البرق ان كان لطيفا والصاعقة ان كان غليظا واذا وصل
الدخان الى كرة النار وانقطع اتصاله من الارض فان كان لطيفا فانه
يشتعل ويبقى فيه الاشتعال دون كان كوكبا يقذف به وان لم يشتعل لكنه
احترق وبقي فيه اجزاء ترى كانه ذو ذنابة او ذنب او حيوان له قرون وان
كان غليظا ووصل الى كرة النار حدث منه علامات حمر وسود وقد تقع

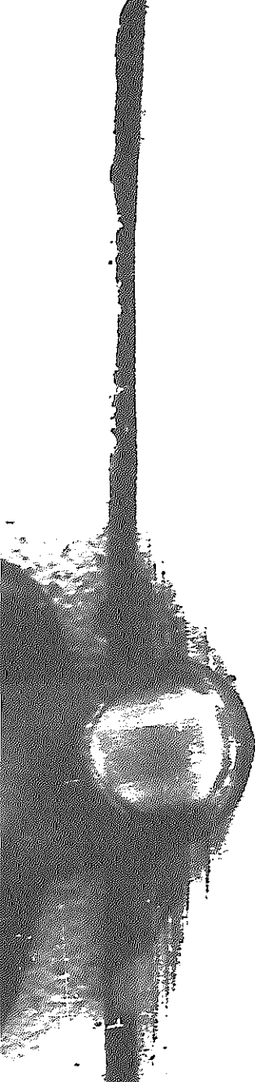

تحت كوكب ويدور مع النار بدور الفلك وان انقطع اتصاله
من الارض يحترق وينزل حراقه الى الارض فيرى كانه نار تنزل من السماء
الى الارض وهو الحريق واذا انكسر حر الدخان الصاعد الى الطبقة
الباردة وطلب النزول فيمتزج به الهواء فيحدث الريح وان لم ينكسر
صعد الى كرة النار فتردده الحركة الدورية للفلك فيمتزج به الهواء
فيحدث الريح ايضا ولهذا يكون مبادي الرياح فوقانية وتقوى الريح
من تحلل الهواء واندفاعه من جانب الى آخر والزوبعة انما تحدث عن
التقاء ريحين مختلفتي الجهة متقابلتين فيستديران وربما حدث في الجو
اجزاء ارضية رشية صقيلة ووضعها كوضع دائرة احاطت بقمر رقيق
لطيف لا يحجب ما وراءه عن الابصار فينعكس منها ضوء البصر الى القمر
لان الاضواء اذا وقعت على الصقيل انعكست الى الجسم الذي وضعت
ذلك الصقيل كوضع المرئي منها اذا لم تكن جهته مخالفة لجهة المرئي ويدل
عليه التجربة فيرى ضوء القمر دون شكله لان المرآة اذا كانت صغيرة انما تودي
الضوء دون الشكل فيودي كل واحد من اجزاء تلك الدائرة ضوءه فيرى دائرة
مضيئة ويقال لها الهالة واذا جعلت في خلاف جهة الشمس حتى كانت

فوتيس ص

قرنة من الأفق فحرارة شفافه صافيه وصفها على هذه الاستدارة وكان
وراءها جسم كثيف كجبل او سحاب مظلم ونظرنا الى تلك الاجزاء الرشيه
صارت الشمس في خلاف جهة القطر انعكس شعاع البصر منها الى
الشمس لكونها صقيله فاذن يرى ضوء الشمس دون الشكل لكونها صغيره
فيرى قوس قزح ويرى مختلفه الالوان بحسب تركيب لون تلك الاجزاء
مع لون السحاب والاجزاء التي تحدث تحت الارض ان كانت كثيفة
وانقلبت ماء انشق الارض منها وحدثت العيون ان كان لها مدد وادا
تولد تحت الارض بخار دخاني كثير المدد وكان وجه الارض متكاثفا لا يسلم
له حتى يخرج منه تزلزل الارض وربما تشقق منه الارض فحدث
منه العيون وربما خرج نار لشدة الحركة والمواضع التي فيها طبيعة
كبريتيه يرتفع منها في الليالي الحر على تلك الطبيعة ويخالط هواءها
الذي صار رطبا بسبب برد الليل فيصير ذلك الهواء على طبيعة الادخنة
السريعة الاشتعال فيشتعل فيرى انوار الكواكب فيرى مضيئا الى حيث
تخيره كثير الالطفها
تلك الاجزاء في المساكن وما يتعلق بها اذا حصل في بعض جوانب الارض
تلال وجبال يسيل الاوضاع الفلكيه وفي بعضها وهاد واغوار

سال الماء بالطبع الى المواضع العميقة وانكشفت المرتفعة والمساكن المواجهة
لمعدل النهار اذا عريت عن الاسباب الارضية مجاورة البحار والجبال
فهي اشد المواضع اعتدالا الان الشمس اذا شارفتها في الاعتدالين مالت عنها
بسرعة لتزايد الميول في دائرتي فلك البروج ومعدل النهار هناك فلا تحدث
السخونة وزمان مكثها فوق الارض مساو لزمان مكثها تحتها فيعتدل هناك
حرارة النهار ببرودة الليل ولما كانت الشمس شمالية في كل دورة دفعتين
كان هناك صيفان ولكل صيف خريف وشتاء وربيع ولاجل تسخن
الشمس في البلدة التي بعدها عن خط الاستواء ضعف غاية الميل كتسخنها
في خط الاستواء اذا كانت في غاية الميل لكن تسخنها في البلدة المفروضة في
تلك الحالة شديد جدا فكذا في خط الاستواء وتسخنها في خط الاستواء
في غير هذه الحالة اشد من التسخن في هذه الحالة فتسخنها في خط الاستواء
في جميع السنة شديد جدا الا انا نقول لا نسلم ان تسخنها في البلدة
المفروضة كتسخنها في خط الاستواء في هذه الحالة فان القطب الشمالي
فيها مرتفع عن الافق فالقوس الظاهرة من مدار الشمس اعظم من القوس الظاهرة من مدارها
في خط الاستواء لان دور الفلك فيها ليس مستقيما فمكثها فوق الارض اذا

كان في البروج الواقعه في الجانب المرتفع فيه قطب الشمالية اكثر من مكثها
فوقها في خط الاستواء فسخنها في خط الاستواء في هذه الحالة اقل
والمواضع الى قسامتا المقابل الصيفي يكون في غاية السخونة لقلة تزايد
الميل هناك ويكون الشمس كالواقفه على سمت الراس وتهوية الصيفية
طويلة ايضا فيزداد السخونة بحسب ذلك في امزجة الاعضاء
اذا امتزجت لا يفسد صورها لانحلال المركب في القرع والانبيق
اليها ولا يبقى كل واحد منها على صرافة كيفيته لانا لا نجد في المركب شيئا
من الكيفيات كما في البسائط بل يحدث بينها فعل وانفعال ولا يحصل ذلك
الا عند تصغر الاجزاء وليس الكاسر لكيفية كل واحد منها كيفية الآخر
لامتناع ان يعود المنكسر كاسرا بل صورته فيكون كل واحد منها فاعلا
بصورته منفعلا بمادته وحينئذ يحصل كيفية متشابهة في اجزاء المركب
متوسطة بين الاضداد وهي المزاج ولما كانت الكيفيات اربعا كانت المزاجات
مركبة منها والمزاج ان كان على حاق الوسط فهو المعتدل الحقيقي ولا وجود
له في الخارج لان المركب من البسائط المتساوية في الكيفيات لا يميل
الى جزء من اجزائها لكون ذلك ترجيحا بلا مرجح فميل كل واحد منها الى

جهته الطبيعي والامكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع من غير مانع
اذ لا عائق هنا يعوقه عنه وان امكن فهو في الخارج عن الاعتدال
الحقيقي فان توفر عليه من العناصر بكمياتها وكيفياتها القسط الذي
ينبغي له فهو المعتدل والا فهو الخارج عن الاعتدال والمعتدل بهذا المعنى
اي الباقي على ثمانيته اقسام لان الاعتدال اما نوعي اما بالقياس الى الخارج
وهو الذي يحصل لنوع من الكائنات بالقياس الى غيره كمزاج الانسان
بالقياس الى الانواع الاخر واما بالقياس الى الداخل وهو الذي يحصل
لاعدل اشخاص الانسان وعلى هذا القياس الاعتدال الصنفي بالقياس
الى الخارج والداخل والشخصي والعضوي وكل واحد من هذه الاعتدالات
عرض ولعرضه طرفا افراط وتفريط اذا خرج عنها بطل ذلك المزاج والخارج
عن كل اعتدال ثمانيه اقسام ثمانية لانه اما ان يخرج عن الاعتدال
بالكيفية الفاعلة فقط وهو الحار واليابس او بالكيفية المنفعلة فقط
وهو الرطب واليابس او بهما وهو الحار والرطب والحار اليابس
والبارد الرطب والبارد اليابس ولنا فيه نظر لان الخارج عن
الاعتدال الما يكون معتبرا بالقياس الى المعتدل الحقيقي بل الى المعتدل

الذى توفر عليه من العناصر بكمياتها وكيفياتها بالقسط الذى
ينبغى له جاز ان يكون خروجه عن الاعتدال بالكيفيتين الفاعلتين
معا او بالكيفيتين المنفعلتين معا او بكل واحدة من الكيفيات الاربع
نعم لو كان الاعتبار بالقيامات الى الحقيقى كانت الاقسام لا تزيد على المائيه
المذكورة فاعلم ذلك [illegible] فى تكون الجبال والمعادن
الحار اليابس اذا صادف طينا لزجا اما دفعة واما على مرور السنين
عقده بحجر مختلف الاجزاء فى الصلابة والرخاوة فاذا وجدت مياه
قويه الجرى او رياح عظيمة الهبوب اخفرت الرخو وبقيت الصلبة
وهكذا يفعل السيول والرياح الى ان تغور غورا عظيما وتبقى الصلبة
حجارة شاهقا وهو الجبل واما المعادن فسببها اخلاط الارض والارضية
المحبوسة فى الارض المختلفة فى الكم والكيفية على ضروب من الاخلاط
وهى اما متطرقة كالاجساد السبعة التى هى الذهب والفضة والنحاس
والحديد والاسرب والخارصينى واما غير متطرقة اما لغاية
لينها كالزئبق والنوشادر او لغاية صلابتها كالياقوت وهى قد تنحل
بالرطوبات كالاجسام الملحية مثل الزاج والنوشادر وقد لا تنحل

كالزئبق

كالزنج والكبريت وتولد الاجسام السبعة من اخلاط الزئبق والكبريت
انطباخا تاما فان كان الكبريت مع ذلك صافيا ابيض تولد الفضة وان
كان احمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محرقة تولد الذهب وان وصل
اليه قبل استكمال النضج بردا عاقد تولد الخارصينى وان كان الزئبق صافيا
والكبريت رديا وان كان فى الكبريت قوة محرقة تولد النحاس وان كان الكبريت
غير جيد المخالطة مع الزئبق تولد الرصاص وان كانا رديين فان كان
الزئبق متخلخلا ارضيا والكبريت محترقا زرنيخيا تولد الحديد وان كان مع
ذلك تماسه ضعيفى التركيب تولد الاسرب المعالجة الخامسة فى النفس
النباتية والحيوانية وفيها بحثان الاول فى النفس النباتية
وهى كمال اول لجسم طبيعى آلى من جهة ما يغذو وينمو ويتكمل ويتولد فالكمال
هو الذى كمل به النوع واحترزنا بالاول عن الكمالات الثانية كالعلم والبصر
الفضايل وبالطبيعى عن الكمالات الصناعية كالشكل الى للسرير
وبالآلى عن كمالات البسايط العنصرية والقوى النباتية فعلها لاجل
الشخص او لاجل النوع والاولى هى الغاذية وهى التى تجعل الغذاء الى
مشابهة المغتذى فتخلف بدل ما يتحلل والثانية وهى التى تزيد فى اقطار

تخلف ٢

الجسم على التناسب الطبيعي الى ان يبلغ الى غاية النشو وانما قلنا
يزيد في اقطار الجسم ليخرج عنه الزيادات الصناعية فان الصانع اذا
اخذ قدرا من المادة فان زاد في طوله وعرضه نقص عن عمقه وبالعكس
وقولنا على التناسب الطبيعي احتراز عن الزيادة الخارجة عن المجرى الطبيعي
كالورم وقولنا الى ان يبلغ الى غاية النشو احتراز عن السمن والبانيه
المولده وهي التي تفصل جزءا من الغذاء بعد الهضم التام لتصير مبدأ
لشخص آخر والمصوره وهي التي تفيد بعد استحالته في الرحم الصور
والقوى والاعراض الحاصلة للنوع وفعل الغاذيه لا يتم الا بالجاذبه
والماسكة والهاضمه والدافعة اما الجاذبة فهي في المعدة وفي الرحم
وفي سايير الاعضاء اما في المعدة فلان حركة الغذاء الى فم اليها ليست
ارادية اذ الغذاء لا ارادة له ولا طبيعية لان الانسان لو قلب حتى
صار راسه على الارض ورجلاه على الهواء امكنه ان يزدرد ازدرادا
تاما فهي قسريه وليس ذلك دفعا من الاعلى لان المري والمعدة وقت
الحاجة الى الغذاء يجذبان الطعام من الفم عند المضغ من غير ارادة الحيوان
والمعدة تجذب الطعام الموافق بسرعة فانه اذا حصل فيها طعام وبعده

حلوا استعمل الفي فان الفي يخرج الحلو في آخره وذلك لجذب المعدة
اياه الى قعرها واما في الرحم فلانها اذا كانت قريبة العهد بانقطاع
الطمث وخالية عن الفضول جذبت الانسان وقت الجماع ان جليله
يجذب الى داخل واما في سايير الاعضاء فلانه لولا وجودها فيه لما
اختص كل عضو بغذاء يخصه واما الماسكة ففعلها في المعدة
اقتضاء ان يحتوي المعدة على الغذاء احتواء تاما بحيث يماسه
من جميع الجوانب ولا يكون بينها وبينه فرجه وليس ذلك لامتلاء
المعدة فان الغذاء اذا كان قليلا والماسكة قويه ولاقته المعدة
جاد الهضم ومتى لم يكن كذلك حصل في البطن قراقر وبطوء استمراء
ويدل على وجودها في المعدة احتواؤها على الغذاء من كل جانب بحيث
لا يمكن ان يسيل منه شيء اذا شرحتها بطنه في الوقت وفي الرحم كونها
منضمه انضماما شديدا بعد اجذاب المني اليها بحيث لا يمكن ان يدخل
فيها طرف الميل ولانه لو لم يكن فيها ماسكة لنزل المني لامضاء فعلة ذلك
وفي سايير الاعضاء لهذا السبب بعينه واما الهاضمه فهي التي تغير
الغذاء الى حيث يصلح لان يصير جزءا من المغتذي بالفعل ومراتب الهضم

اول اوان هذه الفوه موجوه
لما وقف الخلط الذي يجذبه

اربعة الأول في الفم فان سطحه متصل بسطح المعدة فان الحطة الموضوعه
تفعل في انضاج الدماميل ما لا تفعله اذا وضعت وتمامه عندما يرد
على المعدة وهو ان يصير الغذاء شبيها بالكيلوس الخين ويحدر الى
الكبد والثانية في الكبد وهي ان يصير بحيث يحصل منه الاخلاط الاربعه
والثالثة في العروق وهي ان يصير جزءا من المغتذى بالفعل
والرابعة في الاعضاء فان الاخلاط اذا توزعت على الاعضاء انهضمت
انهضاما آخر وللهاضمة فعلان احدهما جاذبة والملكة الماسكة
الى وقوع ما تنتهيا لان تجعله الغاذية جزءا من المغتذى بالفعل التام وتنقشه
الفضل القبول فعل الدافعة بتلطيف الغليظ وتغليظ الرقيق ولما الدافعة
فلانه لولا وجودها لما وجد بالامعاء عند التبرز كما ينتزع من موضعها
لدفع ما فيها الى اسفل وكذلك الاحشاء واما المولدة فحملها الخ
فضل الهضم الاخير عند نضج الغذاء في الاعضاء وصيرورته
لتشعد اداتاما لان يصير جزءا من الاعضاء لان الضعف
استفراغ المني اقوى فرالحاصل من استفراغ امثاله من الدم
في جوهر الاعضاء الاصلية دون الدم والقوة التي بها يتشعد

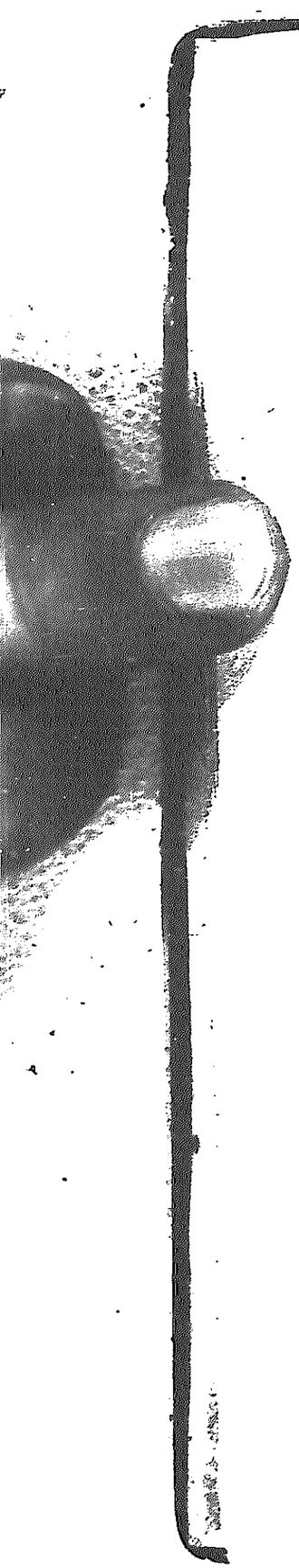

قبول الحس المشترك والحركة الارادية يسمى القوة الحيوانية مع انها عند الجمهور
واحتجوا عليها بان بقاء ما في العضو المفلوج من الاعضاء المتصلة المائلة
الى الاسفل على الاجتماع بقاء يعين على الامراح وليس هو المزاج وتوابعه
لتاخره عنه وليس قوة الحس والحركة لانفكاكها عن العضو المفلوج
ولا قوة التغذية والا لكان النبات مستعدا لقبول الحس والحركة
فهو قوة اخرى وجوابه ان نقول لا نسلم انه لو كان قوة التغذية لكان
النبات مستعدا لذلك وجاز ان يكون غاذية النبات مخالفة بالنوع
لغاذية الحيوان
القوى الحيوانية
خمس الحيوانية وهي
خلقة في جوهر الدماغ وهي الحس والحركة
مبثوثة في جميع جلد البدن
مبثوثة في عضلات الملموسات
مبثوثة في العصب المفروش
في الفم
الحاسة بكيفيته واما الشم فقوة

مودعه فی زاید فی مقدم الدماغ شبهتین تحملنی لدی تدرکل ما یلاقیها
من الروائح ولیس لدران الرائحة ان تخلل مراکم ذی الرائحة شی ونخالط
الهواء ویصل الی الحاسة والا لاستحال ان یخلل فی المسلک الیسیر ما یحلل
منه رائحة منتشرا نتشارا یمکن ان ینتشر فی مواضع کثیرة رائحة مثل الاولی
بل الآن الهواء یکیف تلک الکیفیة ویودیها الی الحس واما السمع فقوة
مودعة فی العصب المفروش فی مقعر الصماخ یدرک ما یودی الیه الهواء
المنضغط بین مدارع ومقروع والصوت القائم بالهواء الواصل الی الصماخ
مسموع وهو ظاهر وکذا القائم بالخارج والا لما ادرکنا جهته واما البصر
فزعم اصحاب الشعاع ان الابصار بخروج الشعاع من البصر وملاقاته المبصر
وهو باطل والا لوجب ان یری بعض ما لیس بمقابلتنا عند صوب الزجاج
لنشر الشعاع واشغاله الی جهات المختلفة ولانخرق الافلاک عند رویة
الکواکب ولتداخلت الاجسام عند رویة ما فی باطن الزجاج والثانی
باطل والا لتحرکت حینئذ اما طبیعیة او قسریة او ارادیة والاول باطل
والا لکانت الی جهة واحدة وکذا الثانی لان القسر علی خلاف الطبع فلا
فلا قسر کذا الثالث والا لکان الخارج حیوانا متحرکا وکان الادراک حاصلا

له لالنا وذهب الشیخ الی ان الابصار انما یحصل بعد انطباع صورة المبصر
فی الرطوبة الجلیدیة التی فی العین وتادیها الی الحس المشترک الذی
فی مقدم الدماغ لان الاقرب یری اعظم والابعد اصغر وما ذاک الا لان
الاقرب یرتسم فی جزء اعظم من الجلیدیة والابعد فی اصغر الا لما تخلف
مقداره فی الزاویة عن القرب والبعد وکیفیة ذلک ان المرئی اذا کان
علی بعد مفروض فان الخطین الخارجین من المبصر الملتقیین علی طرفی المرئی
یحیطان زاویة عند البصر ویرتسم صورة المرئی فیها ثم اذا بعد عن ذلک
الموضع کان الخطان الخارجان عن البصر الملتقیان علی طرفی المرئی
یحیطان زاویة اصغر فیرتسم صورة المرئی فیها فتری اصغر واما
القوی الباطنة فاما مدرکة او محرکة والمدرکة اما مدرکة فقط
واما مدرکة متصرفة والمدرکة فقط اما مدرکة للصور وهی الحس المشترک
او حافظة لها وهی الخیال وهی التی تحفظ صور المحسوسات بعد غیبتها
عن الحس المشترک واما مدرکة للمعانی الجزئیة کصداقة زید وعداوة
عمرو وهی القوة الوهمیة او حافظة لها وهی التی تحفظ المعانی الجزئیة
والمدرکة المتصرفة هی القوة التی تتصرف فی المدرکات المخزونة فی الخیال

بالتفصيل والتركيب مان تركب صورة انسان ذى راسين وتفصل احداهما
عن بدنه حتى يحصل لها صورة انسان عديم الراس وهذه القوة تسمى مفكرة
ان استعملها النفس لما طفه وتخيله ان استعملها القوة الوهمية دليل
على وجود الحس المشترك وجوه احدها انا نحكم على هذا الجلوانة هذا
الابيض والحلو على الشيئين لابد ان يحضرهما وليس هذا الحكم للنفس الناطقة
لان مدركاتها كلية فهو لقوة اخرى ولانه لو كان الحكم على الشئ ليس يستدعى
تصورهما لكان لنا قوة اخرى يدرك الكلى والجزئى معا ضروره انا نحكم على
هذا بانه انسان والمالى كاذب لانا نقول لانسلم كليته كان النفس كما
يدرك الكلى فقد يدرك الجزئى على وجه كلى ان يدرك شيئا ما هيته الانسان موصوفة
بعوارض كلية يحصل من مجموعها صورة مطابقة للانسان الشخصى ولقائل
ان يقول لو صح هذا الجواب لبطل اصل الدليل فانها انما نرى القطرة النازلة
خطا مستقيما وليس ذلك فى الخارج بالضرورة ولا فى القوة الباصرة لان
البصر لا يدرك الا ما يقابله فهى فى قوة اخرى يسمى الحس المشترك وانما
ان قائم شيئا هذه صورا خرجية غريبة وليست موجوده فى الخارج والا
لشاهدها كل من يسلم الحس ولا فى الحس الظاهر لتعطله بالنوم بل

فى قوة اخرى شاهدها لا على سبيل التخيل بل على سبيل المشاهدة واما
واما الخيال فهى قوة تخيل الاشياء وتدركها بعد الغيبوبة وهى مغايرة
للحس المشترك لان الصور المنطبعة فى الحس المشترك مشاهدة دون
المنطبعة فى الخيال واما القوة المتخيلة مغايرة لها لان فعلها
التركيب والتفصيل ولا كذلك فعل ما يئس القوة واما القوة الوهمية
فهى مدركة المعانى الجزئية عن المحسوسة فهى مغايرة لما يدرك الصور
وتحفظها وتصرف فيها والحافظة هى التى تدرك المعانى الجزئية
وتحفظها ولا كذلك الاول فى معارة لها ومحل الحس المشترك مقدم
البطن الاول من الدماغ والخيال مؤخره ومحل الوهم والمتخيلة البطن
الاوسط والحافظة البطن المؤخر وانما علم اختصاص هذه القوى بهذه
المواضع لان الافة لو طرقت الى احد هذه المواضع اختل فعل القوة التى
تنسبها اليه واما المحركة فباعثة او فاعلة والباعثة هى القوة
وتسمى شهوانية ان كانت حاملة على جلب المنافع الضرورى وغضبية
ان كانت حاملة على دفع المكروه والغلبة والفاعلة هى التى تصدر
عنها حركات الاعضاء بواسطة تمديد الاعصاب وارخائها وهى العضلة

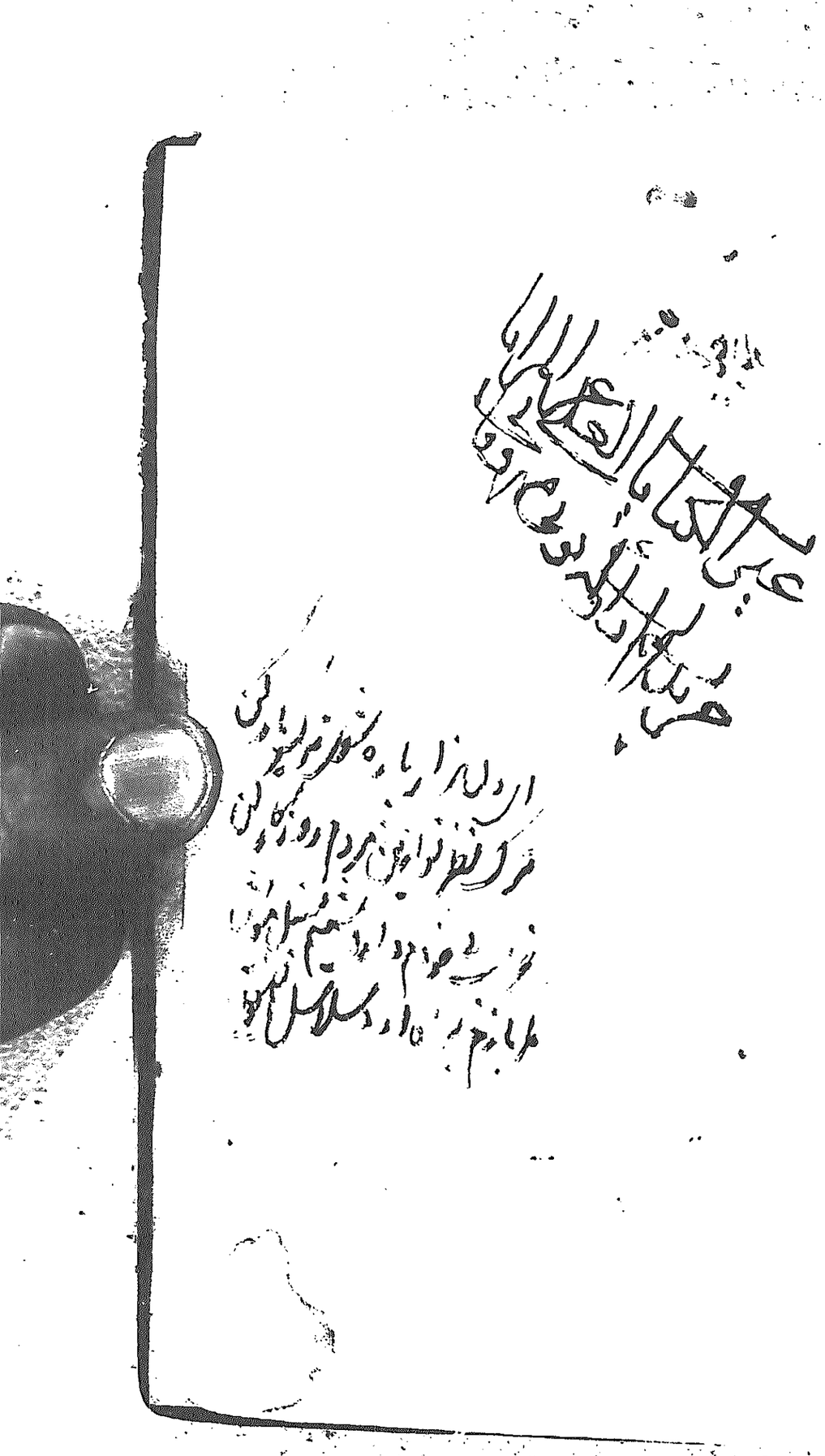

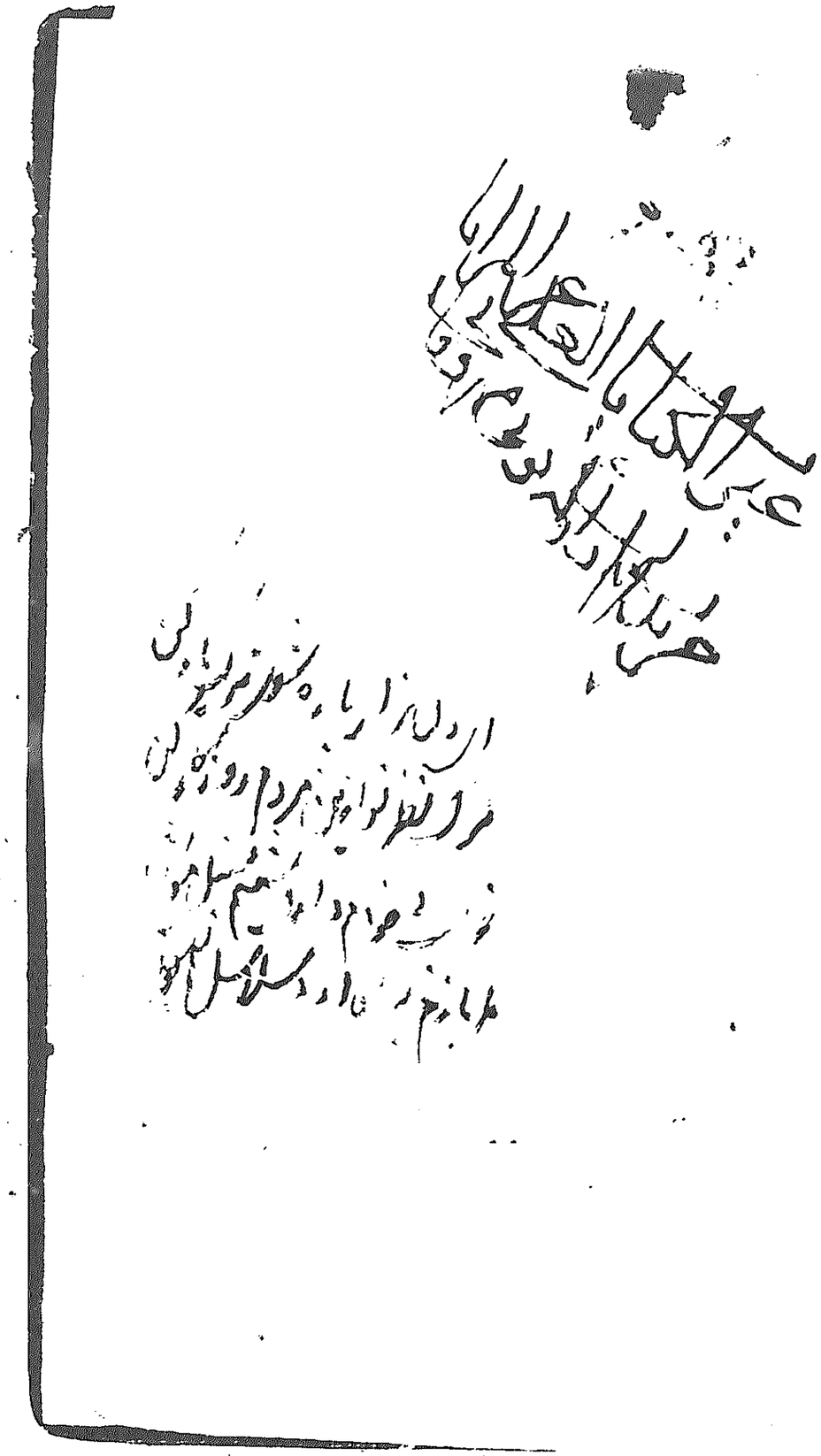

الحال کہ حالی بسوال ہیت ایمی دعوی وقت ملاقاتی